A.U.B. LIBRARY

AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT

A.U.B. LIBRARY

مجمع لغات
معهد الدراسات العربية العالية

اقتصاديات سـوريا

جامعة الدول العربية
معهد الدراسات العربية العالية

330.9569
Sa18mA
c.1

محاضرات
في
اقتصاديات سوريا

ألقاها
الدكتور
أحمد السمان
[على طلبة قسم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية]

١٩٥٥

١٩٥٥

t 991-8917

NICOLA A. ZIADEH
American University of Beirut
Beirut, Lebanon

L.C.S.-1967

مبحث تمهيدى

مظاهر الكيان الاقتصادى السورى

جرت العادة أن يوصف الاقتصاد السورى بأنه اقتصاد زراعى . كما يوصف الاقتصاد البريطانى مثلا بأنه صناعى . والحق أن هذه التسمية لا تستقيم لأن وصف بلد بأنه زراعى أو صناعى إنما هو اعتبار مرحلة معينة من مراحل تطوره حالا ثابتة — وهى حال عارضة — وجعل هذه الحال العارضة حالا أصلية . واستقراء التاريخ على اختلاف الأزمنة والأمكنة يرينا كثيرا من الأمم التى كان يقال إنها زراعية صارت صناعية أو جمعت الصناعة إلى الزراعة مثل اليابان والهند واستراليا وكنداوالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وبعض البلاد العربية وسويسرا نفسها .

ولعل السبب فى هذا الوهم أن نظرية التوزيع العالمى للعمل قد أبانت ما للتخصص من أثر فى وفرة الإنتاج العالمى وإتقانه ، وأهابت بالبلاد التى أهلتها الطبيعة لتكون زراعية أن تقتصر على الإنتاج الزراعى وحده — عملا بنظرية التكاليف النسبية — وأهابت بالبلاد التى أهلتهاالطبيعة لتكون صناعية أن تقتصر على الإنتاج الصناعى وحده .

ولقد ساد هذا الوهم الأفكار فى العالم حقبة طويلة من الزمن ، حتى أن الاقتصادى الألمانى « لِيسْت » صرح فى كتابه المشهور « نظام قومى للاقتصاد السياسى » أن شعوب آسيا يستحيل عليها أن تكون صناعية . وعليها أن تكتفى بأن تكون زارعة للمواد الأولية .

ولكن الحال تغيرت منذ الحرب العامة الأولى . فبدأت الأمم تأخذ بسياسة الاقتصاد الموجه سعيا إلى جعل اقتصادها معقدا . وعنيت الدول

الزراعية بالتصنيع والدول الصناعية «بالتزريع». واشتد التطور بعد الحرب العامة الثانية التي أبانت الخطر الذي يتهدد البلد الصناعي البحت أو الزراعي البحت. ثم تطور الفكر أخيرا نحو نظريات الانماء الاقتصادي والاستخدام الكامل للموارد القومية (Full Employment) ونادت الهيئات الاقتصادية بهـــذه السياسة سعيا وراء زيادة الدخل القومي ورفع مستوى معيشة الشعوب.

وهكذا بدأت تندثر فكرة « البلد الصناعي » السيد و « البلد الزراعي » المسود وحلت محلها فكرة « البلد الغير المستكمل النمو » (Underdevelopped Country) والبلد المستكمل النمو.

إن سوريا بهذا الاعتبار بلد غير مستكمل النمو ، لما يستثمر موارده جميعا فلا تزال مساحات كبيرة من أراضيها تنتظر أن تتناولها يد الأحياء الفنية ، ولا تزال صناعتها بحاجة إلى توسع ونهوض . ولا يزال كثير من ثرواتها الطبيعية كامناً غير مستثمر . ولا يزال الكثير من أيديها العاملة عاطلا جزئياً عن العمل . ولكن سوريا بلد في طريق النمو . فلقد شقت طريقها وسط العقبات . وبدأت بإنشاء اقتصاد زراعي وصناعي متين الدعائم كما بدأ أبناؤها يحذقون الخدمات المهنية ويستعيدون في ذلك مجدا سابقاً في ميادين العمل المنتج . ثم إن سوريا جزء من العالم العربي ، وكانت منذ الفتح العربي جزءا من سوق واسعة تمتد في القارات الثلاث ، ولكنها بترت عن هذا العالم العربي منذ الحرب العامة الأولى ، وعاشت فيما يشبه الحصار ، لأن الأجزاء الأخرى من الدولة العثمانية أخضعت لنفوذ استعماري بريطاني وهكذا بقي الاقتصاد السوري حائراً بين أن يعتبر الإنفصال حادثا عارضاً فينشيء اقتصاده على أساس أنه جزء اقتصاد عربي ، أو أن هذا الانفصال الذي صنعه الاستعمار أمر دائم فينشيء اقتصاده على أنه مستقل ، وعلى أن سوقه ضيقة .

هذا وأن المقصود من محاضراتنا التى نلقيها فى هذا المعهد ، هو تعريفكم بالاقتصاد السورى بصورة مجملة . وتكوين فكرة عن ماضيه القريب وحاضره ومستقبله ، ومعرفة المراحل التى اجتازها فى سيره الوئيد منذ بدء عهد الانتداب الافرنسى حتى الوقت الحاضر ، ولا شك أن مثل هذه الغاية لا تكفى لبلوغها أحاديث قليلة ، على أننا سنحاول طرق بعض المواضيع التى لابد منها لفهم الاقتصاد السورى ، ولا سيما مصادر الدخل القومى الهامة :

فنبحث فى القسم الأول : فى الحياة الزراعية فى سوريا والعوامل التى تؤثر فيها من عوامل طبيعية وحقوقية واجتماعية وبشرية واقتصادية .

ونبحث فى القسم الثانى : فى الحياة الصناعية فى سوريا والعوامل التى تؤثر فيها من طبيعية واقتصادية .

ونبحث فى القسم الثالث : فى الحياة التجارية فى سوريا واتجاهاتها وفى ميزانها التجارى والحسابى والصلات الاقتصادية السورية مع البلاد الأجنبية والعربية . ولا سيما لبنان .

ونبحث فى القسم الرابع : فى الحياة النقدية وتطوراتها ومستقبلها .

ونبحث فى القسم الأخير : التعاون الاقتصادى العربى .

هذه أبحاث تساعدنا على إيضاح معالم الاقتصاد السورى . وعلى إعطاء صورة مجملة عنه . ونأمل أن يتولى آخرون دراسة هذا الاقتصاد دراسة تحليلية تفصيلية فيعنون بدراسة كل فرع من فروع الحياة الاقتصادية بتفصيل وتوسع ، مما يتسنى معه معرفة دقائق الاقتصاد السورى وتكوين العناصر اللازمة لإبداء رأى صحيح فى مستقبله فى إطار الاقتصاد العربى .

على أنى أود أن أشير إلى بعض مصادر البحث التى يحسن الرجوع إليها حين دراسة الاقتصاد السورى : هذه المصادر منها الرسمى وشبه الرسمى ومنها غير الرسمى كما أن منها الدورى ومنها غير الدورى .

(١) أما المصادر الدورية فأهمها :

١ــ المجموعة الإحصائية السورية التى تنشرها مديريه الإحصاء فى وزارة الاقتصاد الوطنى باللغتين العربية والإنجليزية وهى تصدر نشرات سنوية ونشرات نصف سنوية ، كما تصدر نشرات شهرية . وتتضمن إحصاءات تشمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى سوريا فى شتى مظاهرها .

٢ــ النشرات الشهرية التى تصدرها مديرية الدعاية والمعارض فى وزارة الاقتصاد الوطنى وتتضمن بصورة خاصة الدراسات والقوانين المتعلقة بالحياة الاقتصادية .

٣ــ الإحصاءات الجمركية التى تنشرها مديرية الجمارك السورية كل سنه .

٤ــ النشرة السنوية لغرفة تجارة حلب . وتصدر باللغتين العربية والإفرنسية وتتضمن إلى جانب إحصاءات التجارة الخارجية السورية كثيراً من الدراسات والوثائق المتصلة بالاقتصاد السورى .

٥ــ نشرة الغرفة التجارية بدمشق . وهى نشرة تصدر فى أربعة أجزاء فى السنة وتتضمن الأبحاث والوثائق والتشريعات والمعلومات المتعلقة بالاقتصاد السورى والعربى .

٦ــ الرسالة الزراعية التى تصدرها غرفة زراعة الحسكة وتتضمن كافة المعلومات والأبحاث والوثائق المتعلقة بالزراعة السورية .

(ب) وأما المصادر غير الدورية فأهمها :

١ — إن خـــير مصدر لدراسة الاقتصاد السورى هو تقرير شركة الكسندر جيب المدعو « التطور الاقتصادى فى سوريا » ، وهو عبارة عن دراسة تحليلية للاقتصاد السورى وضعها خبراء هذه الشركة بناء على طلب الحكومة السورية واقترحوا فيها طرق إنماء الاقتصاد السورى .

٢ — « الاقتصاد السورى » ، وهو دراسة أشرفت على وضعها وزارة المالية السورية وقدمتها لمؤتمر الغرف التجارية والصناعية والزراعية المنعقد فى دمشق فى ٧ مايو سنة ١٩٥٣ وتتناول النواحى التجارية والصناعية والزراعية وغيرها .

٣ — تقارير البعثات الزراعية الأمريكية وتقارير ممثلى المصرف الدولى للانشاء والتعمير وتقارير لجنة إغاثة اللاجئين .

٤ — طائفة كبرى من المؤلفات الفردية الموضوعة لدراسة الاقتصاد السورى بلغات مختلفه سنذكرها فى جدول مستقل فى نهاية أبحاثنـا ونخص بالذكر منها كتابا هاما هو :

« النظام الاقتصادى فى سوريا ولبنان » ، وضعه طائفة من أساتذة الجامعة الأمريكية بإشراف الأستاذ محمد سعيد حمادة . ورغم قدم هذا الكتاب وكونه وضع فى عهد الوحدة الاقتصادية بين سوريا ولبنان . فإنه لايزال مصدرا ثمينا كاملا ودقيقا لدراسة الإقتصاد السورى .

القسم الأول

الزراعة السورية

البحث الأول ـ مكانة الزراعة فى الدخل القومى السورى

لا تزال الزراعة المورد الرئيسى للانتاج السورى ويبلغ نصيبها من الدخل القومى أكثر من النصف ويقدر عدد المشتغلين فيها بأكثر من مليونى شخص . وهو ما يزيد على عدد المشتغلين بسائر الصناعات والمهن الأخرى . وهى تقدم وسائل العيش لسبعين فى المائة من السكان . وتؤمن أكثر المنتجات الزراعية الضرورية لاستهلاكنا والمواد الأولية لصناعاتنا والقسم الأكبر من صادراتنا . لذلك كان رفاه الشعب ورخاء الصناعة والتجارة يتوقفان إلى حد كبير على نتائج الأرض وكان لزيادة الإنتاج الزراعى أثر كبير فى الإنماء الاقتصادى .

والحق أن سوريا تملك أكثر المقومات الضرورية للانتاج الزراعى الوفير من سهول واسعة وتربة خصبة تتضمن النسب الكافية من المواد الكيماوية واللحقية والرسوبية والبركانية ومناخ متنوع يساعد على تنويع المزروعات ، لذلك كان إنتاجها يجمع إلى الحنطة وسائر الحبوب والقطن والشوندر وقصب السكر والزيتون والتبغ وفواكه البلاد المعتدلة وخضارها .

ولبيان مكانة الزراعة فى الإنتاج القومى يكفى أن نرجع إلى إحصاءات الصادرات السورية الخاصة منذ سنين طويلة حتى الآن ، فنرتبها بحسب

أصنافها ، فنجد أن صادراتها الصناعية لا تتجاوز ربع صادراتها ، بينما تؤلف المواد الزراعية ما يقارب الثلاثة الأرباع ، ويدخل فى المواد الزراعية صنفان من المواد أو لهما : يتضمن المواد الغذائية ، كالحبوب والخضار والنباتات والثمار والحيوانات والطيور والبيض والحبوب تؤلف أكثر من نصف وزن هذا الصنف من قيمة مجموع الصادرات . وثانيهما : يتضمن المواد الصناعية ، الصوف والقطن والقز والحرير والجلود الخامية والأمعاء المملحة والعرقسوس .

وفضلا عن ذلك فإن قسما كبيراً من المنتجات الصناعية المصدرة إنما هو من أصل زراعى سورى وهو يتضمن : المنتجات الصناعية الغذائية التى تقدم الزراعة موادها الأولية مثل :

زيت الزيتون والطحين والنشاء ومحفوظات الخضار والثمار والمكرونة وعصير الفواكه .

كما يتضمن المنتجات الصناعية الاستهلاكية مثل :

المنسوجات القطنية والحرير والملابس والصابون والجلود والنعال والأحذية .

وفضلا عن ذلك فإن سوريا إذ تصدر منتجات خامية وتستورد منتجات مصنوعة تتحمل فرق الأسعار بين البضاعتين . فسوريا تصدر كثيراً من المنتجات تستوردها فيما بعد بعد تحويلها فى الخارج .

يضاف إلى ذلك أن الميزان التجارى للحنطة يختلف بين أن يكون راجحاً أو عاجزاً بحسب كميات الأمطار التى تهطل فى سوريا ، ففى سنى الخصب يزداد الإنتاج حتى يصبح فى مقدور البلاد تصدير الحنطة والحبوب الأخرى ، أما فى سنى الجفاف فسوريا عاجزة عن التصدير ، بل كانت فى مثل هذه السنين تلجأ إلى الاستيراد قبل عام ١٩٣٩ ، وفى الإمكان وضع جدول احصائى يرفق فيه رصيد الاستيراد أو التصدير بمقادير الأمطار

ويثبت أن الحنطة يمكن تصديرها حين تزيد كميات المطر على ٤٠٠ ميليمتر . ثم إن تطور مبادلاتنا الخارجية يثبت أن الصادرات تضاعفت عام ١٩٣٨ بنسبة أربعة أمثالها بالنسبة لعام ١٩٢٩ ، بسبب نمو الإنتاج الزراعى والصناعات الزراعية بينما لم تبلغ قيمتها بالنقد الثابت نصف صادرات عام ١٩٢٩ ، كما أن هذه الصادرات تزايدت عام ١٩٥٣ بنسبة الضعف بالقياس إلى عام ١٩٣٨ بسبب إطراد نمو الإنتاج الزراعى بينما لم تتجاوز زيادة قيمتها نسبة عام ١٩٢٩ ولا شـــك أن تفوق الفعاليات الزراعية على سواها يجعل الاقتصاد السورى عرضة لتبدلات الأسعار العالمية ، والعوامل الجوية ، وينقص من صفات استقراره ، وإن ما أصابه من ارتفاع فى الأسعار حين ضرب كوريا متبوع بهبوط مفاجىء فيها عقب نهاية هـذه الحرب لأكبر دليل على هذا الأمر .

البحث الثانى

العوامل المؤثرة فى نمو الزراعة

لا تزال البلاد تستورد نسبة كبيرة من المواد الغذائية تقدر بحوالى ٢٠٪ بالوزن والقيمة وهذا يدل على عدم نمو الزراعة وحاجتها الماسة إلى الإنماء. كانت الأراضى المزروعة فى بلادنا سنة ١٩٤٦ لا تتجاوز ٢,٢٩٠,٠٠٠ هكتار وقد بلغت هذه السنة أربعة ملايين هكتار. ولكن لا تزال هناك مساحات كبرى قابلة للزراعة تقدر بما يقارب ٣,٣٩٥,٩٠٠ هكتار وعشر هذه المساحة مروى بصورة كافية. ومما يدل على أن الجهود المبذولة حتى الآن فى النطاق الزراعى لا تزال ضعيفة بالنسبة للأهداف التى ينبغى الوصول إليها. وإذا أردنا معرفة العوامل التى تؤثر فى الزراعة السورية وفى جعلها حيث هى من التقصير من بلوغ غاياتها فيكفى أن نرجع إلى أهمها فنبحث منها العامل الطبيعى والحقوقى والاقتصادى والبشرى والفنى.

أولا — العوامل الطبيعية :

(ا) كميات الأمطار

ليست الأرض السورية سواء فى مقدار الأمطار التى تهطل فيها. وإنما تتفاوت بين منطقة وأخرى. ولو صورنا خارطة لكميات الأمطار فى سوريا لكانت عبارة عن خطوط متوازية تبدأ من الساحل وتتدرج نحو الداخل وتقسم سوريا إلى خمسة أقسام.

١ — إن الساحل الشمالى — الغربى والسفح الغربى يشكلان منطقة ضيقة لا يتجاوز عرضها ستين كيلومتراً وأمطارها كافية (من ٦٠٠ — ٩٠٠ مليمتر) وتؤلف الجزء الشمالى الغربى مما يدعوه الجغرافيون « بالهلال الخصيب » والذى يمتد بشكل قوس

من سيناء حتى خليج البصرة . ويضاف إلى ذلك الزاوية الشمالية الشرقية المسماة « رأس البط » ومساحة هاتين المنطقتين تبلغ عشر مساحة سوريا أى حوالى ١٨٥٨٠ ك م.م ، وموسم الجفاف فيها قصير وتهطل فيها بعض الأمطار فى حزيران وأيلول ، ويعوض عن ارتفاع حرارتها فى الصيف كثرة الرطوبة . وترى الزراعات الصناعية والخضار والثمار نافع فيها .

٢ — إن الجبال الغربية التى تتجاوز ١٠٠٠ م ذات إقليم معتدل وأمطار غزيرة وثلج يدوم بضعة شهور مما يجعلها « خزانات المياه » ومياهها تفيدها وتفيد الأراضى المجاورة . وقد تستغنى عن الرى . وتبلغ مساحتها ٢٪ من مساحة سوريا أو حوالى ٣٥٠٠ ك.م.م. وتشمل جبل الأنصارية فى الغرب ولبنان فى الشرق وجبل الشيخ فى الجنوب .

٣ — إن المناطق السهلية هى ذات الإقليم السورى الخالص . وهى مصدر الحبوب فهى صحراوية فى الصيف ولكن شتاءها البارد الرطب يتيح الحياة . ثم إن أمطـــار الشتاء فيها تتراوح بين (٥٠٠ — ٢٥٠) ميليمتر . تكفى للزراعة الشتوية ولا سيما الحبوب ، ولكن مردودها متفاوت غير مستقر وهى تبقى تحت رحمة السماء والرى ضرورى لها من أجل حوز حصائل مضمونة وغزيرة من الزراعة الصيفية . كالذرة والقطن والتبغ والسمسم والشوندر والبطاطا وتشمل قسما كبيراً من الأرض السورية إذ تبلغ حوالى ٤٠ فى المائة من مساحتها .

٤ — السهل الصحراوى المحيط بالمناطق السهلية المذكورة . وأمطاره تتراوح بين ١٠٠ — ٢٥٠ ميليمتر ولا تكفى للزراعات الجافة كالحبوب ، وإنما تعيش فيها المراعى . وتقوم بعض الواحات

الكبيرة كمدينة دمشق . وتبلغ مساحة هذه المنطقة ٢٠ فى المائة من مساحة سوريا وتحتاج الزراعة فيها إلى الرى .

٥ — الصحراء (الحماد) وتؤلف ٢١٪ من سوريا . وتتلقى أقل من مائة ميليمتر والرى فيها غير ممكن فهى منطقة الحصى والرياح الرملية لذلك لا نستغرب أن نرى الإنسان العاجز أمام ماء السماء يوجه نشاطه نحو المياه الأرضية . الجوفية والسطحية . لاستعمالها فى نطاق إمكانياته الطبيعية والفنية والاجتماعية .

هذه الأرقام تنزل على نقص لأمطار فى أكثر من نصف الأرض السورية وهو نقص دائم لا يمكن تلافيه إلا إذا تغيرت طبيعة الإقليم السورى .

(ب) على أن أمطار الشتاء نفسها ليست منتظمة فقد يبلغ المطر فى شهر واحد ٣٠٠ ميليمتر ، وكثيراً ما يأتى الشتاء جافا . فلم تنل اللاذقية فى كانون الأول سنة ١٩٣٢ أكثر من ٣ ميليمترات بينما نالت ٤٢٦ فى كانون الأول سنة ١٩٣٤ . وقد اكتفت اللاذقية بمقدار ١٤٥ ميليمتر عام ١٩٣٢ بينما نالت ٧٣٠ عام ١٩٣٥ .

إن عدم انتظام الأمطار من أخطر العوامل على الزراعة . ويؤثر على مقدار محصولها السنوى فيرتفع أو ينخفض أضعافا مضاعفة .

ثم إن أمطار الخريف والربيع غير منتظمة مما يجعل الزراعة بخطر كبير . إذ أن هذه الأمطار ضرورية للبذار ولإنباته فى تشرين الثانى . وهى ضرورية لنمو النبات فى آذار ونيسان . وقد لا تنزل الأمطار فى هذا الفصل فيهبط الصيف فجأة .

وكما تعرف سوريا السنين الجافة . تعرف السنين الرطبة . ولكن دور الأمطار بالشكل الذى نعرفه فى العالم العربى غير ثابت

في سوريا والجدولان التاليان يوضحان هذه الناحية بتفصيل :

الجدول الأول

الأمطار بالميليمتر

	عام ١٩٤٥	شباط ١٩٤٥
حمـــاة	٣٤٩	١٤٢
القنيطرة	٧٦٩	٣٠٠
طرطوس	٧٧٥	٣١٣
ادلب	٤٥١	١٣٢
درعا	٢٢٩	١٠٠
دمشق	١٤٩	٧٤

الجدول الثاني

السنوات	عدد الأيام الممطرة فعلا	كمية الأمطار بالميليمتر
١٩٤٧	٤٦	١٤٧
١٩٤٨	٥٠	٣٠٣
١٩٤٩	٤٨	٢٨٧
١٩٥٠	٥٦	٣٦٥
١٩٥١	٣٨	٢٢٨
١٩٥٢	٣٨	١٨٩
١٩٥٣	٥٤	٤٠١

(ح) إن درجة الحرارة ذات أثر كبير في تبخير المياه . وهي العامل الإقليمي الثاني المؤثر في الزراعة السورية . ويمكننا اعتبار ثلث الأرض السورية منطقة حارة إذ أن جميع المنطقة الشرقية الجنوبية بعد تدمر ودير الزور تعرف درجة حرارة سنوية تتجاوز (٢٠°) بينما حرارة المناطق

الأخرى تتراوح بين ١٥ — ٢٠° إلا أن الحرارة فى الجبال التى تعلو على ١٠٠٠ م هى دون (١٥°) . لذلك كانت الحرارة فى سوريا أعلى منها فى المناطق المعتدلة وفى بلاد حوض المتوسط . يضاف إلى ذلك استمرار الجفاف فى الخريف وسرعة ارتفاع الحرارة بين الربيع والصيف والرياح الشديدة مما يساعد على زيادة التبخر فى شهور الصيف الأولى .

ويرى « سيد أيوب » أن سوريا تفقد ربع المياه التى تتلقاها كأمطار أى ١١ مليار متر مكعب. بينما يرى غيره أنها تفقد النصف ومما يزيد فى درجة الحرارة هبوب رياح الخمسين إذ ترتفع درجة الحرارة فى بضع ساعات ويصبح الهواء جافا يحمل ذرات من الغبار تحجب وجه الشمس . مما يؤدى إلى ذبول النبات واحتراقه قبل أن يتفتح وهكذا تستطيع « الخمسين » فى يوم أن تضيع ما يصنعه المطر فى شهر .

ثانيا — المياه الجوفية :

كانت المياه الجوفية قبل العهد الرومانى وأثناءه ولا تزال من عناصر الحياة فى سوريا . وتتجلى وسائل استثمار المياه الجوفية الرومانية بالفجارات أو الكهاريز . وهى أنفاق محفورة داخل الأرض بإنحدار خفيف تبلغ الطبقات المائية فتخرج بها إلى سطح الأرض . وهى تمتد على عمق ١٥ — ٢٠ مترا ولها فوهات أو منافذ تتراوح مسافتها بين ١٠ — ١٥ مترا . ويقدر عدد الفجارات فى سوريا بالألوف تمتد على مئات الكيلومترات . وقد تيسر إحصاء بعضها فى السنين الأخيرة فى مناطق السلمية والقلمون والباب ومنبج فكان يتراوح تصريفها بين ١٠ — ٢٠ لترا بالثانية . ومنها ما يبلغ حتى مائة لتر . وفقا لغزارة الطبقة المائية . والبعض من هذه الأقنية يظهر مباشرة على وجه الأرض مثل الأقنية التى تؤلف نهر الذهب . والبعض الآخر ينصب فى أحواض واسعة تتخزن فيها المياه كأحواض الأندرين وكديم وعمشورى .

ولكن المياه الجوفية لا تزال بحاجة إلى دراسة تشمل سوريا بمجموعها وعلى ضوء الحاجات الجديدة . وقد تمت بعض الدراسات فى العصر الحديث ولكنها بقيت موضعية . فمنذ عام ١٩٢٢ بدأ بعض الأفراد يدرسون المشكلة على ضوء علم طبقات الأرض وخرج عن ذلك نظريتان مشهورتان الأولى تقول بأن تحت الأرض السورية مياها جوفية غزيرة تتسرب من الشمال إلى الجنوب منذ مرتفعات أرمينيا حتى سهول الأردن وإن فى أعماق الصحراء السورية حركة مياه تتجه من المرتفعات الشمالية والشمالية الشرقية نحو الخليج الفارسى والجزيرة . ولا تزال هذه النظرية الافتراضية بحاجة إلى عمل جدى للتنقيب فى أعماق سحيقة .

والثانية ويقول بها « دوبرترة » تقول بأن المياه الجوفية فى سوريا تتكون محلياً وقد وجدت مصداق ذلك فى منطقة حلب إذ تبين من الدراسات التى قامت بها شركة كهرباء حلب أن مياه منطقة عين التل تتكون من تجمع أمطار تهطل فى منطقة مساحتها أربعين كيلومتر مربعاً لا من جريان مياه جوفية من طوروس نحو الجنوب .

ولقد تبين بالتجربة أن منطقة حلب مليئة بطبقات المياه المخزونة . وأن فى منطقة أدلب ثلاث طبقات من المياه الجوفية بعمق مترين وستة أمتار و ٤٠ مترا ويظن أن فيها طبقة رابعة حسبما يدل على ذلك تركيب طبقات الأرض .

وهذه الظاهرة موجودة فى قسم كبير من الأرض السورية . ولكن كمية المياه تختلف باختلاف العوامل الإقليمية . أما السهول الصحراوية التى يهطل فيها ١٠٠ — ٢٥٠ ميليمتر فطبقات الماء فيها قليلة ومالحة . بل أن برترة وجد فى هذه المناطق طبقتين من المياه . السطحية مالحة والعميقة حلوة . وأما فى الحصاد حيث يهطل أقل من ١٠٠ ميليمتر فيستبعد برترة أن يكون بالامكان استثمار المياه الجوفية باستمرار لضعفها لأن تمون الأرض بالمطر قليل .

والتبخر شديد وقد جرت دراسات جديدة فى هذا الصدد . فقد تبين لمصلحة الرى فى سوريا وجود مياه فى منطقة تدمر على أعماق ١٠و١٧و٦٠و٧٠و٩٦ مترا . وقد استخرج من أكثرها عمقا ٣٠ر٩ و٣٦ مترا مكعبا فى الساعة .

وكذلك فقد أجرت شركة بترول العراق مثل هذه الدراسات على طول خط أنابيب البترول بين الحديثة على الفرات وحمص . إذ كانت بحاجة إلى الماء لتموين مضخاتها فوجدت ما يلى : —

مياها حلوة فى فركلس بعمق ١١ مترا وبمنسوب ٤٠ مترا مكعبا فى اليوم.

مياها معدنية فى بيرغار على عمق ١٢ مترا .

مياها مالحة فى مركزت ٣ بعمق ١٣٨ مترا وبمنسوب ٤٠ مترا مكعبا فى اليوم .

مياها حلوة فى وادى مربع بعمق ٢٨ مترا وبمنسوب ٨٥ مترا مكعبا فى اليوم .

مياها حلوة فى وادى المياه أعطتها ٨٥ مترا فى اليوم بعمق ٦٢ مترا.

و ٥٤ » » » ٦٤ » .

و ٦٣ » » » ٦٧ » .

ولقد قام الخبير المصرى لدى الحكومة السورية « سيد أيوب » بدراسة واسعة لمعرفة حقيقة هذه المياه الجوفية ومقدارها فتبين له أنها تعادل ٦٠٠٠ مليون متر مكعب من المياه . فإذا قدرنا أن ربع هذه الكمية يضيع بالتبخر أمكن القول بأن هذه الطبقات يتجمع فيها نحو ٤٥٠٠ مليون متر مكعب من المياه فى السنة العادية .

والقسم الأكبر من هذه المياه يهدر سدى فيسيل إلى الأنهر والمستنقعات وإلى البحر ولو أمكن تخزينه لوفر الرى المنظم لمساحة تبلغ ٣٠٠,٠٠٠ هكتار

طول السنة باعتبار أن الهكتار الواحد يحتاج ١٥,٠٠٠ متر مكعب من الماء فى السنة . واقترح السيد أيوب للتخزين إحدى الوسائل التالية :

١ ــ إقامة خزانات مكشوفة فى الوديان التى تسلكها المياه بعد خروجها من العين أو النبع .

٢ ــ تخزينها فى الطبقات الأرضية السفلى بواسطة رفع مستوى المياه الجوفية .

٣ ــ تخزينها فى الطبقات الأرضية السفلى بواسطة خفض مستوى المياه الجوفية بها فى موسم الصيف .

ثالثاً ــ مياه الرى :

لا يمكن معالجة نقص الأمطار وعدم انتظامها إلا بالعناية بالرى ، وتقدر المساحات المروية فى سوريا بما يقارب ٤٠٠ إلى ٥٠٠ ألف هكتار ، من الأرض المستثمرة من أصل ٣,٦٠٠,٠٠٠ هكتار أى بنسبة ١١ فى المائة من الأراضى ، ومن أصل ٧٥٠,٠٠٠ هكتار من الأراضى القابلة للرى . وقد كانت منذ بضع سنوات لا تتجاوز ٢٥٠,٠٠٠ هكتار . والرى إنما يجرى بفضل المشاريع الحكومية من جهة ، وبفضل المشاريع الفردية المتزايدة فى السنين الأخيرة ، لا سيما بعد اتساع زراعة القطن ، ويبلغ مايسقى بالمحركات فى سوريا بين ١٨٠ ــ ٢٠٠ ألف هكتار . تستعمل فيها حوالى ستة آلاف محرك .

وعلى هذا تكون مساحة الأراضى المروية فى الوقت الحاضر بمختلف وسائل الرى على الشكل التالى (بحسب إحصاءات وزارة الزراعة) :

بمياه الأنهار	٢٠٧٨٢٣	هكتار
بالأقنية والينابيع	٥٧٩٦٧	»
بالمحركات	٢٢٢٣٨٦	»
بالغرافات	١٩٠٤٤	»
بمياه السهول	١٧٣٨	»
المجموع	٥٠٨٩٥٨	هكتار

فيتبين من هذا الإحصاء أن الأراضى التى لم يشملها الرى واسعة جداً بالنسبة للأراضى المروية ، على أن البلاد تملك ثروات كبرى من مياه الأنهار ، كالفرات وروافده والعاصى واليرموك . وتحتاج إلى القيام بمشاريع رى . وقد بدأت الحكومة بدراسة هذه المشاريع ، فهناك مشاريع لتجفيف مستنقعات نهر غور الانهدام المحاذية لنهر العاصى ولريها وزراعتها واستخراج الكهرباء منها — وتدعى بمشاريع الغاب — ومشروع على الفرات للرى والكهرباء — ويدعى بمشروع سد يوسف باشا — وهو يحتاج للاتفاق على تنفيذه مع العراق . ومشاريع للاستفادة من أنهار الجزيرة كالخابور والبليخ.

وهناك مشاريع للاستفادة من مياه اليرموك الذى جرى الاتفاق عليه أخيراً بين سوريا وبين المملكة الأردنية الهاشمية . وتنفيذ هذه المشاريع جميعاً سيزيد ولا شك من المساحات المزروعة فى سوريا . والجدول التالى يعطى فكرة تقريبية عن ثروة البلاد بمياه الأنهار .

طول الأنهار الواقعة ضمن أراضى الجمهورية السورية مع معدل صبيبها الوسطى

اسم النهر	جيبه فى ذروة الفيضان	معدل جيبه السنوى	طوله بالكيلومتر	
	م٣ ثا	م٣ ثا	ضمن سوريا	الإجمالى
الفـــرات	٥٢٠٠	٧٣٥	٦٧٥	٢٣٣٠
الخـــابور	٣٠٠	٥٢	٤٦٠٠	٤٦٠
الجغجـــغ	٨	٣	١٠٠	١٢٤
البليـــخ	١٢	٦	١٠٥	١٠٥
الســـاجور	٢٥	٣	٤٨	١٠٨
العـــاصى	٤٠٠	٣٢	٣٢٥	٥٧١
عفـــرين	٧٥٠	٨	٨٥	١٤٩
قـــويق	٦٠	٥و٠	١١٠	١٢٦
نهر الكبير الشمالى	١٥٠	٣	٥٦	٨٠
نهر السن	٢٢	١٢	٦	٦
بردى	٢٥	٧	٧١	٧١
الأعـــوج	١٥	٢٥	٦٦	٦٦
اليرمـــوك	١٠٠	٧	٤٧	٥٧

البحث الثـــانى

العوامل الاجتماعية

ليس فى البلاد من إحصاءات موثوقة عن مساحات أنواع الملكيات فى سوريا ومعرفة ما إذا كانت الملكية الواسعة هى الشائعة فيها أم الملكية المتوسطة أو الصغيرة وبديهى أن اصطلاح الملكية الواسعة أو الصغيرة اصطلاح نسبى يختلف بحسب البلاد وبحسب مستوى المعيشة وبحسب الدخل الذى يمكن أن تدره الأرض على الفلاح . بيد أن الدراسات التى أجريت فى هذا الصدد دلت على أن الوحدة الزراعية السورية التى يمكن أن توفر لأسرة الفلاح المتوسطة العدد — ستة أشخاص — حياة كريمة ماديا ومعنويا هى أرض لا تقل عن عشرة هكتارات . وبهذا الاعتبار أجرى الكسندر جيب حسابا لمعرفة توزيع الأراضى فى سوريا فتبين له مايلى :

١ — الملكيات التى لاتتجاوز ١٠ هكتارات تبلغ مساحتها ١,١٥٨,٠٠٠ هكتار أو ١٥ ٪ من مساحة سوريا .

٢ — الملكيات التى تتراوح بين ١٠ — ١٠٠ هكتار تبلغ ٢,٦٢٦,٠٠٠ هكتار أو ٣٣ ٪ من مساحة سوريا .

٣ — الملكيات التى تتجاوز ١٠٠ هكتار تبلغ ٢,٣١٣,٠٠٠ هكتار أو ٢٩ ٪ من مساحة سوريا .

٤ — أملاك الدولة وتبلغ مساحتها ١,٨١٦,٠٠٠ هكتار أو ٢٢ ٪ من مساحة سوريا .

وتطور سوريا الزراعى زاد فى صحة هذا الجدول من حيث اتساع الملكيات الكبيرة . فإن الكثير من أراضى الفرات والجزيرة التى عادت

إلى الحياة مؤخراً أصبحت ملكا لكبار المالكين الذين يقومون باستثمارها وفق الطرائق الفنية الحديثة .

يتبين من هذا الجدول أن الملكية الصغيرة ضعيفة بالنسبة للملكيات الواسعة على أن عيب الملكية الكبيرة ليس فى أنها كبيرة . إذ أن اتساع مساحات الأراضى الزراعية من العوامل التى تساعد على استثمارها استثمارا فنيا . وعلى استخدام الرساميل الوفيرة والوسائل الفنية الحديثة . مما يكون من شأنه زيادة إنتاج الأرض . وزيادة مردود إنتاج عناصر الإنتاج . ولكن عيب الملكية الكبيرة فى الوضع الحاضر هو فى أن إنتاج الأرض ضئيل يجعل حصة المالك والفلاح زهيدة . فضلا عن أن التقاليد الزراعية المرعية فى صلات المالكين بالفلاحين تجعل نصيب الفلاح زهيداً من منتوج الأرض وتحكم عليه بالعيش فى مستوى منخفض ينال من صحته وجسمه وهو مادة الوطن وقوته المتجددة .

طرائق الاستثمار الزراعى :

إن طرائق الاستثمار الزراعى المصطلح عليها فى سوريا يمكن حصرها فى أنواع ثلاثة :

١ — الاستثمار المباشر :

وهى طريقة متبعة فى سوريا فى الملكيات الصغيرة . الكائنة فى المناطق الجبلية . وحول المدن والقرى . وفى المناطق المروية وتتلخص فى أن يستثمر الأراضى مالكها بنفسه تساعده أسرته وبعض الأجراء أحيانا . فإذا كان المالك يملك رأس المال اللازم للاستثمار فإنه يعيش فى حال حسنة لأن أرضه مروية غالبا . وهو يبذل فى سبيل استثمارها كل مجهوده ووقته لأن ريعها يعود عليه بكامله . أما فى المناطق غير المروية فإنه مضطر للاستقراض فى سنى الجدب بانتظار سنى الخصب والمشاهد أن هذا الاستثمار

حسن النتائج من الناحية الاجتماعية لأن الفلاح يتمتع باستقلاله المالى وكرامته المعنوية . وفلاح الغوطة نموذج ذلك . وكذلك فإن القرى ذات الأراضى التى يملكها صغار الفلاحين ناجحة زراعياً وراقية اجتماعيا كبعض قرى الغوطة وأدلب وأكثرها ينتج الخضار والفواكه وما يتطلب العناية الفنية بالأرض .

٢ - الايجار :

وهى طريقة تتلخص فى أن يستثمر المالك أرضه عن طريق إيجارها للفلاح لقاء بدل نقدى . فيلقى على عاتق الفلاح مسوءوليات تقلبات الإقليم والأسعار . ولكن هذه الطريقة قليلة الاستعمال لأنها تقتضى أن يكون الفلاح مالكا رأس المال الكافى لدفع أجرة الأرض مع نفقات زراعتها .

٣ - المزارعة :

وهى الطريقة الشائعة فى سوريا وتختلف أشكالها باختلاف المناطق السورية ولكنها متفقة جميعاً على بعض القواعد الأساسية وتتلخص فى أن مالك الأرض يتفق مع الفلاح على أن يستثمر الأرض شراكة فيقدم المالك الأرض ويقدم الفلاح أتعابه ويقتسمان المحصول ويتضامنان بالغرم والغنم . وهذه الطريقة تؤمن للمالك منافع كثيرة فهو لا يغامر بأجور العمال كما فى الاستثمار لأن الفلاح المزارع يعيل نفسه وآله وهو يستفيد من تشبث الفلاح لأن هذا يبذل جهده لحوز نتائج حسنة .

أما نسب اقتسام الأرباح فتختلف بحسب شرائط العقد . فقد يقدم المالك الأرض ويقدم المزارع البذر والآلات وحيوانات الجر وعمله وعمل أسرته . وفى هذه الحال يقسم المحصول مناصفة بين الفريقين وقد

يقدم المالك الأرض والبذار والآلات وحيوانات الجر . وفى هذه الحال يستعيد ما يعادل البذار عينا وينال ثلاثة أرباع المحصول . على أن الشكل الأول هو الأكثر استعمالا فى سوريا وهو سبب فقر الفلاح المزمن لأن المواسم لما كانت غير منتظمة ولا مضمونة . فكثيرا ما يكون الموسم سيئاً فيضطر المزارع إلى أن يستقرض ما يقوم بأوده بانتظار الموسم القادم فيقع بين يدى المرابين أو يستقرض من المالك بفوائد مرتفعة ثم إن محاذير هذه الطريقة أن عقد المزارعة مؤقت . وفى استطاعة المالك إخراج الفلاح من البيت ومن الأرض متى شاء الأمر الذى يضطر الفلاح إلى العمل بشرائط يفرضها المالك .

هذه هى الأسباب التى أدت إلى المناداة بالإصلاح الزراعى الذى يصنع العدل بين المالك والفلاح . فنص الدستور السورى على وضع قوانين تضمن هذه الغاية . كما وضعت بعض المراسيم الاشتراعية ومشاريع القوانين التى ترمى إلى تحديد علاقة الفلاح بالمالك على أساس من الإنصاف تقتضيه الكرامة الإنسانية والرغبة فى رفع مستوى الإنتاج الزراعى .

٤ — طريقة الاستثمار الرأسمالى :

كنت أود أن ألحق هذه الطريقة بما سبق بحثه فى صدد الاستثمار المباشر لأنها صورة من صوره ولكن هذه الطريقة بصفة خاصة لا يعرفها الاستثمار المباشر بصيغته القديمة .

هذه الطريقة طبقت فى المناطق المزروعة حديثاً فى سوريا . فى محافظتى الجزيرة والفرات . فلقد كانت محافظة الجزيرة حراما على العرب من أبناء سوريا . وما كان يستطيع أى سورى لا يرضى عن « المستشار الفرنسى » أن يقصد هذه المنطقة أو أن يقيم فيها . ولذلك بقيت من غير استثمار حتى جاءت الحرب العامة الثانية . وجاءت معها حاجة الجيوش إلى التموين

وانطواء ظل الانتداب الفرنسى . وفتح أبواب الجزيرة أمام الاستثمار العربى . ولما كانت اليد العاملة قليلة فى المنطقة صار اللجوء إلى استعمال الآلات الزراعية حتى بلغ ما فيها فى الوقت الحاضر من الآلات سبعمائة تراكتور و ٣٠٠ آلة حاصدة دارسة .

أما طريقة الاستثمار فتكون بأن يستثمر الأرض مالكها الذى يشرى مجموعة من الآلات ويستخدم الميكانيكيين ويدفع رأس مال الاستثمار أو أن يتفق مع جاره مالك الآلات على أن يحرث له أرضه ويبذرها ويحصدها ويدرس إنتاجها بالآلات ثم يتقاسم وإياه المحصول مناصفة وبهذه الصورة يسيطر مالك الآلة على جميع أراضى الجزيرة . ولقد أجرى أحد الكتاب « بوغصيان » دراسة واقعية فى الجزيرة أثبتت أن صاحب الآلة يربح فى السنة ما يعادل سعر آلاته . مما كان سبيلا إلى اقتراحات كثيرة ترمى إلى أن تؤمن الحكومة بوسائلها آلات الزراعة بأسعار معقولة وأن تؤجرها أو تبيعها بالتقسيط لكيلا يكون الزراع وسيلة استثمار الممولين .

٥ — أراضى المشاع :

إن فى سوريا نوعا من حق الملكية الجماعية يشبه المير . الذى كان مطبقا فى روسيا القيصرية . كما يشبه بعض الملكيات الجماعية فى هنغاريا وغيرها من بلاد أوروبا الشرقية قبل الحرب الأولى . فى هذا النظام تعتبر أرض القرية بمجموعها ملكا لجميع أهليها . ولكل فرد من أفراد القرية حق ملك شائع فى مجموع الأراضى . أما استثمار هذه الأراضى . فيكون عن طريق تصنيف أراضى القرية بحسب مواقعها وبحسب قوتها الإنباتية . ثم توزع أراضى كل صنف قطعاً صغيرة توزع أهالى القرية مبعثرة على أراضى متفاوتة الخصب . ويكون الاستثمار فردياً . ولو أن الملكية جمعية . ثم أن توزيع الحصص بين الفلاحين ليس نهائياً . وإنما يصار إلى توزيع جديد مرة كل ثلاث سنوات أو أربع .

هذا النوع من الملكية مشاهد فى سوريا ولا سيما شرقى حلب وحمص وحوران — وبديهى أن مثل هذا النظام لا يخلق إنتاجاً كبيراً لأن الفلاح يعلم أن الأرض فى يده لمدة قصيرة . فلا يعنى بها ولا ينقيها ولا يشجرها . وحسبه أن يأخذ منها أكثر ما يمكن أن تعطى ولأن مثل هذا الفلاح لايجد من يقرضه لقاء هذه الأرض لصعوبة تقدير أثمانها ولأن الأراضى تسجل غالباً باسم بعض كبار الملاكين مما يجعل الإقراض خاضعاً لفائدة مرتفعة . ولقد عنى الشارع السورى بوضع حد لهذا النوع من الملكية فشرع قاعدة « التجميل » أى قضى بالغاء هذه الملكية . على أن يجرى إفراز حصص دائمة تعطى لأصحاب الحقوق . وهذه الحصص عبارة عن قطعة واحدة تجمع أو « تجمل » نصيب المالك الصغير من مختلف الأراضى التى له فيها حقوق أصلية .

البحث الثالث

العوامل البشرية

قل بين مناطق العالم من يزداد سكانها بمثل نسبة زيادة السكان فى الشرق العربى ولا سيما فى سوريا . فقد تزايد عددهم بنسبة تزيد على الضعف منذ الحرب العامة الأولى حتى الآن . وقد كان عدد سكان سوريا بحسب إحصاء عام ١٩٢٢ يبلغ ١,٢٩٨,٠٠٠ فبلغ ٣,٠٠٦,٠٢٨ سنة ١٩٤٦ و٣,٦٥٥,٩٠٤ سنة ١٩٥٣ يضاف اليهم ثلاثمائة ألف من البدو .

ولا شك أن مرد هذه الزيادة ليس التصنيع وحده ، لأن التصنيع شىء جديد وليس مردها الهجرة . لأن البلاد هاجر منها الكثيرون منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر . ولكن أسباب الزيادة ديموغرافية واجتماعية ناشئة عن ارتفاع مستوى الولادات . وعن قلة الوفيات بالنسبة للماضى لتحسن الشرائط الصحية . ولارتفاع مستوى معيشة الشعب ولقلة العزوبة وللزواج المبكر . وحب الشعب للأسر الكبيرة . وقد قدر الكسندر جيب نسبة الزيادة بما يعادل ٢٢ بالألف ويرى أن هذه النسبة دون الواقع . ويبلغ عدد سكان الريف حوالى ٢,٩٠٠,٠٠٠ أى بنسبة ٧٤ بالمائة من مجموع السكان ، يستثمرون مساحة تقدر بـ ٣,٦٠٠,٠٠٠ هكتار ، وبالتالى يصيب الشخص الواحد ما يزيد قليلا على الهكتار الواحد ، على أن هؤلاء السكان ليسوا موزعين بصورة متساوية فى مختلف المناطق السورية ، بل إن كثافتهم تختلف بين منطقة وأخرى ، وبالتالى فإن اليد العاملة كثيفة فى بعض المناطق كاللاذقية وغوطة دمشق وقليلة فى البعض الآخر كالفرات والجزيرة وحمص ، على أن

أزمة العمال الزراعيين فى الوقت الحاضر تحل عن طريق انتقال العمال أيام المواسم إلى المناطق التى كثافتهم فيها قليلة .

ولذلك فنحن أمام ثلاث مشاكل فى النطاق الزراعى ، الأولى: هى توزيع السكان بصورة متناسبة ، وبحسب حاجة المناطق ، وهو أمر يتطلب دراسة واسعة اجتماعية وديموغرافية وقومية ، والثانية : هى الاحتفاظ بأبناء الريف فى ريفهم والحيلولة دون هجرتهم إلى المدن ، لأن الأراضى الزراعية بطريق التوسع . والثالثة : القيام بدراسة لمعرفة الصلة بين كثافة السكان وبين مساحة الأرض القابلة للزراعة ، وبالتالى وضع أساس لسياسة السكان ، ومعرفة المساحة الحقيقية التى تكفى السكان المتزايدين . ولما كانت هذه المشكلة الأخيرة كبيرة الأهمية أحب أن أورد خلاصة لدراسة قام بها السيد شارل العيساوى ، فيما يتعلق بسوريا ولبنان والأردن ، على غرار الدراسات التى جرت فى فلسطين ، وقد حاول السيد شارل عيساوى دراسة علمية لمعرفة مقدار ضغط الفلاح على الأرض ولمعرفة مقدار ما تستوعبه الأرض السورية من الفلاحين لو أحسن استثمارها .

وما إذا كانت عطالة الفلاحين لها ما يبررها فى الوقت الحاضر . أم أنهم دون الحاجة . وبالتالى يستطيعون أن لا يخضعوا لشروط العمل التى يفرضها عليهم مالكوا الأرض .

بنى الأستاذ عيساوى دراسته على إحصاءات السكان لعام ١٩٤٦ واتخذ واحدا قياسياً « لحصة الأرض الحيوية » أى الكافية لإعالة أسرة متوسطة من الفلاحين . أرضاً تبلغ ٨٥ دونم من الأرض غير المسقية و٢٥ دونم من الأراضى المسقية . ثم بحث فى أى طريقة تصلح لتكون أساساً للبحث . إذ وجد نفسه أمام طريقتين : —

إحداهما تقتضى تقدير متوسط دخل الفلاحين . ومقارنته مع مناطق أخرى فى العالم أو المستوى الذى يمكن بلوغه فى البلاد العربية باستعمال أقصى الموارد الطبيعية المتيسرة .

والطريقة الثانية تقتضى تقدير حجم الأرض الممكن تشغيلها من قبل أسرة فلاحين تستغل طول الوقت على الحقل مع أقل مايمكن من اليد المستأجرة ومع استعمال الأدوات الحديثة بقدر معقول ومعتمدة على الرأسمال الوطنى وعلى طبيعة المحاصيل ومزايا الأرض . فيمكن تقدير عدد الأشخاص الذين يمكن أن يعيشوا من الأرض المتيسرة بهذه الشروط . ومقارنتهم مع السكان الزراع الحاليين لمعرفة ما إذا كان هناك نقص أو زيادة فى السكان . وضرورى فى الحال الأخيرة البحث عما إذا كانت أعمال زراعية إضافية كتربية الماشية والدجاج وأعمال مؤقتة غير زراعية من شأنها المحافظة على مستوى المعيشة . أو إذا كانت موارد الأرض غير المتيسرة تتجلى « بعطالة مقنعة » ومستوى معيشة منخفض ولقد طبق الطريقة الثانية هنا لصعوبة تقدير دخل الحقول الناشئة عن فقدان الإحصاءات فوضع الجدول التالى : —

البلد	سكان الحقول الحاليين بالعائلات	العدد الممكن إعالته فى المناطق المزروعة حاليا بالعائلات	العدد الممكن إعالته على جميع الأراضى الممكن زراعتها
لبنان	١٢٠,٠٠٠	٦٨,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠ بالعائلات
سوريا	٣٤٠,٠٠٠	٣٦٠,٠٠٠	٨٤٠,٠٠٠ »
الأردن	٣٧,٠٠٠	٤١,٠٠٠	٥٧,٠٠٠ »

يتبين من الجدول : —

أن فى لبنان : ضغطا على الأرض . فعدد الأسر التى تستغل فى الزراعة هو مثلا ما تتحمل الأرض . ولكن السكان يضيفون إلى دخلهم من الزراعة دخلهم من السياحة والعمل غير الزراعى وما يأتيهم من المهجر . إن استثمار جميع الأراضى لا يكفى . ويجب إيجاد صناعة لسكانه المتزايدين .

فى سوريا : تكاد تكون الأرض المزروعة كافية . ولكن سوء توزيع الأرض وغلاء أجورها يقلل خمس الدخل الباقى فى أيدى الفلاحين وعدم اعتماد فلاحى سوريا على دخل إضافى يجعل معيشتهم منخفضة المستوى . وتوسيع الرى وزراعة جميع ا راضى القابلة يجعل من الممكن لسوريا امتصاص مثلى السكان الحاليين الزراع والبدو .

فى الأردن : إن الأرض المزروعة فى الأردن تكاد تكفى السكان الحاليين . ولكن هنا أيضاً أجور الأراضى العالية تستنفذ قسما كبيراً من منتجات الأرض وتخفض مستوى المعيشة . واتساع الرى فى وادى الأردن سيؤدى لزراعة أراضى كثيرة لاستنفاذ السكان البدو وأنصاف البدو .

البحث الرابع

العوامل الاقتصادية

---

١ – المواصلات :

إن من شأن اتساع البلاد وطول المسافات بين مراكز الإنتاج ومراكز التصريف أو التصدير أن يعيق نقل الحاصلات الزراعية ويزيد فى تكاليفها ويستوجب مضاعفة وسائل المواصلات . وهذه المشكلة أصبحت عقدة العقد لأنه أصبح من الصعب جداً نقل المحاصيل المتكاثرة . رغم كثرة السيارات التى تعمل بين الجزيرة والفرات وبين المدن والمرافئ السورية ثم إن أنهار سوريا لا تصلح للملاحة ما عدا الفرات إذ تنقل فيه البضائع على مراكب تدعى « القلق » تتألف من قرب ماعز منفوخة وموثقة بعضها بالآخر تحت صقالة من أعمدة الخشب . وجدير بالذكر أن نفقات نقل الحنطة من الجزيرة إلى حلب تزيد على نفقات نقلها بين استراليا وبيروت وهذا ناشىء عن طول المسافة وارتفاع أسعار المحروقات فى مصفاة طرابلس إذ تباع بسعر البترول فى خليج المكسيك يضاف إليه نفقات الشحن من الخليج إلى طرابلس مما يجعله يباع بثلاثة أمثال سعره فى الولايات المتحدة الأمريكية .

على أن مشاريع الخطوط الحديدية وطرق السيارات الدولية الجارية دراستها حالياً ستقضى على هذا المحذور مما سيكون من شأنه تخفيض نفقات النقل وتسهيل عملياته وتوفر وسائله .

٢ – التمويل :

إن اتساع الزراعة فى سوريا يقتضى توفير رساميل كبيرة لتمويل الاستثمار الزراعى سواء فى ذلك الملكية الصغيرة أم الملكية الكبيرة . بيد أن هذه الرساميل قليلة جداً فى الوقت الحاضر يدل على ذلك ارتفاع معدل الفائدة الذى يتجاوز ٣٥ فى المائة فى بعض المناطق السورية .

ولقد حاولت الحكومة السورية معالجة هذا الوضع بطرق مختلفة :

(ا) شجعت المصارف الخاصة بمساعدة مصرف الإصدار على منح المزارعين قروضاً عادية بشرائط خاصة تتيح لهم حوز ما يحتاجون إليه من أموال بفائدة معقولة . وتضمن للمصرف استيفاء دينه حين الاستحقاق .

(ب) زادت فى رأس مال المصرف الزراعى وأجازت له منح المزارعين قروضاً موسمية لمختلف الأعمال الزراعية . كما خولته حق منح المزارعين المالكين والمستثمرين قروضاً بأثمان ما يحتاجونه من مواد مكافحة القطن وأدواتها . تسدد فى موعد إنتاج القطن . وخولته حق استيراد الآلات الزراعية ومحركات المياه وبيعها نقداً وبالتقسيط ، كما أنها أجازت له منح مشترى أراضى أملاك الدولة قروضاً موسمية دعماً لسياستها الرامية إلى توزيع أراضيها على صغار المزارعين .

٣ – الشرائط الفنية :

إن أدوات الزراعة المستعملة فى أكثر الأراضى السورية لا تزال قديمة وقد يكون فى ذلك بعض الخير إذ لو عمقت الحراثة لأسرع تبخر الرطوبة الموجودة فى جوف الأرض . ولكن متى انتشرت الزراعة الكثيفة وأمكن توفير الرى . فلابد أن تنتشر الآلات الزراعية المعقدة كما انتشرت فى الوقت الحاضر فى سهول الجزيرة والفرات . ولكن لا يستغنى عن تحسين الأدوات

الزراعية القديمة رغبة فى زيادة مردود الفلاح وتسهيل أعماله .

والواقع أن عهد سوريا بالآلات الزراعية لا يتعدى الحرب العامة الثانية ، فقد دخل بعد الحرب إلى سوريا كثير من الجرارات والحصادات الدراسات والمحركات استعملت فى الأراضى التى تستثمر بالزراعة الواسعة كالجزيرة والفرات وسهول حلب ، ويبلغ عددها فى الوقت الحاضر (٢٠٠٠) ألفى جرار ، الأمر الذى يعنى أن فى البلاد جراراً واحداً لكل ١٥٠٠ هكتار من الأراضى الصالحة للزراعة فى سوريا ، وهو مقدار ضئيل بالنسبة لما هو موجود فى البلاد التى صنعت زراعتها فى الغرب ، وما ذكرناه بصدد الجرارات ، صحيح فى سائر الآلات الزراعية .

وكذلك الأمر فيما يتعلق بالأسمدة الزراعية ، فلا يزال استعمالها قليلا وحديث العهد ، وإن كان يتجه نحو الزيادة ، فقد بلغ ما دخل البلاد من الأسمدة ٦٣٦٠ طناً فى عام ١٩٥١ فارتفع إلى ١٣٢٢٠ فى عام ١٩٥٤ ، ولكن لا تزال الكميات المستعملة ضئيلة بالنسبة لمساحة الأراضى المزروعة .

٤ — مردود الإنتاج الزراعى :

يضاف إلى ذلك أن المردود الإنتاجى للزراعة السورية لا يزال ضعيفاً فى جملته ، إذا أردنا أن نقارنه بمردود البلاد الأجنبية فلا يتجاوز مردود الهكتار المزروع حنطة فى سوريا ٦٠٠ كيلو فى الهكتار الواحد فى السنين العادية ، بينما يعادل مردود الهكتار فى البلاد الأوربية أربعة أمثال مردوده فى سوريا إذ يتراوح بين ١٫٥ إلى ٢٫٥ طن فى الهكتار الواحد .

وبديهى أن صنف المردود الإنتاجى عامل رئيسى فى زيادة سعر الكلفة الإنتاجية ، وبالتالى فى مساحة الأراضى المزروعة وكل سياسة اقتصادية لا تراعى هذه الحقيقة فاشلة حتماً .

البحث الخامس

الدولة والسياسة والزراعية

لما كانت الزراعة موردا أساسياً فى دخل البلاد القومى فقد حرصت الدولة السورية على أن تعنى بإنمائها بما يزيد فى المردود الإنتاجى ويخفف النفقات عن المزارعين ويوفر للبلاد حاجاتها الاستهلاكية والصناعية والتصديرية فاتخذت سلسلة من التدابير الآيلة لهذه الغاية :

١ — مشاريع الإنماء :

إن افتقار الزراعة السورية للماء جعل مشاريع الرى على رأس سياستها الاقتصادية . ولقد وضعت الدوائر المختصة طائفة من الدراسات الأولية لكثير من المشاريع مثل مشروع الفرات وروافده ومشاريع رى الجزيرة وإتمام استثمار نهر العاصى بما فى ذلك تجفيف وادى الغاب وريه وإنمائه واستثماره وإنجاز مشروع الروج ونهر اليرموك والأعوج فى الجنوب ونهر السن ونهر الكبير فى الغرب . وبعض هذه المشاريع قارب الانتهاء بيد أن القسم الكبير منها لا يزال تحت الدرس . وهو بحاجة إلى رساميل ضخمة لتنفيذه ويضاف إلى مشاريع الرى مشاريع المواصلات والمؤسسات الاجتماعية والثقافية وغيرها . وقد تقدمت الحكومة السورية إلى مصرف الإنشاء والتعمير لإقراضها رساميل تنفق فى هذه المشاريع ولا تزال لجان المصرف تقوم بالدراسات اللازمة .

٢ — تنشيط المشاريع الزراعية :

قامت وزارة الزراعة برفع مستوى زراعة القطن وتعميم التعليم

الزراعى والإرشاد الزراعى . وتنظيم الجمعيات التعاونية الزراعية وتنظيم مكافحة حشرات القطن وغيره من المحاصيل ودعم الثروة الحيوانية ومكافحة أمراضها وتوزيع أملاك الدولة على الفلاحين . وقد اتخـــذت التدابير اللازمة من أجل إنشاء مزارع توليد بذار القطن وتوزيعه . وإنشاء مكاتب فنية لاختبار رطوبة القطن المصدر وتصنيفه ومضاعفة المغارس والمشاتل والزيادة فى وقاية المزروعات . كما أنها وضعت مشروعا لقانون جديد ينظم المصرف الزراعى على أسس جديدة تسهل له عمليات إقراض الفلاحين ومساعدتهم بنسبة الحاجة .

ويعد من قبيل تنشيط المشاريع الزراعية توزيع الآلات الزراعية بأسعار كلفتها . ولقد قام المصرف الزراعى ومصلحة القمح فى سوريا بشىء من ذلك فبلغ ماوزعاه منذ ١٩٥٠ — ١٩٥١ خمسمائة جرار ، مع بعض آلات زراعية أخرى .

البحث السادس

أنواع الزراعات السورية

تنتج الأرض طائفة من المنتجات الزراعية المتنوعة تجمع إلى نباتات منطقة البحر المتوسط (كالكروم والزيتون والحبوب) نباتات المناطق الحارة (كالقطن وقصب السكر وفستق العبيد) ونباتات البلاد المعتدلة من من خضار وفواكه وغيرها .

على أنه يمكننا تصنيف هذه المحاصيل أصنافا ثلاثة : المحاصيل الصناعية والزراعات الغذائية والثمار والفواكه .

١ — الزراعات الصناعية :

يدخل تحت هذه التسمية عدد كبير من المنتجات المستعملة كمواد أولية للصناعة السورية أو للتصدير كالقطن والكتان والقنب والتبغ والشوندر والبذور الزيتية . وقد أصبحت حاصلاتها تكفي الاستهلاك المحلي ويصدر الفائض إلى البلاد الأجنبية . ولم تكن المساحات المزروعة من هذه المحاصيل تتجاوز ٣ في المائة من مجموع الأراضي المزروعة في سوريا بين سنتي ١٩٣١ — ١٩٣٨ أي ٤٠ ألف هكتار . كما لم تتجاوز ٢ في المائة أثناء الحرب الثانية أي ٣٦ ألف هكتار لعزوف الناس عنها إلى زراعة الحبوب . ولكن هذه النسبة عادت إلى الارتفاع منذ الحرب فأصبح مساحة الأراضي المزروعة منتجات صناعية ٤٠ ألف هكتار عام ١٩٤٦ ولا يزال الارتفاع مطرداً كما سنذكره الآن بالتفصيل .

القطن :

فى زراعة القطن اتسعت المساحات المزروعة بصورة خيالية وبعد أن كانت ٥٤ ألف هكتار فى سنة ١٩٤٦ ارتفعت إلى ٧٨ ألف هكتار عام ١٩٥٠ وإلى ٢١٧ ألف هكتار عام ١٩٥١ وإلى ١٨٩ ألف هكتار عام ١٩٥٢ وإلى ١٢٧ ألف هكتار عام ١٩٥٣ وإلى ١٨٠ ألف هكتار عام ١٩٥٤ . ولا تزال إمكانيات إنماء زراعة القطن واسعة . ولقد قدر أحد مستشارى الزراعة المساحات القابلة للزراعة قطنا ٢,٥٠٠,٠٠٠ هكتار منها ٨٠٠,٠٠٠ قابل للرى . ويمكن استعمال ثلثها كل سنة على طريق التناوب الثلاثى .

ولئن كان القطن زراعة قديمة فى سوريا إلا أنه أصبح فى الوقت الحاضر هدف الزراعة السورية . وأصبحت الرساميل الضخمة تثمر فيه لا سيما وأن مردوده الإنتاجى فاق مردود الحنطة فى المناطق التى يمكن فيها زراعة المادتين ومما ساعد فى نهضته وجود صناعات كبرى للغزل والنسيج . وارتفاع الأسعار العالمية بسبب حرب كوريا . وقد ثبت بالتجربة أن القطن السورى قطن حسن الصنف يعتبر بين القطن الطويل الوبر . وأحسن أصنافه المولدة فى سورية تكساسية المنشأ .

المنتجات الصناعية الأخرى :

يلى القطن فى المنزلة منتجات صناعية أخرى كالقنب ويزرع فى منطقة دمشق . ويستعمل فى صناعة الحبال والخيوط المحلية ويصدر ما يفيض منه إلى الخارج .

وكالكتان . ويزرع فى منطقة دمشق . ورغماً عن ضآلة المساحات المزروعة فأمامه مستقبل باهر بسبب حسن جنسه وملاءمة الإقليم لزراعته .

وكالتبغ . ويزرع فى منطقة اللاذقية بنوعيه « شك البنت » الذى يستعمل فى الاستهلاك المحلى و « أبو ريحه » الذى يصدر إلى الولايات المتحدة .

وكالشوندر السكرى الذى اتسعت زراعته سد الحاجات صناعة السكر وقد ارتفعت زراعته من ٢١١ هكتار سنة ١٩٥١ إلى ٥٩٠٠ هكتار عام ١٩٥٤ .

وكالبذور الزيتية كالسمسم والخروع وفستق العبيد ودوار الشمس .

وكخيوط الحرير الطبيعى الذى لا يزال فى سوريا بقية من الحقول التى تعنى به رغم هبوط الأسعار والمزاحمة العالمية ولا سيما اليابانية والصينية .

محاصيل النباتات الصناعية ١٩٥٠/١٩٥٣

النوع	١٩٥١/١٩٥٠	١٩٥٢/١٩٥١	١٩٥٣/١٩٥٢
قصب السكر	٣٤٩	٥٠٣٢	٤٠٨٠
تبغ	٤١٦٤	٣٨٩٤	١,٦٦٩
تنباك	٣٨١	٣٦٢	٢٥٣
قطن (وبر)	٦٢,٩٢٤	٥٨,٠٧٤	٤٦,٩٨٤
كتان (بزر)	١٨٠	٢٢٠	٥٢٣
قنب (الياف)	٣٣٨٣	٤١٣١	٢١٧٢
تبغ شك البنت	٣٠٩٠	٢٣٣٤	٢٨٢٠
الشوندر السكرى	٢٧١٥	٥٥,٣٢٠	٤٩,٥٧٢

٢ — النباتات الغذائية :

إن الحبوب ولا سيما الحنطة هى المورد الأكبر للزراعة السورية ومردودها فى سوريا فى الهكتار يعادل مثله فى أرقى البلاد الزراعية . وهى الرقم الأكبر فى الصادرات السورية إذ أن ما صدر منها سنة ١٩٥٣ بلغ ١٨٠,٠٠٠ طن .

ويلى الحنطة بالأهمية الشعير ثم ما يدعى « بالقطانى » كالعدس والحمص والفول والأذرة وغيرها .

ويستحق الأرز أن يفرد بالذكر لأن زراعته انتشرت انتشاراً كبيراً أدى إلى أن تستغنى البلاد عن استيراد الأرز إلا قليلا كما يدل على ذلك الجدول التالى : —

النوع	١٩٥٣/١٩٥٢	١٩٥٢/١٩٥١	١٩٥١/١٩٥٠
القمح	٨٧٠,٠٠٠	٩٠٠,٠٠٠	٥٠٩,٦٤٢
الشعير	٤٧٢,٤٥٧	٤٦٦,٩٢٤	١٥٤,٧٠١
العدس	٦٢,٨١٤	٥٠,٥٩٧	٣٠,٢٣١
الحمص	١٠,٥٥٠	٢٤,٢٤٤	٨,٦١٧
الفول	١١,١٠٥	١٢,٠٨٠	٢٥,٥١٨
بيضه	٢,٠٧٩	٢٩٠٩	١,٨٩٩
كرسته	١٢,٢٠٣	١١٦٣٢	٥,٨٦٠
ذرة صفراء	٢٢,٤٣٠	٥٢٢,٥٥٦	٢١,٨٢٤
ذرة بيضاء	١٢٣,٦٩٢	١٠٦,١١٤	٢٤,١٧١
أرز	١٦,١٧٦	٥,٧٧٩	٩٢٧
سمسم	٩,٦٨٧	٢١,٢١٠	٣,٦٢٨
فاصوليا	١,٤٢١	١,٠٠٨	٩٧٢
بازيلا	١٩٦	٢٧٠	١٥٩
جلبانه	٥٨,٦٢٨	٤٥,٢٩١	٢٦,٦٧٤

٣ — الثمار والخضروات :

إن زراعة الأشجار المثمرة فى سوريا ذات شأن فى حياتها الاقتصادية وقد عرفت سوريا بأثمارها منذ قديم الزمان والشجرة الأكثر أهمية فى هذا

المجال هى الزيتون تتلوها العنب فالمشمش فالتفاح . ففى سوريا فى الوقت الحاضر حوالى عشرة ملايين شجرة زيتون (٩,٨٢٣,٧٤٧ بحسب إحصاء عام ١٩٥٣) و ٦٨,٤٨٣,٣٢٤ كرمه و ٢,٤٤٦,٦٤٧ شجرة مشمش و ١,٠٥٨,١٠١ شجرة تفاح و ٣,٦٠٦,٠٥٦ شجرة تين و ٥٥٣,٨٧٣ شجرة فستق .

وزراعة الزيتون تتطور وتنمو بسرعة فلم يكن يتجاوز المغروس من أشجار ، ٦ ملايين شجرة عام ١٩٣٧ .

وكذلك القول عن الخضار . فسوريا تنتج وتصدر البطاطا والثوم والبصل والبندوره والباذنجان . ويبلغ ما أنتجته من البطاطا حوالى ٣٢,٢٩٤ طنا ومن البصل ٣٦,٨٣٠ طناً ومن البندوره ٧١,٠٣٨ طنا ومن الباذنجان ٢٨,٤٠٣ طنا فى عام ١٩٥٣ .

القسم الثاني

الصناعة السورية

الحديث عن الصناعة السورية متشعب الجهات . لا تتسع له هاتان المحاضرتان . على أنى سأحاول إعطاءكم فكرة واضحة عنها تساعدكم على تفهم مداها . فأبدأ بإلقاء لمحة موجزة عن تطور الصناعة فى عهد الانتداب . وفى الوقت الحاضر ثم أذكر العوامل الطبيعية والفنية التى تؤثر على الصناعة . وأخيراً أستعرض بعض هذه الصناعات .

عرفت سوريا منذ القديم بصناعاتها الراقية . وبقيت أمينة على تقاليدها الصناعية رغم ما أصابها من كوارث فى مختلف أدوار التاريخ . وإنما بدأ انحطاطها فى القرن التاسع عشر حين بدأ الإنتاج الأوربى يغزوها بأسعاره الرخيصة فلا تستطيع له دفعاً لعجز الدولة العثمانية عن أن يكون لها سياسة حماية للصناعة .

وجاءت الحرب العامة الأولى وفى البلاد بقية من صناعات النسيج الحريرى والقطنى إلى جانب الصناعات اليدوية الفنية كصناعات النحاس والخشب .

الصناعات السورية فى عهد الانتداب :

خرجت البلاد من الحرب العامة الأولى فقيرة بالمال والرجال وكان استقلالها فى مثل عمر الورد . سرعان ما تساقط تحت ضربات الاستعمار . واحتلت الجيوش الفرنسية سوريا عام ١٩٢٠ تحت ستار الانتداب .

على أنه لم يكن من شأن الانتداب أن يساعد على إنشاء الصناعة فى سوريا لأن الانتداب فى جوهره عملية استعمارية تهدف إلى جعل البلاد مصدرا للمواد الأولية ولا سيما القطن الذى كانت تحتاجه معامل ليل ورويه

والحرير الذى كانت تحتاجه معامل ليون . وسوقا للمنتجات الإفرنسية المصنوعة . ولقد اتضحت هذه الحقيقة قبل أن تحتل فرنسا سوريا حين دعت غرفة تجارة مرسيليا إلى مؤتمر عقد عام ١٩١٧ درست فيه إمكانيات سوريا وكيليكيا . وقدم فيه تقرير مشهور عن إمكانيات سوريا كمزرعة للقطن والحرير وكسوق للمنتجات الصناعية والرساميل الفرنسية .

وجاء الانتداب يحقق هذا الأمل ويكيف القوانين من أجل ذلك بحيث أن الرساميل التى ثمرت فى الصناعة فى سوريا طيلة عهد الانتداب أى منذ عام ١٩٢٢ — ١٩٤٢ لم تتجاوز ٢١ أحد وعشرين مليون ليرة سورية . كما لم يتجاوز عدد الشركات احدى وثلاثين شركة .

كانت العقبات التى قامت بوجه الصناعة السورية متعددة الأنواع والبواعث نذكر منها أهمها . سياسة الباب المفتوح التى قضى بها صك الانتداب والسياسة الاقتصادية الانتدابية وسياسة الإغراق الدولى وسياسة الرساميل الأجنبية : —

١ — سياسة الباب المفتوح :

إن المادة الثانية من صك الانتداب الفرنسى على سوريا ولبنان تنص على ما يلى : —

« تعمل الحكومة المنتدبة على أن لا تتخذ سوريا ولبنان أى تدبير من شأنه إعطاء الأفضلية لرعايا أى دولة من دول جمعية الأمم بالنسبة لرعايا أى دولة أخرى . بما فى ذلك الشركات والجمعيات من حيث الأمور الضريبية والتجارية أو من حيث ممارسة الصناعة والحرف والملاحة وكذلك لا يفرض فى سوريا ولبنان أى معاملة متفاوتة بين البضائع المنتجة فى أحد هذه البلاد أو المرسلة إليها » .

إن هذه الصيغة تعنى منح جميع الدول الداخلة فى جمعية الأمم حق المساواة فى إمكانية إدخال بضائعها إلى السوق السورية اللبنانية كما تعنى بحق هذه الدول بالاستفادة من شرط الأمة الأكثر رعاية من قبل سوريا . ولكن من غير شرط المقابلة بالمثل . ويترتب على ذلك أن البلاد لم تعد حرة فى وضع تعريفتها الجمركية وإن الدول أعضاء جمعية الأمم حرة فى أن لا تقابل سوريا بالمثل فلا تجعلها تستفيد من بند الأمة الأكثر رعاية . كما جرى ذلك فعلا . حين استفاد كثير من الدول من التعريفة الدنيا فى سوريا بينما طبقوا حيال الصادرات السورية التعريفات المانعة .

وبديهى أنه ليس فى طوق أى صناعة من الصناعات أن تعيش وتزدهر فى ظل هذه المادة . ولذلك لم تقبل الرساميل الوطنية ولا الأجنبية على إنشاء الصناعات .

٢ــ أما الرساميل الأجنبية ولا سيما الفرنسية فلم تتعاط فى البلاد إلا أنواعا معينة من المشاريع كالمواصلات التى يشترطون فيها ضمانة الخسارة . وكمشاريع الماء والكهرباء وإصدار النقد التى تتمتع بالاحتكار واستثمار الموانىء والفنادق بيد أنها اشتركت ببعض الصناعات ذات الطبيعة الخاصة مثل استثمار الأسفلت والتنقيب عن البترول واحتكار التبغ (والدخان) .

وأما الرساميل الوطنية فقد كانت نادرة لانخفاض الدخل القومى فى البلاد ولاستحالة الادخار . وكانت البلاد فى حال ضمور نقدى وكساد فى الأعمال لا يوصف . فحاولت الصناعات اليدوية القائمة أن تعيش فعاشت ولكن لأجل . ولكن جرت بعض المحاولات لإنشاء صناعة جديدة وكانت هذه المحاولات ترتدى طابعاً وطنياً حماسياً مثل معملى الكونسرده والأسمنت اللتين استطاعتا العيش

واجتازتا فى عهد الانتداب ظروفا خطرة . ومثل صناعة الجلود الحديثة التى كانت مزاحمة للجلود الفرنسية وسرعان ما اضطرت إلى التوقف عن العمل .

٣ــ ذلك أن من روح الانتداب أن تبقى سوريا سوقاً للمصنوعات الأجنبية ولذلك كانت التعريفة الجمركية قبل عام ١٩٣١ لا تحمى الصناعة . ولا تفرق بالاستيراد بين المواد الأولية والآلات وبين المواد المصنوعة .

على أن التعريفة الجمركية السورية بدأت تسير نحو الحماية حين بدأت اليابان والمانيا تغزوان الأســـواق العالمية بطريق الاغراق وفى هـــذه الآونة بدأت تتأسس فى البلاد بعض صـــناعات نسيج الحرير الصناعى وصادف ذلك أيضاً رفع التعريفات الجمركية فى العالم . وفى مصر والعراق مما أدى لانهيار صناعات الحرير الطبيعى السورية التى كانت مصر سوقها الطبيعية التاريخية . واستطاعت معامل النسيج الجديدة البقاء . ثم أنشىء فى حلب معمل واحد للغزل والنسيج القطنى تعثر فى سيره وكاد يقف عن العمل لولا أن جاءت الحرب العامة الثانية .

الحرب العالمية الثانية والصناعات السورية

كانت الحرب العامة الثانية نقطة تحول فى الحياة الاقتصادية والسياسية السورية فقد حدث فيها حادثان هامان :

أولهما : أن جيوش الاحتلال الأمريكية البريطانية أنفقت فى البلاد مبالغ كبيرة من الرساميل لقاء منتجات وايدى عاملة وطنية . وقد قدر البعض هذه الأموال بثمانمائة مليون ليرة سورية .

الثانى: أن الانتداب الفرنسى لاقى حتفه . وبطل العمل بصك الانتداب ولا سيما المادة الثانية المشؤومة . وكان الاستقلال السياسى وسيلة للاستقلال الاقتصادى .

هذان الحادثان كانا نقطة انطلاق سوريا فى طريق التصنيع . وأديا إلى أن يحرص السوريون على تحويل قسم من الأموال الجاهزة بين أيديهم إلى آلات منتجة فأقبلوا على تأسيس صناعة جديدة فنية فى أكثر نواحى الإنتاج ولا سيما الغزل والنسيج حتى بلغت الرساميل المثمرة فى الصناعة مائتى مليون ليرة سورية .

ولقد ثبت أن الاستقلال السياسى ضمانة للاقتصاد القومى لأن الصناعة الجديدة الناشئة تحتاج دوما إلى حماية تساعدها على الوقوف على قدميها . ولذلك صدرت سلسلة من التشريعات الآيلة إلى تنشيط الصناعة السورية وحمايتها :

١ — فمنها ما يتعلق بحماية الصناعة الوطنية مباشرة ويتجلى إما برفع الرسوم الجركية وإما بمنع الاستيراد بصورة قاطعة حين تتصف المزاحمة بطابع الإغراق . مثل الأحكام التى منعت استيراد المنتوجات الصناعية الأجنبية التى تنتج الصناعة السورية مثيلها . كاستيراد الزجاج والكبريت والصابون والموبيليا والجوارب والكلسات والمعجنات والفواكه المحفوظة والسكاكر والمشروبات الكحولية والحقائب والملابس الداخلية والخارجية .

٢ — ومنها مايبتغى تنشيط الصناعة وتأمين الظروف الملائمة لازدهارها ويتجلى بمنح المؤسسات الصناعية اعفاءات من بعض الضرائب مدة معينة كضريبة ريع العقارات وضريبة التمتع وضريبة الدخل . وبمنح أصحاب المؤسسات الصناعية حق استئجارات

أراضى أملاك الدولة مع الموعد بالبيع لمدة خمس سنوات شريطة استعمالها فى الاستثمار الصناعى .

ويتجلى بإعفاء الآلات الصناعية المستوردة من الرسوم الجمركية

٣ـ ومنها ما يبتغى عدم تجميد الرساميل فى صناعات لاتحتاج إليها البلاد ويتجلى بإخضاع إنشاء المصانع الجديدة أو توسيع المصانع الموجودة إلى الترخيص المسبق من وزارة الاقتصاد الوطنى . ولا يمكن أن يمنح هـــذا الإذن إلا إذا أجريت عنه دراسة اقتصادية دقيقة تثبت حاجة البلاد اليه ومدى نجاحه وإزدهاره .

كان ذلك كله سبيلا إلى إزدهار الصناعة السورية وتوسعها فقامت فى البلاد صناعات متنوعة كبيرة ومتوسطة وصغيرة تشمل الغزل والنسيج والأسمنت والزجاج والسكر والأزرار والأحذية والمسامير والمضخات والأقفال وغيرها . واتسعت الصناعات القائمة واستقدمت لها الآلات الحديثة واتبعت فى ذلك كله أحدث الطرائق الفنية حتى استطاعت سوريا أن تكفى نفسها من كثير من المواد الصناعية .

العوامل المؤثرة فى الصناعة السورية

وبعد فما هى العوامل المؤثرة فى الصناعة السورية . إن هـذه العوامل مختلفة الأنواع فمنها الطبيعى ومنها الفنى ومنها البشرى ومنها الاقتصادى . وينبغى لنا أن نستعرضها الواحد بعد الآخر :

أولا ـ العامل الطبيعى :

ويقصد بهذه التسمية المواد الزراعية والمعدنية والقوى المحركة

١ ـ المواد الأولية الزراعية : رأينا ونحن نستعرض الزراعة السورية أنها تنتج كثيرا من المنتجات الزراعية الغذائيـــة كالحبوب

والمنتجات الزراعية الصناعية كالقطن . وكلا هذين النوعين أصبح مادة أولية للصناعات التحويلية . فالمطاحن السورية الكثيرة تطحن الحنطة وتوزعها فى البلاد وخارجها . ومعامل الغزل والنسيج أنشئت لغزل القطن ونسجه بعد أن تتولى محالج القطن حلجه . هذا إلى جانب المواد الحيوانية . وهكذا أصبح يقوم حول المنتجات الزراعية طائفة كبيرة من الصناعات ستتولى استعراضها فيما بعد .

٢ — المواد الأولية المعدنية : لم تدرس الأرض السورية دراسة شاملة تبتغى معرفة ما تحويه من المعادن . بيد أن هناك بعض المحاولات العلمية للدراسة .

أولها مخطط وضعه المهندس دوبرتره للوضع الجيولوجى لسوريا . والثانى دراسة وضعها مهندسو شركة الكسندر جيب والثالث دراسة وضعها المهندس الفرنسى أوبردولارو

فى اعتقادنا أن هذه الدراسات ليست كافية وإنما يجب أن يكون فى مقدمة أعمال مجلس الثروة القومية المزمع تأليفه جرد الثروات الطبيعية لسوريا ولا سيما القيام بدراسات علمية واسعة النطاق لسبر الأرض السورية ومعرفة محتوياتها . ومهما يكن من الأمر فيتبين من الوثائق المذكورة والتى يؤيد بعضها قرارات الحكومة بمنح رخص للتنقيب عن بعض المعادن فى مناطق وردت فى الدراسات المذكورة . أن فى سوريا كميات من المعادن متفاوتة القيمة الاقتصادية نحب أن نشير إلى بعضها :

(ا) المناجم المعدنية :

جاء فى تقرير شركة الكسندر جيب أن الأرض السورية لا تحتوى على صخور غرانيتية داخليـــه ولا على ما يتصل

بذلك من صخور نارية حامضة . ولا تحتوى على حمم بركانية من نوع الصخور الأندسية والربولية . وأن العادة أن هذين النوعين يكونان متحدين بمعظم كبريتورات الفلزات من نحاس ورصاص وفضة وزرنيخ وذهب وأثمـــد . وكذلك يبدو النوع الأول منهما متحدا بفلزات البكماتيت التى تشمل معدن الميكا ومركبات الأورانيوم والصخر البللورى . ولئن كانت سوريا تحتوى على سيول كثيرة من الحمم البركانية . فهذه الحمم تتألف من البازالت الذى لايتحد عادة بمركبات فلزية ثمينة .

بيد أن هناك منطقة واحدة تقع بالزاوية الشمالية الغربية من منطقة اللاذقية هى امتداد لمنطقة واسعة قائمة فى تركيا تحتوى معدن الكروم .

وهناك فلز معدنى آخر ثمين هو خام المانغنيز وهو موجود أيضا فى الزاوية الشمالية الغربية من اللاذقية .

ومعدن الحديد نادر كما قلنا . على أن هنـاك قليلا من الحديد فى منطقة اللاذقية . ومن بيريت الحـــديد فى المرتفعات الكائنة غربى حمص .

وهناك ظواهر لمعدن النحاس فى منطقة اللاذقية وفى جبل الأربعين وفى منطقة عفرين وفى جبل عبد العزيز . وكذلك ففى جبل حرمون وفى مصياف معدن الرصاص . وفى العمرانية أثر لمعدن الفضة .

وهناك الملح الذى يكثر فى حفرات الانهدام فى الصحراء السورية وأهمها الجبول وتدمر وجيرود وأبو كمال وتقع الجبول على أربعين كيلو مترا من حلب ويبلغ إنتاجها ١٥ ألف طن فى السنة وتقع مملحة كيرود على ستين كيلومترا من دمشق ويبلغ إنتاجها ٥ آلاف طن فى السنة .

وهناك معدن الفوسفات فى المقارن على الحدود الأردنية وفى منطقة

السخنة وفى جبل الشيخ إبراهيم . ومعدن الكبريت فى جسر السقور وتدمر ورأس العين . وهذا الأخير يستخرجه البدو من أحواضه الطبيعية الغنية بالطين ويجففونه ويبيعونه فى المدن والجص مادة هامة فى صنع الأسمنت ويستثمر من منطقة اللاذقية وجيرود .

(ب) الوقود المعدنى :

الفحم الحجرى : إن سوريا محرومة من الفحم الحجرى إلا فى مناطق الصحراء حيث يظن وجود فحم جديد لا يمكن استثماره . وكذلك فإن الليغنيت موجود بكميات صغيرة فى عرنه ولكنه غير اقتصادى .

البترول : ولكن الثروة التى يظهر أنها موجودة بكثرة هى البترول ويقوى هذا الظن المدخرات الكبيرة من البترول فى العراق والجزيرة العربية وإيران ومتاخمة أجزاء من سوريا لتلك البلدان . ولقد درست هذه القضية بعض الدراسة من قبل إحدى الشركات (شركة البترول السورية) التى أعدت برنامجاً واسعاً للتنقيب ونالت امتيازاً بالتنقيب عام ١٩٣٨ ولكن هذه الشركة بعد أن حفرت أربعة آبار أعلنت أنها لم تجد شيئاً وأغلقت الآبار وأوقفت أعمالها ولسنا نعتقد أن هذه النتيجة حاسمة للموضوع . وقد رأينا من قبل أن الخبراء كانوا ينفون وجود أى بترول فى أراضى المملكة العربية السعودية .

الأسفلت : إن فى البلاد كثيراً من موارد الأسفلت وهو يستخرج فى الوقت الحاضر من منطقة كفريه فى شمال اللاذقية ومن جبل البشرى فى شرق سوريا . ويسحق كلاهما لاستخدامه مباشرة فى رصف الطرق . ويقدر محتوى القار (الزفت) فى كفريه بـ ١٣ فى المائة .

(ج) مواد البناء :

تحتوى سوريا كميات وافرة من حجر البناء وغيره من المواد كالحجر

الكلسى والرخام والبازالت والرمل والتراب الطباشيرى الخزفى الملائمة لصنع الأسمنت وهذه المواد متوفرة قرب دمشق وحلب .

٣ — الوقود المحركة :

البترول : إن البترول ومركباته عنصر هام فى الصناعة السورية يستعمل كوقود فى صناعات الأسمنت والزجاج وفى توليد الكهرباء فى المعامل الخاصة والمؤسسات العامة . وإن اطراد التقدم الفنى فى سوريا من شأنه أن يزيد فى الحاجة إلى البترول . وسعر البترول فى الوقت الحاضر مرتفع . ولارتفاعه أثره فى رفع أسعار كلفة الصناعة . كما رأينا أثره فى ارتفاع كلفة الزراعة . فيجب القيام بجهد مزدوج يبتغى من جهة إنشاء مصفاة للبترول فى سوريا عملا بالاتفاقية المعقودة مع شركة التابلاين ليتسنى توفير حاجة البلاد من هذه المادة الثمينة وحل أزمة الوقود فى الآلات الزراعية والصناعية .

ومن جهة ثانية يجب بذل الجهد لحمل شركات البترول على تخفيض أسعار المبيع مع تخفيض الرسوم على هذه المادة المستعملة فى الصناعة .

القوى الكهربائية المائية :

إن من نقاط ضعف الصناعة السورية . وعوامل ارتفاع كلفتها أنها تنتج بنفسها القوى الكهربائية اللازمة لتسيير معاملها لعجز مؤسسات الكهرباء عن تموينها وهكذا نرى الشركات والمعامل تجمد من رساميلها نسبة كبيرة تشترى بها أجهزة توليد الكهرباء وتسيير هذه الأجهزة . وهذه الطريقة مليئة بالمحاذير لأنها تبعثر الإنتاج وتزيد فى تكاليفه وتقلل من استهلاك القوة التى تنتجها شركات الكهرباء وتجعل من الصعب تخفيض التعريفات وتعرقل تنسيق الإنتاج الكهربائى وتنهيجه .

ولا شك أن البلاد بحاجة إلى قوة كهربائية تستعمل فى الإنارة وفى الصناعة بأجور معقولة وبكميات كافية تتناسب مع نمو الصناعه المطرد .

وخير سبيل إلى ذلك الإسراع فى إنجاز مشاريع توليد الكهرباء من الماء إذ أن سوريا تملك إمكانيات كبيرة لإنتاج القوة الكهربائية المائية . كما هو واضح من الجدول التالى :

الفرات سد يوسف باشا	٤٥٫٠٠٠	—	٨٠٫٠٠٠ كيلووات
العاصى بما فى ذلك مشروع الغاب ومركز الغجر	١٦٫٠٠٠	—	٢٠٫٠٠٠ »
بـــردى	٩٫٠٠٠	—	٢٠٫٠٠٠ »
روافد اليرموك	١٠٫٠٠٠	—	١٤٫٠٠٠ »
روافد الخابور	٢٫٠٠٠	—	٢٫٥٠٠ »
	٨٢٫٠٠٠		١٣٦٫٠٠٠

يضاف إلى ذلك ما يمكن توليده فى المحطات التى تستعمل البترول . فاستثمار الفرات يؤول إلى تموين حلب ومناطق الشمال بحاجاته من الكهرباء كما أن استثمار بردى واليرموك يؤول إلى تموين دمشق . بينما تؤول المشاريع الأخرى إلى تموين مناطقها وكل ذلك سيكون من شأنه توفير الكهرباء للصناعة بأسعار معقولة .

ثانيا — العامل الاقتصادى :

ويتجلى بصعوبة التمويل وضيق الأسواق المحلية .

١ — صعوبة التمويل:

إن التمويل عنصر أساسى فى الصناعة الحديثة فقد كان الصانع الصغير يحتاج إلى رأسمال صغير ليتابع عمله إذ أن سلعه كانت تصنع حسب الطلب . وكان يستوفى ثمنها سلفا . وكان يستوفى أحيانا الأدوات الضرورية للتنفيذ .

أما فى الصناعة الحديثة السورية ولا سيما فى طور التجهيز وفى طور تدارك الرساميل اللازمة للإنتاج والمنشآت المختلفة . يصبح رأس المال النقدى ضروريا ومطلوباً وصعب التدارك بفائدة قليلة .

وبينما لا يتجاوز معدل الفائدة الوسطى فى الولايات المتحدة ١,٥٠ ٪ وفى فرنسا ٢,٧٠ — ٣,٧ ٪ وفى انكلترا ٢ ٪ وصل فى سوريا إلى ٧ ٪ فى المصارف الكبيرة ولكبار المشاريع بينما المصارف الصغيرة تقرض بمعدل ٩ — ١٢ ٪ والمرابون والمقرضون العاديون يقرضون بفائدة ٢٥ ٪ — ٣٠ ٪ .

إن غلاء الرساميل ناشىء عن ندرتها . ولا غرو فالفائدة مرتفعة دوما فى البلاد الزراعية والفقيرة فى هذه البلاد الفقيرة السلطان لا يكفى الادخار لإعاشة صناعة ناشئة ولتدارك ما تحتاجه من تجهيز وآلات ضرورية .

إن الشىء الذى صنعته الحكومة لزيادة الرساميل النقدية فى البلاد لا يستهان به . فقد أخذت على نفسها أن يسمح لوزير المالية أن يكفل تجاه المصارف القروض التى عقدتها الشركات الصناعية المقفلة إما من أجل أموال تأسيسها وتجهيزها وإما من أجل الاستمرار فى الاستثمار . ولا يجوز أن تتجاوز أجل القروض المكفولة ثلاث سنين ولا أن يتجاوز مقدارها نصف رأس مال كل شركة . ولقاء ذلك تخضع الشركات لرقابة الدولة المالية . ويمكن أن تكون أموالها رهناً لمنفعة الوزارة الكفيلة . وعلى هذا الأساس كفلت وزارة المالية عدداً كبيرا من الشركات على قروض عقدت مع المصرف السورى بفائدة دون ٥ ٪ وقد بلغ مقدارها مليون ليرة سورية .

٣ — ضبط الأسواق المحلية :

لكى يمكن لصناعة ما أن تعيش ينبغى لها أن تكون أسعار كلفتها بمستوى أسعار كلفة مثيلاتها فى البلاد الأخرى . وبما أن الكلفة تابعة لدرجة اتقان الأدوات والطرق المتبعة فى الإنتاج فإنه من الصعب مزاحمة الآلات الحديثة بالآلات التى لها أربعون سنة من العمر . كما لا يمكن مزاحمة أساليب الإنتاج الحديثة بالأساليب العتيقة . فإذا أريد لبعض الصناعات أن تبقى سائرة مع متطلبات العصر . وجب أن لا ينزل مستوى قدرتها على الإنتاج عن حد معين لأن الآلات الحديثة صممت للإنتاج الواسع كما أن أساليب الإنتاج الحديثة مبنية على نفس الأساس .

وعلى سبيل المثال . نقول بأنه لا يمكن التفكير بانشاء فرن حديث للزجاج إلا من أجل حد معين من كمية الانتاج اليومية لا يمكن النزول إلى ما دونها . وقد يكون هذا الحد الأدنى أكثر بكثير من حاجة بلاد محدودة بحدود ضيقة أما إذا اعتبرنا البلاد العربية المجاورة تؤلف بمجموعها وحدة اقتصادية فإن الحد الأدنى المشار إليه يكاد لا يكفى احتياجها فهل ينبغى بالنتيجة تصميم صناعاتنا على أساس احتياج كل بلد لوحده أم ينبغى القبول بمبدأ جعل الوحدة الاقتصادية بين البلاد العربية حقيقة واقعة وتأسيس الصناعة على ضوء هذه الحقيقة . علينا أن نقرر هذه الناحية عاجلا أو آجلا . وإلا فاننا نسير نحو هاوية مؤكدة ولا يكون استقلال هذه البلاد إلا خيالا لأن الاستقلال السياسى مرتبط كل الارتباط بالاستقلال الاقتصادى . إن انزواءنا ضمن الحدود الضيقة التى فرضها علينا الأجنبى سوف يؤدى إلى اضعاف صناعاتنا لدرجة تصبح معها عاجزة عن مزاحمة البضائع الأجنبية لأن ضيق أسواقنا

الداخلية أثقل ما تنوء به صناعاتنا الحديثة . فأربعة مصانع صغيرة تسير على الأساليب البالية مدعومة بحماية جمركية قد يتسنى لها أن تواصل إنتاجها المحدود ولكنها لا يمكن أن تكون موضع مقارنة مع الانتاج الأجنبي أي مع انتاج مصنع كبير وحديث .

١ — صعوبة ايجاد اليد العاملة المختصة :

العامل السوري ذكي وحاذق في أعماله اليدوية . ولكن ليس له مع الأسف ماض مؤسس على أجيال متعاقبة من العمال الحاذقين . ولا فكرة واضحة عن واجباته وحقوقه . والقوانين الجديدة والقائمون على تطبيقها دون تمييز جعلته كثير التطلب بينما لم نعمل شيئاً بالمقابل لإفهامه واجباته وأهمية تطبيقها بدقة .

إن ما ينقص العامل عندنا من جهة أخرى هو فهم أهمية العمل المسند إليه وضرورة اتباع التعليمات المعطاة له حرفياً . فذكاؤه الحاد ومخيلته الخصبة تجعلانه يتصرف بالتعليمات الدقيقة مما قد يؤدي إلى نتائج وخيمة . كذلك فإن قلة اعتياد عاملنا على أساليب الصناعة الحديثة تجعله صعب التطبع على الأعمال المشتركة .

ليست هذه النقائص على جانب كبير من الأهمية ولكنها تتطلب وقتاً وصبراً طويلين حتى تزول وسيتكفل الزمن وانتشار التعليم بجعله مساعداً أكثر فعالية منه الآن .

٢ — غلاء سعر الوقود :

أما مسألة المحروقات التي تؤلف في بعض الصناعات ٣٥٪ من مجموع المصاريف فإنها تبدو غريبة حقاً فبلاد الشرق الأوسط تنتج في الوقت الحاضر من البترول اللازم للصناعة العالمية نسبة

كبيرة لدرجة جعلتها فى نظر الدول الغربية منطقة استيراد حيوية . وتدخلت فى شؤونها لهذا السبب .

ورغم ذلك نجد أن المحروقات الأساسية (أى الفيول أويل والغاز أويل) تباع فى سوريا ، البلد الواقع على خطوتين من أهم منابع البترول بأسعار تزيد عما تباع به فى أمريكا وفرنسا . وبما يزيد ٥٠٪ عن سعرها فى مصر . وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى ضعف الحكومات والوضع الموروث عن الانتداب فلم تعرف أن تصر على هـــذا الشىء الرئيسى الذى هو الحصـــول على محروقات رخيصة والتى بدونها لا يمكن لصناعة ما أن تعيش . وكما قلنا سابقاً فإنه من المأمول عنـــد ما تدخل اتفاقيات التابلاين والانكلو – ايرانيان فى حيز التنفيذ أن يزول هذا العائق الكبير .

٣ – ضعف الامكانيات الفنية المحلية :

إن من المعروف لدى كل من يشرف على صناعة ما أن الشرط الأساسى للانتاج المفيد هو الإنتاج المستمر دون توقف من أى نوع كان . فالتوقف بسبب عطل ما على إحدى الآلات أو لنقص فى قطع التبديل أو لمادة من المواد الأولية . هذا التوقف يعد هفوة كبيرة ينبغى تجنبها مهما كان الأمر .

لذلك تبذل فى البلاد المتقدمة صناعيا جهود جبارة لإصلاح عطب ما أو تغيير قطعة بالية أو تموين المصنع بالمواد اللازمة بسرعة بينما نرى مع الأسف بأنه لضعف التجهيزات الفنية والآلية فى بلادنا تأخذ التصليحات البسيطة وقتاً لا نهاية له لعدم وجود ورش تصليح قادرة على ذلك أو لصعوبة الحصول على قطع التغيير اللازمة . حتى الأدوات العادية . أما المواد الكيماوية البسيطة فلا وجود لها فى بعض الأحيان فى الأسواق بكميات وافرة .

هذا الفقر فى موارد البلاد المحلية يدعو أصحاب الصناعة الحذرين لتدارك كميات كبيرة من قطع التبديل . وشراء كميات كبيرة ومشكلة من الأدوات وتخزين كميات كبيرة من مختلف المواد التى يمكن أن يحتاجها . وهذا معناه بالنسبة لهم تجميد رؤوس أموال هامة . ومع ذلك وبما أنه من الصعب أن يحسب المرء حسابا لكل شيء . فقد تنقصه حاجة لا تتيسر له فى الأسواق فيطلبها من أوروبا أو أمريكا وينتظر لورودها أشهرا طويلة ولا تقف هموم صاحب المصنع عند هذا الحد فغالباً ما يضطر لنقاش طويل مع الجمارك ليثبت بأن ما يطلبه ليس إلا قطعاً تبديلية لمصنعه وليست بضاعة عادية لكى لا يدفع عليها ٢٥٪ أو أكثر من الرسوم .

هذا النقص الفادح فى مواردنا المحلية والحاجة للرجوع إلى الخارج فى كل ما تحتاجه الصناعة ووجوب الانتظار طويلا للحصول على اللوازم المستعجلة كل ذلك يثقل كاهل الصناعة النامية .

وأنه لمن المنتظر أن تزول هذه الصعوبات شيئاً فشيئاً مع توسع وتعدد المصانع فازدياد الحاجة سيدعو إلى توفر المواد المطلوبة فى الأسواق المحلية .

الجهاز الصناعى فى سوريا

ليس من السهل وصف الصناعة السورية بالتفصيل وذكر استعدادها الحقيقى للانتاج ومقدار هذا الانتاج . وحسبنا أن نذكر لكم الخطوط البارزة من هذه الصناعة فتكون لديكم فكرة عن المرحلة التى بلغها التطور الصناعى فى سوريا والجهود التى بذلت فى هذا السبيل . والأهداف التى تعتزم بلوغها فى المستقبل .

ولقد رأينا أن نجمل القول على الصناعة السورية وأن نصنفها فى أصناف أربعة : الصناعات الغذائية والصناعات النسيجية وصناعات الجلود وصناعة مواد البناء والصناعات الكيماوية وصناعات أخرى .

الصناعات الغذائية :

فالصناعات الغذائية متعددة الأنواع بقدر عدد المواد الأولية التى تصنع منها وهى ليست متساوية فى القوة والانتشار وأهم هذه الصناعات هى :

(ا) صناعة الطحين وتوابعها :

فى البلاد مطاحن كثيرة كبيرة وصغيرة تكفى حاجاتها للاستهلاك الداخلى مع التصدير . وفيها معامل للمكرونة والبسكويت تفى بحاجاتها وقد الحقت شركة السكر بمعملها فى حمص معملا لصنع النشا من الذرة البيضاء يعيد إلى الحياة صناعة النشا التى كانت منتشرة فى البلاد والتى تستخرج النشا من الحنطة . وقد اضطرت هذه الصناعة للوقوف لعجزها عن مزاحمة الإنتاج . بسبب ارتفاع أسعار الحبوب داخل سوريا .

(ب) صناعة الكونسردة وتوابعها :

عرفت سوريا منذ القديم بفواكهها وخضارها ولذلك كانت إقامة صناعة لحفظ هذه المنتجات سدا للاستهلاك المحلى وابتغاء التصدير من أهداف رجال الصناعة الأولى . وقد كانت هذه الصناعة تنتج حوالى ٢٤٠٠ طن فى السنة . ثم ارتفع الإنتاج إلى ٤٤٠٠ طن فى السنة أثناء الحرب الثانية تلبية لطلبات جيوش الاحتلال . ولقد وقعت فى الأزمة بعد الحرب بسبب ارتفاع الرسوم على السكر فى الداخل . بيد أن القوة الإنتاجية لهذه الصناعة مرتفعة إن لاءمتها الظروف لتوفر المواد الأولية الحسنة الجنس فى البلاد .

(ج) صناعة الزيوت :

صناعة الزيت قديمة فى سوريا . وكانت تجرى فى المعاصر الصغيرة القائمة على مقربة من حقول الزيتون . وبأساليب عتيقة .

ثم أنشئت بعد الحرب معامل كبيرة وحديثة منها « الشركة النقلية لإنتاج الزيوت النباتية » فى حلب وشركة الزيت والصابون فى دمشق . كما أن شركة السكر أنشأت معملا لإنتاج الزيوت النباتية تبلغ طاقة إنتاجه خمسة آلاف طن فى السنة .

وزيت الزيتون هو رأس قائمة الزيوت التى تنتجها سوريا لاسيما وأن هذه الزراعة تتسع باستمرار حتى بلغ محصول الزيت لعام ١٩٥٣ مقدار ١١ ألف طن .

ويستعمل الزيت فى الداخل للغذاء ولمعامل الصابون ويصدر القسم الأكبر منه إلى الخارج ويبلغ ما يصدر منه عادة ٦٠٠٠ طن فى السنة .

وإلى جانب زيت الزيتون تنتج المعامل أنواعا أخرى من الزيوت كزيوت القطن والسمسم والخروع والكتان والكوبرا . وقد نما إنتاج زيت الكوبرا لكثرة الطلب عليه فى الدخل .

على أن الاتجاه فى سوريا يميل نحو الإكثار من تصدير زيت الزيتون استفادة من أسعاره المجزية والاستعاضة عنه فى الداخل بالأنواع الأخرى من الزيوت .

(د) صناعة السكر :

كانت سوريا تستهلك من السكر حوالى عشرين ألف طن فى السنة قبل الحرب الثانية . وقد ازداد استهلاكها للسكر حتى بلغ ثلاثين ألف طن فى العام المنصرم .

وكانت البلاد تستورد سكرها من الخارج . وقد أنشئت شركة لصنع السكر فى سنة ١٩٤٦ وبنت عملها على تناوب الإنتاج الزراعى فضمنت بمجموعة معاملها معملا لاستخراج السكر من الشوندر وآخر لاستخراج الفليقوز والنشا من الذرة وآخر لاستخراج الزيوت .

تبعا للدورة الزراعية المقررة فى مناطق سوريا الوسطى . وقد جعلت الطاقة الإنتاجية لمعمل استخراج السكر عشرة آلاف طن . وألحقت به معملا لتصفية السكر الخام وتكريره وقد اتسعت المساحات المزروعة بالشوندر السكرى من ٢١١ هكتارا عام ١٩٥١ إلى ٥٩٠٠ عام ١٩٥٤ . وأنتجت الشركة عام ١٩٥٣ . من سكر الشوندر ٦٩٥١ طنا ومن تكرير السكر الخامى ٢٢٦٢٢ طنا . والهمة مبذولة لزيادة الإنتاج من النوعين لارتفاع رقم الاستهلاك سنويا مع ارتفاع مستوى المعيشة . ولذلك قررت الشركة فى الشهر الماضى إنشاء معمل ثان فى منطقة دمشق . وتفكر بإنشاء معمل ثالث فى منطقة الفرات .

وقد ساعدت الحكومة هذه الصناعة مساعدة جلى . فمنحت احتكار استيراد السكر الخامى لتكريره وبيعه بأسعار محددة . وكفلتها على قروض كبرى عقدتها الشركة لدى المصارف . وحمت إنتاجها من المزاحمة الخارجية .

(ه) صناعة التبغ :

إن صناعة التبغ انحصار حكومى . انتقل إلى الدولة السورية عقب تأميم صناعة التبغ التى كانت تمارسها شركة أجنبية اسمها « شركة انحصار التبغ والتنباك فى سوريا ولبنان » وزراعة المادة الأولية منظمة مقننة معينة مساحتها بحسب الحاجة . وإنتاج الصناعة لسد حاجة البلاد .

(و) صناعات أخرى :

ولا نريد أن نطيل الحديث عن الصناعات الغذائية الأخرى . وحسبنا أن نذكر منها صناعات التبريد والسكاكر والمعجنات ومنتجات الألبان والمشروبات الروحية وغيرها .

ثانياً ـ صناعات الغزل والنسيج

تعتبر صناعة الغزل والنسيج الصناعة الأولى فى سوريا . وهى من أقدم الصناعات السورية وأشهرها . فمنذ آلاف السنين اشتهرت المنسوجات والحرائر السورية بالمتانة والجودة .

وقد كانت دودة القز ـ تربى فى كثير من مناطق سوريا على شجيرات التوت وتنتج كميات كبيرة من الحرير الطبيعى الممتاز الذى كانت تحوله أيدى الصناع السوريين المهرة إلى نسج رائعة من الحرير الموشى والمقصب . . حتى أن نوعاً خاصاً من هذه المنسوجات الحريرية اشتهر فى البلاد الأجنبية باسم « دامسكو » نسبة إلى دمشق موطن صنعه .

وكانت هذه الصناعة ـ إلى ما قبل الحرب العالمية الأخيرة ـ تقوم على المشاريع الفردية وتستعمل فيها الوسائل القديمة البسيطة . . ولكنها تطورت بعد الحرب تطوراً كبيراً نتيجة لتكاثر الطلب على المنسوجات الوطنية . وأنشئت شركات كبرى استوردت أحدث الأنوال الميكانيكية والآلات الفنية . كشركة الغزل والنسيج فى حلب وشركتى المغازل والمناسج والصناعية المتحدة فى دمشق . بالإضافة إلى كثير من المصانع الكبيرة الحديثة التى يملكها الأفراد . وتعد العدة الآن لإنشاء معملين حديثين أحدهما فى دمشق والآخر فى حمص .

يشتغل فى هذه الصناعة بفرعيها الغزل والنسيج مالا يقل عن ٦٥٫٠٠٠ عامل وهو أكبر عدد من العمال يشتغلون فى صناعة واحدة فى سوريا ينتجون سنوياً ٢٦٫٠٠٠ طن من الخيوط والمنسوجات القطنية والحريرية .

ويوجد الآن فى سوريا ٥٨٦ مؤسسة للغزل والنسيج يملك ٤٤١ منها أفراد وتملك الباقى شركات مختلفة . أما عدد الأنوال والمغازل المستعملة فى هذه الصناعة فبعد أن كان لا يتجاوز عشرة آلاف مغزل ارتفع الرقم

إلى ٩٣٨٦٠ مغزلا عام ١٩٥٤ وارتفع عدد الأنوال إلى ٣٦٤٢ نولا آلياً و ١٢,٠٠٠ نولا يدوياً بالإضافة إلى عدد كبير من الآلات الأخرى المختلفة كآلات التسديد والكر والصقل والتنفيش . وقد كانت صناعة الغزل والنسيج فى السابق تعتمد على الأقطان المستوردة . أما اليوم فقد اكتفت بالأقطان السورية . ويقوم إلى جانب صناعات الغزل والنسيج صناعات للصباغة والطباعة . وكذلك فى البلاد صناعة يدوية للنسيج الحريرى والقطنى . وفى حلب وحدها منها ٤٥٠٠ نول وفى أقضيتها ٢٠٠٠ نول وهذه المغازل قد سدت معظم حاجة البلاد وأغنتها عن استيراد كميات كبرى من الخيوط والنسيج بل أنها مدت بعض الأسواق المجاورة بالكثير من المنسوجات .

ويستهلك قسم كبير من النسيج السورى محلياً أما الباقى فيصدر إلى بعض البلدان المجاورة كالعراق وشرقى الأردن والمملكة العربية السعودية . وقد صدرت سوريا من أنواع النسيج القطنى والحريرى عام ١٩٥٣ ما قيمته ١٩ مليوناً من الليرات السورية .

والمنسوجات الحريرية تعتمد اليوم على الحرير الصناعى الذى احتل مكان الحرير الطبيعى لرخص ثمنه . أما الحرير الطبيعى فتصنع منه بعض أنواع الأقمشة الممتازة كالبروكار ويصدر الباقى بشكل خيوط خام إلى الخارج .

أما النسيج الصوفى فهو أقل انتشاراً فى سوريا من النسيج القطنى على الرغم من أن سوريا تصدر كميات كبيرة من الصوف الخام بلغت قيمتها عام ١٩٥١ مثلا ٣٩ مليون ليرة سورية .

ومع هذا ففى سوريا بعض المعامل الكبيرة للنسيج الصوفى تنتج أجواخا لا تقل جودة عن الأجواخ الأجنبية . كما أن هنالك عدداً كبيراً من الأنوال اليدوية لنسج الصوف تنتج بعض المنسوجات الثقيلة المعدة للريفيين .

وتتفرع عن صناعة الغزل والنسيج صناعات أخرى كصناعة التريكو والجوارب والقمصان الداخلية .

وهذه الصناعات آخذة بالتوسع والانتشار وتكاد منتوجاتها تكفي الاستهلاك المحلي . ففي سوريا مثلا ٦٩ معملا للجوارب تنتج شهرياً ما يزيد على مليون وربع زوج من مختلف أنواع الجوارب الرجالية والنسائية بما فيها جوارب النايلون .

كما يوجد في دمشق وحدها ٤٠ مصنعاً للتريكو يشتغل فيها حوالى ٥٠٠ عامل . وتنتج أنواعاً تضاهي أحسن المصنوعات الأجنبية المماثلة .

وهناك صناعة ناشئة هي صناعة حلج الأقطان وقد قيدت الحكومة استيرادها فلا يباح إلا بإذن عندما يثبت بالدرس حاجة البلاد إليها .

ثالثاً ـ صناعات مواد البناء

صناعة الأسمنت

تأسست أول شركة سورية لصنع الأسمنت في دمشق عام ١٩٣٠ وأنشأت معملها في دمر (قرب دمشق) على مقربة من مصادر مادته الأولية تلبية لحاجات الاستهلاك المحلي . وقد كان هذا المعمل ينتج حوالى خمسة آلاف طن شهرياً . ولكن الشركة وسعت معملها منذ سنة تقريباً فأصبح يحتوي على ثلاثة أفران تنتج شهرياً ما يزيد على ١١,٠٠٠ طن من الأسمنت . وفي الطريق إليها فرن جديد ينتج يومياً ٣٥٠ طناً فيصبح الإنتاج الشهري ٢٠٠,٠٠٠ طن . وكذلك أنشئت في حلب عام ١٩٤٨ شركة مساهمة أخرى لصنع الأسمنت . وظهر إنتاج معملها في الأسواق في شهر أيار من عام ١٩٥٢ ويبلغ إنتاج المعمل الجديد شهرياً حوالى ٥,٠٠٠ طن وقد قفز إنتاج سوريا من الأسمنت نتيجة لذلك من ٣٨,٠٠٠ طن سنة ١٩٥٢ إلى ٢٢٧,٠٠٠ طن عام ١٩٥٣ إذ بلغ إنتاج معمل حلب نحو ٧٨٥٠٠ طناً في عام ١٩٥٣ وبلغ إنتاج معمل دمشق ١٤٨٥٠٣ طن . ومن المنتظر أن يبلغ الانتاج مائتي ألف طن خلال السنين القادمة بعد أن تدخل بعض الإصلاحات على الأفران القديمة في معمل دمشق . وقد ألفت في مطلع العام الحاضر أربع شركات أخرى

لصنع الأسمنت فى كل من حلب وحمص وحماء واللاذقية .

ويعتبر الأسمنت السورى من أجود أنواع الأسمنت وتربته المتوفرة فى الجبال المحيطة بمناطق صناعته تبشر بمستقبل كبير . وربما نشأت معامل أخرى لسد الحاجات العمرانية المتزايدة فى البلاد . وقد ساعد على نمو الحركة العمرانية البدء بتنفيذ مشاريع الرى وقرار إعفاء الأبنية الجديدة من قيود قانون الإيجارات .

صناعة الزجاج

وصناعة الزجاج من الصناعات القديمة المنتشرة فى أنحاء البلاد السورية. وقد كانت هذه الصناعة حتى نهاية الحرب الأخيرة تتبع الأساليب البدائية وتصنع باليد ، أما مادتها الأولية فكانت تؤخذ من الزجاج « الخردة » المكسر . ومع ذلك فقد استطاعت هذه الصناعة أن تكفى حاجات الاستهلاك المحلى أثناء الحرب عندما توقف استيراد المصنوعات الزجاجية . مما جعل المصانع اليدوية الصغيرة تتعدد وتنتشر إلى درجة كبيرة حتى بلغ إنتاجها لعام ١٩٤٤ مقدار ستة ملايين قطعة من الكؤوس والقوارير والصحون ومصابيح النور . فلما انتهت الحرب هبط انتاجها أمام الاستيراد الأجنبى فبلغت مليوناً ونصف المليون فى عام ١٩٤٧ .

وفى عام ١٩٤٦ تأسست شركة سورية مساهمة برأس مال قدره سبعة ملايين ليرة سورية لصنع الزجاج والأوانى الخزفية . وقد أقامت هذه الشركة مصنعاً ضخما يعتبر أحدث مصنع فى الشرق الأوسط ذا ثلاثة أفران يستطيع أن ينتج من أنواع الزجاج السادة والمحجر ومختلف الأوانى والقوارير الزجاجية ما وزنه ٢٠ ألف طن سنوياً . وانشأ المعمل أيضاً معملا لصنع الكرتون . وثلاثة محركات لتوليد حاجاته من الكهرباء . وقد لاقت الشركة بعض الصعوبات فى أول عهدها ولكنها تغلبت عليها مع الزمن بعد أن تكونت لديها طبقة من العمال الحاذقين فارتفع انتاجها من ٩ أطنان يومياً

فى عام ١٩٥١ إلى ١٧ طناً فى عام ١٩٥٣ و٢٠ طناً فى عام ١٩٥٤ . وهى تسد حاجة البلاد من الزجاج ١٩٥٣ ، ٢٠ .

وهذه الصناعة تتلقى مساعدة الحكومة على شكلين : فاستيراد أكثر المصنوعات الزجاجية ممنوع . كما أن الدولة كفلت الشركة لدى المصرف السورى لقاء استقراضها منه .

رابعاً ـ صناعات أخرى

ولا نريد أن نمعن فى التفصيل وإنما نكتفى بسرد الصناعات الأخرى كصناعات دبغ الجلود (وتنتج ٢٧٠٠ طن سنوياً) وصنع أحذية الجلد والمطاط والمصنوعات الجلدية وصناعة الصابون العريقة والحديثة (وتنتج ألفا وخمسمائة طن سنوياً وتصدر منها سوريا ١٥٤٠ طناً) والكبريت والمنتجات الصيدلانية والروائح العطرية . وتكرير البترول وتحضير العرقسوس والمسامير والدبابيس والرفاصات والبلاستيك والأوانى المنزلية . وهذه الصناعات ما تزال فى بدء التأسيس ولكنها سريعة التطور والنمو .

القسم الثالث

التجارة السورية الخارجية

سنتكلم اليوم على التجارة السورية الخارجية وسنقسم بحثنا أقساما ثلاثة:

أولا — تطور الميزان التجارى للاتحاد الاقتصادى السورى اللبنانى ، عجزا أو وفراً منذ عهد الانتداب الفرنسى حتى الوقت الحاضر ، والعوامل التى أدت إلى هذا التطور .

ثانيا — تطور السياسة الاقتصادية السورية ، وعوامل تطورها .

ثالثا — الصلات التجارية السورية مع البلاد العربية .

أولا — تطور الميزان التجارى السورى :

إن وضع سوريا الجغرافى يجعلها صلة التجارة بين الشرق والغرب فعلى حدودها البرية تلتقى آسيا وإفريقيا ، بينما تصلها سواحلها بالعالم الأوربى ، وقد استفاد ابناؤها من هذه المزية فى مختلف أدوار التاريخ وكانت حلب ودمشق وسيطتين لتبادل منتجات هذه القارات ، وقد احتفظتا بمزيتهما هذه طيلة الحكم العربى والعثمانى .

فلما انتهت الحرب العامة الأولى ، وقسمت أجزاء الامبراطورية العثمانية بين فرنسا وانكلترة ، وضعت سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسى ، بينما وضعت فلسطين ولبنان والعراق والأردن تحت الانتداب البريطانى ، وتجلى هذا العمل الانفصالى ، من الوجهة الاقتصادية باقامة حواجز جمركية بين هذه الدول ، بعد أن كان اقتصادها واحدا .

وهكذا وجدت سوريا ولبنان محاطتين بحواجز جمركية فى الشمال

والشرق والجنوب ، منقطعتين عن بقية الجسم العربى ، مضطرتين للبحث عن أسواق جديدة ، ولكن اقتصادهما ربط عمليا بالاقتصاد الفرنسى ، كما ربط نقدهما بالنقد الفرنسى ، فقاسما فرنسا نتائج سياستها الاقتصادية دون أن يكون لهما يد فيها ، وتحملا أثر الهزات النقدية والاقتصادية والسياسية التى أصابتها بين الحربين الأولى والثانية ، الأمر الذى لم يتح لهما إقامة كيانهما الاقتصادى على أسس ثابتة .

ومن الرجوع إلى احصاءات التجارة الخارجية يتضح أن الميزان التجارى كان عاجزا عجزا فاحشا طيلة هذا الدور البالغ ثلاثين سنه ، وكان العجز يتجلى بنقص مستمر فى التصدير ، كما كان يتجلى بنقص فى الاستيراد ما كان يترافق مع زيادة السكان ، ولا شك أن هذا النقص كان يعود لسببين ، أحدهما حقوقى ، هو سياسة الباب المفتوح ، وثانيهما اقتصادى يتجلى بعدم كفاية الانتاج . أما سياسة الباب المفتوح فإنها حين حرمت سوريا من وضع أى تدبير جمركى ثأرى ، ومن عقد أى اتفاق اقتصادى على أساس المقابلة بالمثل ، أدت إلى عدم نمو انتاجها ، وإلى عجزه عن مقاومة المزاحمة الأجنبية . وأما عدم كفاية الانتاج فقد تجلى بكون البلدين استمرا طيلة عهد الانتداب على استيراد كثير من المنتجات الغذائية الأساسية كالحنطة والأرز والزيوت النباتية ومنتجات الألبان ، الأمر الذى يدل على أن سياسة الانتداب كانت قليلة العناية بتقوية مصادر الانتاج الوطنى ، وإنما كان همها بسط سلطانها السياسى ، والاحتفاظ بسوريا ولبنان كبلدين مستوردين للانتاج الفرنسى .

أيام الحرب العامة الثانية :

ثم جاءت الحرب العامة الثانية ، وكانت علاقات سوريا ضعيفة مع الأسواق الخارجية ، ولا سيما حين كانت سوريا خاضعة لحكومة فيشى ، ولكن لما احتل الحلفاء سوريا ولبنان ، دخل البلدان فى كتلة الحلفاء الاقتصادية وفى نطاق مبادلاتهم التجارية . ولقد بقى عجز الميزان مستمرا لهبوط التصدير طيلة أيام الحرب ، حتى بلغت نسبة الصادرات للواردات

نسبة ٤١٧ فى المائة فى عام ١٩٤٢ بعد أن كانت ٦٧ فى المائة عام ١٩٣٨ ثم عادت الصادرات للزيادة حتى بلغت حين الانفصال الجمركى بين سوريا ولبنان ٤٦ فى المائة عام ١٩٥٠ .

بعد الانفصال الجمركى :

أما بعد الانفصال الجمركى بين سوريا ولبنان فقد تحسن وضع الميزان التجارى لسوريا فكانت نسبة الصادرات للواردات ٩٤ فى المائة تتمة عام ١٩٥٠ و ٩١ فى المائة لعام ١٩٥١ و ١٠٢ لعام ١٩٥٢ و١٢٢ لعام ١٩٥٣ . على أنه يجب تصحيح أرقام الاستيراد والتصدير الواردة فى الاحصاءات ، لأن الاحصاءات الجمركية مبنية على السعر الرسمى لأثمان الاستيراد أى على أساس ٢٢٠ تقريبا للدولار بينما هو حوالى ٣٦٠ للدولار فى السوق الحرة فإذا أجرينا الحساب التقريبى ، كان الميزان التجارى قريبا من التعادل فى عام ١٩٥٣ لا فى حال وفر كما هو ظاهر الاحصاءات .

وقد استمر الميزان التجارى فى تحسنه المطرد ، فقد كان عجزه لعام ١٩٥١ مقدار ١٢٦ مليون ليرة — بعد اجراء تصحيح الاحصاءات على الشكل المبين سابقا — فأصبح فى عام ١٩٥٢ مبلغ ١٠٧ ملايين ليرة وبلغ فى عام ١٩٥٣ نحوا من ٧٦ مليون . ولا شك أن التحسن يعود إلى تزايد الانتاج وتزايد التصدير رغم زيادة الاستيراد والجدول المجتزأ التالى يصور الوضع الاقتصادى تصويرا صادقا :

	الاستيراد	التصدير	العجز
١٩٥١	٤١٨	٢٩٢	١٢٦
١٩٥٢	٤٤٤	٣٣٧	١٠٧
١٩٥٣	٤٨٤	٤٠٨	٧٦

ومع أن احصاءات عام ١٩٥٤ لم تظهر بعد ، فمن المنتظر أن يطرد تحسن الميزان التجارى بسبب ازدياد انتاج القطن وتماسك اسعاره وزيادة مجموع

التصدير بنسبة ١٦ فى المائة خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ١٩٥٤ عما كان عليه فى عام ١٩٥٣ وذلك على الرغم من هبوط أسعار الحبوب . أما الاستيراد فقد ارتفعت قيمته خلال الفترة ذاتها بمقدار ٢٠ بالمائة ولم تزد كميته بأكثر من ٢٣ ٪ عما كانت عليه مما يدل على أن أسعار المستوردات ظلت محافظة على مستواها .

تحليل التجارة الخارجية :

إذا لاحظنا أنواع المواد المصدرة والمستوردة نجد أن التصدير يزداد بزيادة الانتاج الصناعى الزراعى ، وأهم المواد التى تصدرها سوريا هى القطن والقمح والشعير والحبوب الأخرى والصوف والتبغ والزيت وجذور السوس والمنسوجات والزجاج وغيرها .

أما الاستيراد فمنشأ الزيادة فيه زيادة المحروقات والمواد الانتاجية من آلات وأدوات وبعض سلع أخرى يقتضيها ارتفاع مستوى الدخل القومى وتحسن مستوى المعيشة . وكذلك فإن التصدير السورى يتجه معظمه نحو لبنان وفرنسا وألمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة .

ثانيا — تطور السياسة الاقتصادية السورية :

إن المادة ١١ من صك الانتداب كانت قضت على سوريا ولبنان أن يأخذا بسياسة الباب المفتوح أى أن يطبقا على جميع الدول الداخلة فى جمعية الأمم نفس الرسوم والمعاملة الجمركية ، وأن لا يطبقا أى معاملة تفضيلية بحق أى منها دون الأخرى — الا مع البلاد المجاورة أو البلاد غير العضوة فى جمعية الأمم — وكان يترتب على ذلك تطبيق معاملة الأمة الأكثر رعاية على جميع الدول من غير شرط المقابلة بالمثل ، وقد اساءت البلاد الأخرى الاستفادة من هذا الشرط الذى أضر بالبلاد خلال ربع قرن ، ففرض على التجارة السورية اللبنانية قيودا ثقيلة بينما كان يستفيد من شرط الأمة الأكثر رعاية . ولذلك بقى البلدان لا يربطهما بالعالم معاهدات اقتصادية ، الا مع

البلاد المجاورة — كما سنرى — ومن جهة ثانية فقد عاش البلدان بين الحربين تحت نظام الحرية الاقتصادية ، وكانا يأخذان بتعريفة جمركية واحدة ، تطورت من تعريفة عامة موحدة ، تطبق على جميع البضائع المستوردة أو المصدرة مهما كان منشؤها أو مقصدها إلى تعريفة مزدوجة منذ عام ١٩٢٤ أى تعريفة يتألف أساسها من تعريفتين مستقلتين :

تعريفة قصوى هى النظام الجمركى الذى يجب أن تخضع له البضائع الناشئة من بلاد لا يحق لها الاستفادة من التعريفة الدنيا .

وتعريفة دنيا خاصة بالبلاد العضوة فى جمعية الأمم والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا ، ثم أضيف إلى التعريفة النسبية تعريفة نوعية ورفعت التعريفات شيئا فشيئا ، ولكن المهم فى ذلك أن السياسة الجمركية كانت تستوحى غايات ضرائبية تبتغى إملاء الخزينة ليس إلا ، وكانت التدابير التى تهدف إلى انماء البلاد وحماية انتاجها نادرة موجهة ضد الاغراق اليابانى والألمانى .

السياسة الاقتصادية بعد الانفصال الجمركى :

إن مصير التجارة السورية مرتبط بنمو انتاجها الزراعى والصناعى ونمو الدخل السورى القومى ولقد رافقت التجارة هذا النشاط فبدأت تزدهر وتتسع وتقلب وجه المدن السورية وقد توسلت الحكومة إلى ذلك بطرائق مختلفة :

١ — عقد المعاهدات التجارية مع البلاد الأجنبية والعربية ، فقد عقدت سوريا اتفاقات تجارية مع الهند واليونان واليابان وتشيكوسلوفاكيا وسواها وأخذت فى جميع الاتفاقات التى عقدتها بمبدأ الأمة الأكثر رعاية احتفاظا بحقها بتطبيق مبدأ المعاملة التفضيلية على البلاد العربية دون سواها .

٢ — إنشاء المناطق الحرة : فقد أنشأت سوريا منطقتين جمركيتين فى دمشق واللاذقية وهى عاملة على إنشاء منطقة ثالثة فى حلب مما يساعد

تجارة الترانزيت مع مساعدة تجارة الاستيراد والتصدير هذا إلى جانب المستودعات (الوهمية) التى تنشئها دوائر الجمارك .

٣ ــ إنشاء مرفأ اللاذقية : الذى مرر التجارة السورية وآل إلى تخفيض كلفة نقلها لأن أكثر الإنتاج السورى المعد للتصدير كالحنطة والحبوب الأخرى والقطن ينتج فى المناطق الشمالية ، فإنشاء مرفأ اللاذقية يقصر المسافة أكثر من مائتى كيلو متر عن بيروت ، ومثل ذلك يصح فى تكاليف استيراد البضائع المعدة للاستهلاك فى المناطق الشمالية .

ولقد قدم المرفأ رغم ضعف وسائله الحاضرة . خدمات جلى للاقتصاد السورى فبعد أن كان مجموع البضائع التى مرت به استيرادا أو تصديرا ٧٨٢٨ طنا سنة ١٩٤٣ قفز المجموع بعد الانفصال إلى ٢٥١ ألف طن سنة ١٩٥١ و ٤٣١ ألف طن سنة ١٩٥٢ و ٥٢٩ ألف طن سنة ١٩٥٣ والهمة مبذولة لإنجاز منشآت المرفأ وتجهيزاته الحديثة ليستطيع أن يقوم بدوره الرئيسى فى التجارة العالمية .

٤ ــ جعل الاستيراد خاضعا لمبدأ الاجازة المسبقة الا فى أحوال عينها القانون ، كالاستثناءات التى نصت عليها اتفاقيتا لبنان والأردن ، أو أمتعة المسافرين أو نماذج البضائع أو المواد الممنوع استيرادها حماية للصناعة الوطنية ، أو أحكاما لمقاطعة إسرائيل .

أما التصدير فإنه معفى من الاجازة المسبقة إلا فى بعض الأحوال الخاصة ويشترط فى بعض الصادرات ابراز شهادات تثبت وصول البضائع المصدرة إلى بلدان المقصد ضمانا لعدم تسربها إلى إسرائيل ، كما يخضع تصدير أهم المنتجات السورية الزراعية والحيوانية إلى التعهد بإعادة القطع الناجم عن تصديرها لاستعمال هـــذا القطع فى تسديد المستوردات من البلاد ذات القطع النادر .

٥ ــ المرسوم التشريعى رقم ١٥١ الذى وضع من أجل نشر الثقافة

التجارية العملية ومن أجل تعويد التاجر السورى على الاتصال المباشر مع الأسواق الخارجية ، إذ منع الاستيراد إلا من بلد المنشأ ، كما منع الاستيراد بواسطة وكيل غير سورى مما زاد فى عدد التجار المسجلين فى السجل التجارى حتى / ١٦٧٥٢ / تاجرا فى نهاية عام ١٩٥٣ .

ثالثا — العلاقات التجارية السورية مع البلاد العربية :

كانت البلاد العربية الآسيوية خاضعة للسيادة العثمانية حتى الحرب العامة الأولى ، وكانت تؤلف مع بقيـة أجزاء الامبراطورية وحدة اقتصادية متماسكة ، وسوقا تجارية واسعة لا يقوم بينها حاجز أو عائق . ثم أسفرت الحرب عن زوال الدولة العثمانية ، فكان لـكل من اجزائها مصير يختلف باختلاف السياسة العالمية ، والاتفاقات السرية ، وأصبحت الأجزاء دولا منفصلا بعضها عن بعض ولـكل منها نظام خاص للحكم . وإدارة اقتصادية متميزة . فعمل الانتداب على توجيه اقتصاد فلسطين والعراق والأردن وسوريا ولبنان الوجهة التى يقتضيها مصلحة الدولة المنتدبة ، بينما بقيت الدول الأخرى مثل مصر والعربيـــة السعودية واليمن تحتفظ كل منها بخطتها الاقتصادية التى تتطلبها ظروفها . على أن ارتباط المصالح بين البلاد العربية كان أقوى من الانفصال السياسى ، فعلى الرغم من اتباعها لساطات وسيادات مختلفة بقيت مضطرة بحكم الجوار وتشابك المنافع إلى الاستمرار فى الصلات التجارية باعتبارها أجزاء من سوق طبيعية متكاملة ، لا سيما وقد أجازت معاهدة لوزان وقتئذ ، كما أجاز ميثاق مؤتمر التجارة والعمل الدولى ، منذ بضع سنين ، أن تتضمن الاتفاقات التى تعقد بين هذه المجموعة الإقليمية ، شرائط تميزها عن الدول الأجنبية . وقد عقد مثل هذه الاتفاقات فيما بينها ونشأ عن ذلك نمو فى المبادلات التجارية ، وسنحاول فيما يلى إلقاء نظرة سريعة على هذه العلاقات ونتائجها .

بين سورية والمملكة الأردنية

إن الصلات بين سورية والمملكة الأردنية أوضح دليل على تشابك المصالح ، وتكامل السوق التجارية فقد كان اتفاق عام ١٩٢٣ هو الأساس الذى قامت عليه صلات البلدين التجارية حتى عام ١٩٥٠ . وكان يقضى باعفاء المواد الزراعية والصناعية والطبيعية ذات المنشأ المحلى من الرسوم الجمركية ، باستثناء التبغ والمشروبات الروحية .

وبديهى أن ينشأ عن ذلك توثق للعلاقات التجارية المشتركة ، حتى بلغت صادرات سوريا ولبنان إلى الأردن حوالى ٩ ٪ من مجموع صادراتهما ، وكان الميزان التجارى فيما بينهما لمصلحة سوريا ولبنان بصورة مستمرة .

على أن حرب فلسطين وما تلاها من الكوارث التى أدت لاتساع رقعة المملكة الهاشمية الأردنية أدت إلى اعادة النظر بالأوضاع الاقتصادية القائمة بين البلدين ، فقامت بينهما مفاوضات اقتصادية أسفرت عن اتفاق تجارى تبودلت وثائق إبرامه فى ٢٣ نيسان ١٩٥٣ بدمشق ، وبنى على حرية تبادل الانتاج الزراعى والحيوانى ، ونظم تبادل المنتجات الصناعية ، وشؤون الترانزيت والنقل وأعفى وخفض بعض الرسوم الجمركية .

ولقد بلغ مجموع استيراد سوريا من المملكة الأردنية ٣,٠٠٩,٩٤٠ ليرة سورية لعام ١٩٥٠ ، و ٤,٣٥٤,٠٣٥ عام ١٩٥١ و ٥,٩٩٨,٥٨٩ عام ١٩٥٢ ، بينما بلغت صادراتها إليها ٩,٤٠٩,٠٠٦ لعام ١٩٥٠ ، و ٨٥٢ ,٣٤٧ ,١٢ عام ١٩٥١ ، و ٥٣٥ ,١٦,٨٤٥ عام ١٩٥٢ .

إن أهم مستوردات سوريا من الأردن هى الخضار والفواكه والصوف والجلود ، وأهم صادراتها اليها هى الحبوب والمنسوجات والمواد الصناعية الأخرى .

بين سوريا والعراق

لم يعقد بين سوريا والعراق أى اتفاق تجارى أو اقتصادى طيلة عهد الانتداب الفرنسى فى سوريا ولبنان ، ماعدا اتفاقية للترانزيت عقدت عام ١٩٢٥ بين العراق وبين سوريا ولبنان وتتعلق بتجارة الترانزيت عبر سوريا ولبنان ، وكان ذلك ناشئا عن رغبة العراق بعدم الاعتراف بالانتداب الفرنسى

ومنذ عام ١٩٥٠ قامت بين البلدين المفاوضات لعقد اتفاق تجارى بينهما أسفرت عن توقيع وفدى المفاوضة فى بغداد على مشروع اتفاقية تجارية تنص على تنسيق وتنمية العلاقات الاقتصادية القائمة فى كل من البلدين ، وعلى أن يمنح كل من البلدين منتجات البلد الآخر مزايا جمركية تؤول إلى تنشيط التبادل وإنمائه ، وتتجلى باعفاء بعض المنتجات من الرسوم ، وبتخفيضها عن البعض الآخر وعلى أن يقدم كل بلد منهما للآخر تسهيلات تتعلق بالإقامة لممارسة الأعمال التجارية أو الصناعية ، وعلى منح سوريا منطقة جمركية حرة فى البصرة وعلى منح العراق منطقة حرة فى اللاذقية ، والأمل أن يبرم الاتفاق قريبا بصورة نهائية .

وعلى الرغم من عدم وجود اتفاق تجارى بين البلدين فقد كانت المبادلات التجارية بينهما نامية .

وبلغ استيراد سوريا من العراق ٩,٦٩١,٩٧٧ عام ١٩٥٠ و ٨,٩٢٨,٨٠٠ عام ١٩٥١ ، و ٨,٥٢٦,٢٧٦ عام ١٩٥٢ ، بينما بلغت صادراتها إليه ١٢,٤٤٤,٣٤٢ عام ١٩٥٠ ، ٢٠,٢٤٩,٣٢٧ عام ١٩٥١ و ١٧,١٧٦,٣٣٢ عام ١٩٥٢ .

وأهم المستوردات السورية من العراق هى الماشية والجلود والأصواف وأهم الصادرات السورية إليه هى الصابون والمنسوجات على اختلاف أنواعها .

بين سوريا والمملكة العربية السعودية

إن الصلات الاقتصادية بين المملكة العربية السعودية وسوريا تقوم فى الوقت الحاضر على الاتفاق التجارى المنعقد بينهما فى ٢١ كانون الثانى (يناير) ١٩٥٠ ، والذى ينص على تسهيل تبادل منتجات البلدين ضمن أنظمة الاستيراد والتصدير النافذة فيهما . على أن هذا الاتفاق لم يكسب سوريا أية أفضلية فى الأسواق العربية السعودية ، لأن أنظمة الاستيراد فى المملكة واحدة لجميع الدول ، وبالتالى كانت تجعل البضائع السورية على قدم المساواة مع البضائع اليابانية المتمتعة بالمساعدات الحكومية فى سبيل غزو الأسواق الخارجية .

بلغ مجموع الاستيراد السورى من المملكة العربية السعودية ١,٢٦٨,٧٩٦ عام ١٩٥٠ ، و ٣,٥٥٥,٣٤٤ عام ١٩٥١ و ٧,٩١٢,٠٤٤ عام ١٩٥٢ . وبلغ مجموع صادرات سوريا إليها ٧,٤٤٣,٠٩٩ عام ١٩٥٠ و ٨,٤٩١,١٥٥ عام ١٩٥١ و ١٠,٣٣٢,٩٥٤ عام ١٩٥٢ .

وأهم المواد المستوردة هى البترول والجلود ، وأهم المواد المصدرة هى المنسوجات والحبوب وأصناف الياميش والمنتجات والصناعية .

بين مصر وسوريا

ان العلاقات الاقتصادية بين مصر وسوريا خضعت لسلسلة من الاتفاقات التجارية التى عقدت بينهما منذ عام ١٩٢٨ ، وكان آخرها الاتفاق الذى أبرم فى كانون الأول (ديسمبر ١٩٥٠) .

وقد نص فى هذا الاتفاق على أنه يستهدف الوصول بالعلاقات التجارية بين البلدين إلى اقصى حد مستطاع فى حدود النظم الاقتصادية القائمة فى كل منهما . فأذن لكل منهما بتصدير طائفة من منتجاته إلى بلد الآخر فى حدود

امكانياته الاقتصادية ، ولم يتضمن هذا الاتفاق اتفاق مدفوعات وإنما نص على تسوية المدفوعات وفقا لأحكام الرقابة العامة على عمليات النقد الأجنبى المعمول به فى كلا البلدين .

ولقد طلبت الحكومة السورية أخيرا إعادة النظر فى الاتفاق المذكور فى سبيل زيادة المبادلات التجارية بين البلدين لا سيما بعد أن أجرت الحكومة المصرية بعض التعديلات على أنظمة القطع فى بلادها .

كان الميزان التجارى بين الطرفين منذ عام ١٩١٩ — ١٩٣١ لمصلحة سوريا ولبنان ، لكنه انقلب منذ ذلك الحين فأصبح لمصلحة مصر حتى الآن ماعدا السنتين الاخيرتين إذ عاد الميزان التجارى لمصلحة سوريا ، وليس ذلك ناشئاً عن زيادة التصدير السورى إلى مصر ، ولكن عن عدم اباحة تصدير بعض المنتجات المصرية التى اعتادت سوريا استيرادها من مصر . وعن سياسة الحماية التى اتبعتها الدولة المصرية منذ عام ١٩٣١ وادت إلى تقييد استيراد بعض الأصناف الأخرى ونأمل أن تسفر المفاوضات عن تعديل هذا الاتفاق على وجه يضمن نمو مبادلات البلدين .

ان مجموع استيراد سوريا من مصر بلغ ٣,٨١٦,٧٩٤ عام ١٩٥٠ و ٣,٧٠١,٥٤٠ عام ١٩٥١ ، و ١,٣٧٠,٩٦٥ عام ١٩٥٢ .

وبلغ مجموع صادرات سوريا إلى مصر ٩٠٩,٩٢٠ ر٥ عام ١٩٥٠ و ٧٢٣,١٦٠ عام ١٩٥١ ، و ١٤٩ ر٥١٠ ر٤ عام ١٩٥٢ .

وأهم مستوردات سوريا من مصر هى الأرز والاسفلت والأفلام والنسيج الصوفى . وأهم صادراتها هى الماشية وأصناف الياميش والقمر الدين والحبوب .

العلاقات الاقتصادية

بين سوريا ولبنان

تجتاز العلاقات الاقتصادية السورية اللبنانية فى الوقت الحاضر مرحلة نعتبرها مرحلة انتقالية بين اتحاد اقتصادى صريح وانفصال اقتصادى سافر والظروف الاقتصادية والعربية العالمية تقضى على البلدين أن يختارا بصراحة بين أحد الحلين المذكورين . وأن يتجه اختيارهما نحـــو الحل الصحيح . الاتحاد الاقتصادى .

على أن فهمنا لمستقبل هذه الصلات ومصيرها يحتم علينا أن نعرض لماضيها وحاضرها . فنتتبعها فى تطوراتها ومراحلها ونميط اللثام عن خفاياها وعن القوة المؤثرة فيها . ليتسنى لنا أن نرسم أمامنا صورة المستقبل . ونهيء للاقتصاد السورى أن يسير فى طريقه المحتومة نحو أهدافه السامية لا سيما والتجربة السورية اللبنانية نموذج للدولة الموحدة ومصاعبها .

كان الاتحاد الاقتصادى . ولا يزال . أساس العلاقات السورية اللبنانية فالبلدان كانا جزءين من وحدة اقتصادية جمركية قديمة هى الدولة العثمانية حتى اذا آل أمرهما إلى الانتداب الإفرنسى أبقى على وحدتهما الاقتصادية ضمن ما دعى « بدول الشرق » منذ سنة ١٩١٩ حتى ١٩٤٣ . ومنذ هذا التاريخ بدأ اتحادهما الاقتصادى فى أشكال وصيغ مختلفة من اتحاد جمركى واتحاد اقتصادى أو تعاون اقتصادى تفضيلى مع انفصال جمركى .

أولا فى عهد الانتداب الفرنسى (عام ١٩١٩ - ١٩٤٣)

كان لبنان وسوريا جزءين صغيرين من وحدة اقتصادية وجمركية واسعة هى الامبراطورية العثمانية . فلما احتلتهما الجيوش الإفرنسية بقيا يؤلفان وحدة

اقتصادية وجمركية ضمن مادعى « بدول الشرق الواقعة تحت الانتداب الإفرنسى » فقد قسمت سوريا فى قسم كبير من عهد الانتداب إلى دول منفصلة تتمتع بالاستقلال المالى والإدارى بعضها حيال الأخرى . كدولة دمشق ودولة حلب . ودولة العلويين ودولة جبل الدروز . وسنجق اسكندرونه . ولكن كان يؤلف بينهما الانتداب وينظمها فى جهاز اقتصادى واحد وتشريع واحد يصدر عن المفوض السامى . ولما قضت الظروف بتوحيد بعضها فى الاتحاد السورى . ثم فى الجمهورية السورية . بقيت منفصلة عن لبنان سياسيا ولكنها جميعا كانت تعيش فى وحدة اقتصادية تامة . وكانت هذه الوحدة تشمل مختلف مظاهر الصلات الاقتصادية من وحدة جمركية ونقدية وضرائبية ومن حرية انتقال مطلقة لرؤوس الأموال والأشخاص ومن حرية عمل كاملة .

أما السلطة التشريعية التى كان لها حق البت فى الشؤون الاقتصادية الخاصة بكل دولة من الدول فكانت من خصائص المفوض السامى . يمارسها بواسطة جهاز من المستشارين الماليين والاقتصاديين عن طريق اصدار القرارات . أما الشؤون المشتركة بينهما فكانت إدارتها من خصائص المفوض السامى أيضا وكان يستأنس برأى جهاز يدعى « مؤتمر المصالح المشتركة » أو مجلس المصالح المشتركة .

ولقد كانت السياسة المالية الاقتصادية تنعكس فى الميزانيات السنوية التى كانت توضع أيام الانتداب . فكان هناك نوعان من الميزانيات . النوع الأول ميزانيات خاصة بالدول الواقعة تحت الانتداب . وتتولاها الحكومات المحلية تحت اشراف المفوض السامى ورقابته التى يمارسها بواسطة المستشارين أو مباشرة هى ميزانيات ـ الدولة السورية والجمهورية اللبنانية وحكومة اللاذقية وحكومة جبل الدروز وكان تدخل المفوض السامى يخف قليلا أثناء فترات الحكومات المجلسية .

النوع الثانى ـ ميزانية أو ميزانيات مشتركة بين الأراضى الواقعة تحت

الانتداب الفرنسي يتولاها المفوض السامي مباشرة ، وليس للحكومات المحلية حق الاعتراض على هذه الميزانية المشتركة خاصة بالشؤون والدوائر التي يشمل مداها مختلف البلاد الواقعة تحت الانتداب الإفرنسي مثل دوائر :

الجمارك والبرق والبريد والديون العمومية ومراقبة الشركات ذات الامتياز والخطوط الحديدية ودائرة الآثار والأوقاف الاسلامية والمصالح العقارية ومصرف الاصدار ومصلحة الحجر الصحي والجيش ومكتب الجراد الدولي ومصلحة الارصاد الجوية ودائرة حماية الملكية الأدبية والتجارية والفنية والصناعية .

وكانت الميزانية تتضمن وارداتها ونفقاتها . أما الواردات فكان القسم الأكبر منها يرد من الجمارك . وأما النفقات فكانت عبارة عن نفقات دوائر الجمارك وأقساط الديون العمومية العثمانيـــة . ونفقات الانتداب المدنية . ونصيب البلاد من نفقات جيش الشرق . وكانت النفقات العسكرية تشكل ٥٣٪ من مجموع النفقات المشتركة يضاف إليها ٢٪ تمثل نفقات الأمن العام و١٢٪ تمثل نفقات دوائر الجمارك و ١٣٪ تمثل نفقات الأشغال العامة الاستثنائية و٢٪ لنفقات الانتداب المدنية . أما النفقات الأخرى ذات النفع العام فكانت تبلغ ١٨٪ .

ولقد طرحت مسألة توزيع الواردات والنفقات على دول سوريا ولبنان منذ سني الانتداب الأولى . من الوجهة النظرية على الأقل . ووضعت مقاييس لكيفية التوزيع بنيت على عدد السكان . وعلى طاقة الاستهلاك . وعلى رقم الأعمال أما في الواقع فقد كان عدم مساواة فاحش في المعاملة بين سوريا ولبنان . فكان الأصل أن توزع النفقات بنسبة توزيع الواردات باعتبار للغنم بالغرم . ولكن التوزيع الحسابي خالف هذه القاعدة وجاء حسب الجدول التالي :

	نسبة مئوية من الواردات	نسبة مئوية من النفقات
لبنان	٤١	٣٣
سوريا	٤٢و٩	٥٠و٥
اللاذقية	٧و٩	٨و٥
اسكندرونة	٦	٦و٣
جبل الدروز	٢و٢	١و٧
	١٠٠	١٠٠

فيتبين من هذا الجدول أن لبنان استفاد من ٤١ ٪ من الواردات بينما لم يشترك فى النفقات إلا بنسبة ٣٣ ٪ بينما اشتركت سوريا بنسبة ٥٠ ٪ من النفقات ولم تستفد إلا من ٤١ ٪ من الواردات .

ثم إن التوزيع بقى نظرياً أى أن المفوض السامى كان يحتفظ بما يفيض عن النفقات ويستعمله حين الضرورة كأن يساعد ميزانية إحدى الدول أو يقوم بمشروع عمرانى مثل مطار طرابلس أو رى العاصى . وفى المدة التى مرت بين ١٩٢٦ — ١٩٢٧ وزعت الأموال الموفرة كما يلى : —

سوريا	اسكندرون	جبل الدروز	اللاذقية	لبنان
٦و٣٢ فى المئة	٥و٥	٢و٣	٥و٦	٥و٥٨

إن وقوع الحرب العامة الثانية وما اقتضاه من اتباع سياسة جديدة فى الاقتصاد والإدارة . أضاف أجهزة جديدة لدوائر المصالح المشتركة . فأعلن المفوض السامى سياسة رقابة القطع فى سوريا ولبنان تلافياً للنقد الأجنبى ورغبة فى رقابة الاستيراد والتصدير واعتبر البلدين من حيث رقابة الاستيراد والتصدير بلداً واحدا خاضعة للرقابة فى معاملاته مع الخارج وذلك عن طريق جهاز اسمى « بمكتب القطع » .

ثم إن خطر المجاعة أثناء الحرب حدا بالمفوضية إلى إنشاء مصلحة

دعيت مصلحه المبرة . تمارس خصائصها فى البلدين فتحتكر تجارة الحنطة وتحدد أسعار استهلاكها وتقوم بتوزيعها فى سوريا ولبنان .

وإلى جانب هاتين الدائرتين أنشئت « دائرة الإعاشة» وكان هدفها تسعير الأرزاق والحاجات الضرورية وتحديد حصص الاستيراد والتصدير والقضاء على الاحتكار والحيلولة دون ارتفاع الأسعار . وكانت تتولى توزيع حصص (كوتا) سوريا ولبنان من الاستيراد التى كان يعينها مجلس تموين الشرق الأوسط .

سياسة الانتداب الاقتصادية والمالية

كانت خزينة المصالح المشتركة تستعمل لتمويل قسم كبير من نفقات الانتداب ولذلك كان هدف السياسية الجمركية جباية أكبر مقدار من الرسوم دون النظر إلى أثر ذلك فى الانتاج الوطنى ، ودراسة التعريفة الجمركية طيلة عهد الانتداب تثبت هذه الحقيقة . وفضلا عن ذلك فقد كانت المادة (١١) من صك الانتداب تقضى بإعلان سياسة الباب المفتوح فى البلاد الواقعة تحت الانتداب أى بمعاملة أعضاء جمعية الأمم معاملة الأمة الأكثر رعاية . بدون شرط المقابلة بالمثل وبمنع سوريا ولبنان من منح أى تعريفة تفضيلية لأى دولة من الدول — عدا البلاد المجاورة — وهكذا حرم البلدان من استقلالهما فى التعريفة الجمركية ومن حقهما بوضع الشروط التى تلائم مصالحهما فى الاتفاقات التجارية .

ولقد كان هذا النص أساس السياسة الاقتصادية طيلة عشرين سنة فعطل التجارة وعرقل الاستيراد والتصدير ، ولكن البلاد الأخرى لم تكتف بالاستفادة من الباب المفتوح بل أساءت الاستعمال بأن صار بعضها يمارس الإغراق أو يقيد الاستيراد والتصدير ويفرض على الاقتصاد السورى واللبنانى معاملة سيئة مع استفادته من شرط الأمة الأكثر رعاية .

أما السياسة الاقتصادية الداخلية . فكانت سياسة الحرية الاقتصادية

وقلما تدخلت الحكومات المحلية بالمشاريع الاقتصادية . وإنما بدأ التدخل أثناء الحرب العامة الثانية ولا سيما بعد دخول الحلفاء سوريا ولبنان عام ١٩٤١ .

ولقد كانت جيوش الحلفاء بحاجة إلى خدمات السكان لإنشاء الطرق والأبنية والسكك والاستحكامات ولمنتجات البلاد من الأغذية . فنالت الخدمات والبضائع وطرحت لقاءها مقادير كبيرة من الثروات فى التداول مما رفع مستوى المعيشة . وخلق فى البلاد نواة الصناعة الجديدة . ووسع مساحة الأراضى المزروعة .

على أن نصيب الحكومات المحلية . حتى بعد استقلالها عام ١٩٤٣ كان ضئيلا فى السياسة الاقتصادية إذ كان ذلك من شأن لجان مختلطة بين سوريا ولبنان والسلطة العسكرية . فكانت السلطات العسكرية تتعهد بتموين البلاد والسلطات المحلية تعنى بتوزيع الاستيراد . وأنشئت من أجل ذلك مؤسسات مختلفة كالميرة واللجان الاستشارية للاستيراد والتصدير .

فمن أجل توزيع المواد الأولية والبضائع الاستهلاكية بين سوريا ولبنان ألفت الحكومتان السورية واللبنانية لجاناً استشارية وظائفها .

١ — دراسة وبيان الحد الأدنى من حاجات سوريا ولبنان من البضائع المستوردة .

٢ — حاجات البلدين من البضائع المنتجة فيهما مع تقدير ما يمكن تصديره .

٣ — دراسة أفضل الوسائل لإيصال البضائع للمستهلكين بأفضل الشروط وقد تطورت هذه الحالة وأصبحت تتناول تأمين توزيع الكميات المستوردة بين الدولتين لا بين الأفراد فقبلت الدول الحليفة هذا الصلب وبقبوله دخل عنصر جديد فى تنظيم التجارة بين سوريا ولبنان وفى جغرافية

الشرق الأدنى الاقتصادية إذ صارت سوريا للمرة الأولى تستورد حاجاتها بنفسها من غير حاجة للوساطة اللبنانية .

ثانياً — بعد انتهاء الانتداب

استمر نضال الشعب السورى فى سبيل استقلال سوريا وسيادتها ووحدتها حتى الحرب العامة الثانية . وقد خيل أن هذا النضال سيؤتى ثماره فى فترة معاهدتى التحالف والصداقة المعقودتين بين سوريا وفرنسا . وبين لبنان وفرنسا عام ١٩٣٦ . ولكن فرنسا نكلت عن عهودها واستمرت فى حكم سوريا ولبنان حكماً مباشراً حتى انتهى حكم الانتداب بالمعاهدة السورية الإفرنسية المنعقدة عام ١٩٤٣ .

ولقد كانت معاهدة عام ١٩٣٦ تنص على إجراء مفاوضات بين سوريا ولبنان من أجل استلام سلطات التشريع والإدارة التى كان يمارسها المفوض السامى فى المصالح المشتركة . وأسفرت المفاوضات عن اتفاق صوفر المعقود عام ١٩٣٧ والذى يقر مبدأ استقلال كل من البلدين بإدارة جمارکه إدارة منفصلة مع أمله بأن لا يؤول ذلك إلى أضعاف الصلات الاقتصادية بين البلدين ولكن معاهدة عام ١٩٣٦ لم تنل موافقة المجلس الإفرنسى فسقطت واستمر الانتداب حتى معاهدة عام ١٩٤٣ . وقد نصت هذه المعاهدة على انهاء قضية المصالح المشتركة ونقلها إلى دولتى سوريا ولبنان المستقلتين . فبدأت بين الفريقين مفاوضات فى شتورة اسفرت عن اتفاق مؤرخ فى ١ تشرين الأول ١٩٤٣ دعى باتفاق شتورة . ويعتبر المعول الأول فى صرح الوحدة الاقصادية بين سوريا ولبنان .

١ — اتفاق شتورة عام ١٩٤٣

(ا) هذا الاتفاق رجع بالبلاد من وحدة اقتصادية كاملة — فى ظل الانتداب — إلى اتحاد جمركى بين دولتين منفصلتين اقتصاديا فنص على أن يؤلف لبنان وسوريا منطقة جمركية واحدة ذات وحدة

جمركية تنتقل البضائع ضمنها بحرية تامة وبدون أية ضريبة أو رسم جمركي . وإنما يكون للبلدين إدارة جمركية واحدة تمارس عملها بنظام جمركي واحد .

(ب) ثم إن هذا الاتفاق بحث في تصفية المصالح المشتركة وصنفها صنفين — أحدهما يجب أن تستمر إدارته المشتركة كالجمارك ومراقبة الشركات ذوات الامتياز ومراقبة حصر الدخان والثاني يجب أن تترك إدارته فورا لكل من الحكومتين ضمن أراضيها كمصلحة البارود والأمن العام ومراقبة الشركات ذات الامتياز المحلية وإدارة البرق والبريد والآثار وكل دائرة لا تدخل في الصنف الأول .

(ج) أما إدارة المصالح المشتركة الداخلة في الصنف الأول فيتولاها مجلس مشترك يدعى « بالمجلس الأعلى للمصالح المشتركة » وهو يدير هذه المصالح ويحدد ميزانيتها وملاكها ويعين موظفيها ولكنه لا يتمتع بالصفة التشريعية التي كان يتمتع بها المفوض السامي . فقد رؤى أن وضع التشريع في يد هذه الهيئة المشتركة يعني الاتحاد الاقتصادي والسياسي بين البلدين ويمس السيادة القومية ولا تزال طفلة غضة . فاتفق على أن يقوم المجلس المشترك بإعداد التشاريع التشريعية ويعرضها على مجلس الوزراء في سوريا ولبنان المفوضين من السلطتين التشريعيتين في البلدين بإقرارها .

(د) وضع الاتفاق أساساً مؤقتاً لتوزيع واردات الجمارك بين سوريا ولبنان وجعل نصيب سوريا ٥٦٪ وحصة لبنان ٤٤٪ .

(هـ) وقد عقد هذا الاتفاق لمدة سنتين قابلتين للتجديد . واتفق على أن يقوم الفريقان بمسعى مشترك لدى السلطات الفرنسية من أجل استلام هذه المصالح المشتركة .

عاش هذا الاتفاق حتى آذار ١٩٥٠ واجتاز البلدان خلال تطبيقه

فترات عصبية من الخلافات والمناقشات حول السياسة الاقتصادية التى يجب أن يستوحيها الاتحاد الجمركى السورى اللبنانى وحول حل بعض القضايا المعلقة بين البلدين .

٢ ــ السياسة الاقتصادية للمجلس الأعلى للمصالح المشتركة :

بدأ المجلس الأعلى للمصالح المشتركة أعماله منذ عام ١٩٤٤ . وحاول أن يدير السياسة الجمركية للبلاد عن طريق الحلول المؤقتة ليوفق بين مطالب الإنتاج السورى وبين مصالح الاستيراد اللبنانى واستطاع أن يقوم بالعبء فى السنين الأولى للاتفاق . وأن يؤخر أسباب تعارض المصالح دون أن يزيلها . ولذلك وقع الاصطدام الذى أدى إلى الانفصال الجمركى .

والحق أن وحدة جمركية كالتى كانت تربط بين سوريا ولبنان كانت تفترض وجود انسجام فى السياسة الاقتصادية الداخلية لكل من البلدين لاسيما والقضايا المالية أصبحت جزءاً من السياسه الاقتصادية . لذلك كان المنطق يقضى بتشابه نواحى التشريع المالى والاقتصادى فيهما لئلا يؤول تفاوت الرسوم إلى التأثير على الأسعار فى الداخل والتجربة تثبت أن الاتحاد إذا أريد له البقاء والنمو يجب أن يؤول بصورة تدريجية إلى توحيد الواردات الاقتصادية وتشريعها وإلى إيجاد وحدة اقتصادية .

عل أنه لم يكن من الممكن تأمين هذا الانسجام لما وجده الفريقان من صعوبة فى التوفيق بين مصالحهما .

فالحكومة اللبنانية كانت ترى لبنان بلدا تجاريا قبل كل شىء يعيش أكثر ما يعيش على صادرات غير مرئية . دونها كثيرا صادراته المرئية كالفواكه مثلا . هذه الصادرات كثيرة الأنواع نذكر منها ــ المرفأ وخدماته لبلاد الشرق الأوسط جميعا ــ ولا سيما بعد ضياع مرفأ حيفا ــ أرباح الوساطة التجارية بين الشرق والغرب ولا سيما بين بلاد المتوسط . تجارة النقود والذهب

والسياحة والاصطياف . السوق السورية . وكان يصعب على لبنان موازنة مدفوعاته إن لم يعتمد على هذه الموارد .

أما سوريا فقد كانت عقيدة حكوماتها المتعاقبة وجوب اتباع سياسة اقتصادية تنشط الإنتاج تعتمد على تصدير إنتاجها الزراعي والصناعي للتسديد أثمان مستورداتها . لذلك كانت تميل نحو التوجيه الاقتصادي مع ما يقتضيه من قيود ورقابة على الأعمال التجارية . بينما كان لبنان يعمل على أساس الحرية التجارية التي تزدري بالقيود وتنكر التوجيه الحكومي . مما أتاح لبيروت أن تكون سوقا عالميا للنقد وأن تجتذب اليها الرساميل التجارية . ولا سيما من سوريا .

وبينما كانت الجهود تبذل للتوفيق بين سياستي البلدين المختلفتين اختلافا أساسياً فوجئت سوريا بانفراد لبنان بعقد الاتفاق النقدي مع فرنسا سنة ١٩٤٨ الأمر الذي طرح على بساط البحث علاقات البلدين من جديد . وبصورة واقعية أظهر عجز نظام الوحدة الجمركية عن الاستمرار ان لم تدعمه عناصر اتحادية أخرى .

٣ – الاتفاق النقدي اللبناني الإفرنسي عام ١٩٤٨ .

كان النظام النقدي لسوريا ولبنان طيلة عهد الانتداب واحداً وكانت الليرة اللبنانية معادلة لليرة السورية باعتبار أن كلا منهما تعادل ٢٠ فرنكا فرنسيا . ولكل منهما قوة الابراء في بلد الآخر . وقد استمر الحال على ذلك حتى دخول الحلفاء سوريا أثناء الحرب العامة الثانية . ففي ذاك الحين كان عقد اتفاق بين فرنسا الحرة وبين بريطانيا في سبيل الاستمرار على الحرب . ونص في جملة أحكامه على ارتباط فرنك فرنسا الحرة بالجنيه على أساس سعر الجنيه ١٧٦,٦٢٥ فرنكا فشمل الاتفاق بين سوريا ولبنان وأصبح سعر الجنيه ٨٨٣,١٢٥ قرشا سوريا . وبعد زوال الانتداب الإفرنسي عام ١٩٤٣ عقد اتفاق نقدي بين فرنسا وبريطانيا عام ١٩٤٤ ودعيت سوريا ولبنان للانضمام

إليه فوقعا بروتوكولا ملحقا يعيد الليرة السورية إلى كتلة الفرنك . ويجعل الليرة السورية تعادل ٢٢,٦٥ فرنكا ويجعل الاسترليني تعادل ٨٨٣,١٢٥ قرشا سوريا . ولقاء دخول سوريا ولبنان فى كتلة الفرنك تعهدت لهما فرنسا بالمحافظة على سعر تعادل الليرة السورية والفرنك بالنسبة للنقد الاسترليني بمعنى أنه إذا هبط الفرنك بالنسبة للاسترليني وآل هبوطه إلى هبوط قيمة الفرنكات التى تغطى النقد السورى . فإن فرنسا تزيد كمية هذه الفرنكات وتكملها بحيث تصبح معادلة لسعرها بالاسترليني .

وبالفعل عندما هبط الفرنك عام ١٩٤٥ دفعت فرنسا لمصرف سوريا ولبنان مبلغ ١٦,٦ مليار فرنك سدا لعجز التغطية بالنسبة للجنيه الاسترليني الناشىء عن الهبوط . الأمر الذى حدا بالأوساط المالية الفرنسية إلى تعديل هذا الاتفاق . فى ٣٠ أغسطس أرسلت الحكومة الفرنسية مذكرة للحكومتين تبلغهما نقض الاتفاق المذكور . فرفض البلدان النقض الوحيد الطرف . ثم صير إلى مفاوضات طويلة كان فيها الفريقان السورى واللبنانى فريقا واحدا متضامنا . وكانت التعليمات المشتركة تعطى للمندوبين بعد الاتفاق على صيغها (اتفاقا شتورا ٢٨ كانون الأول ١٩٤٧) . وإذ طالت المفاوضات وكانت فرنسا قادمة على تخفيض جديد . أبلغت الحكومتين إنذارا بوجوب الوصول إلى اتفاق فى موعد معين . فانفرد لبنان بقبول الإنذار وانفرد بعقد اتفاق نقدى مع فرنسا فى شباط ١٩٤٨ .

وفوجئت سوريا ببلاغين أحدهما صدر عن وزارة المالية اللبنانية والثانى عن بنك سوريا ولبنان يعلنان أن العملة السورية لم تعد تتمتع بقوة الإبراء فى لبنان . ويدعوان ، لاستبدال الأوراق النقدية المكتوب عليها عبارة سورية بأوراق نقدية مكتوب عليها عبارة لبنان . ويكون هذا الاستبدال على أساس ليرة لبنانية لكل ليرة سورية ، وأعطى حاملو النقد السورى فرصة ثمانى ساعات فقط ليبدلوه باللبنانى . فحدث ذعر فى الأسواق اللبنانية وظن أن الليرة السورية فقدت قيمتها وأنه لن تقوم لها قائمة مادامت فرنسا قد عدلت عن ضمانها .

ولكن الرأى العام السورى أظهر رباطة جأش نادرة . وثقة بنفسه وبمستقبلة ، فلم يفر من الليرة السورية ولم يفقد ثقته بها فبقيت محافظة على قوتها الشرائية وكأنه لم يحدث شيء جديد . وانصرفت الحكومة بعد ذلك لمعالجة قضية الإصدار من حيث الأساس ، وبعد محاولات لإقامة نظام نقدى مستقل . عقدت سوريا اتفاقا نقديا مع فرنسا يعتبر بمثابة تصفية لحقوق المصرف السورى فى الإصدار . خرجت به سوريا من كتلة الفرنك . واستعادت حريتها فى تنظيم نقدها والتصرف بمدفوعاتها وموازنة مبادلاتها .

لقد كان الاتفاقان النقديان اللذين عقدا بين فرنسا وبين سوريا ولبنان مختلفين كل الاختلاف مما أدى إلى تأثير اقتصاد أحد البلدين بأمور قد لا تؤثر فى اقتصاد الآخر . ثم ان البلدين كانا يعيشان فى وحدة جمركية . وكانت الرساميل والبضائع تنتقل بينهما من غير قيد الأمر الذى أدى لحدوث ظاهرة جديدة هى اختلاف سعر الليرة السورية عن الليرة اللبنانية بالنسبة للنقود الأجنبية . وظهور « فرق » بينهما فى التداول .

كان مجلس المصالح المشتركة خلال ذلك مستمرا فى أعماله لتنسيق المصلحتين وكانت صلاحياته تمدد مرة بعد مرة . ولكن الأمور تأزمت بعد ظهور قضية الفرق بين النقدين ، وبعد تعديل لبنان بعض أنظمة الضرائب ، وشكت سوريا من أن الاستمرار على سياسة الباب المفتوح يزيد فى عجز الميزان التجارى . ويفقر البلدين من ثروتهما ويهدد صناعتهما الناشئة .

اتفاق تموز ١٩٤٩ الاقتصادى والمالى :

فأبلغت سوريا الحكومة اللبنانية مذكرة شرحت فيها وجهة نظرها بالصلات السورية اللبنانية وبأنه صار من المتعذر استمرار وضعها الحاضر ولا سيما بعد ظهور فرق بين النقدين يعادل (٣ — ٧ فى المائة) مما يحمل السوريين خسائر فاحشة . وبعد اضطرار سوريا لاتباع سياسة توجيه اقتصادى . وعرضت على لبنان اختيار أحد حلول ثلاثة — إما الوحدة

الاقتصادية على أساس مشروع قدمته . وإما إصلاح النظام الحالى وإدخال التعديلات عليه على أساس مشروع قدمته . وإما إعلان نظام التبادل الحر بين البلدين .

فأعقب هذه المذكرة مفاوضات أسفرت عن اتفاق عقد فى ١٩٤٩/٧/٨ وقد استبعد هذا الاتفاق المشاريع المقترحة إذ تقتضى دراسات طويلة وأقر المبادىء التالية .

١ — اتخاذ كل من الحكومتين تدابير مشتركة وفعالة لإزالة الفرق الموجود بين النقدين .

٢ — إلغاء أو تخفيض الرسوم على المواد الأولية التى لاتنتجها البلاد واللازمة للصناعة .

٣ — زيادة الرسوم الجركية على بعض المصنوعات المستوردة .

٤ — توحيد نظم القطع بين البلدين وتوحيد الرسوم المحلية .

ولم يكتب لهذا الاتفاق أن يعطى كل نتائجه المتوقعة إذ لم تتخذ الحكومة اللبنانية أى تدبير لإزالة الفرق بين النقدين أو لتوحيد معدل الضرائب على البضائع التى تنقل بينهما . ولم تجنح لحماية الصناعة الوطنية والحد من استيراد الكماليات الأمر الذى أدى لاستنزاف ثروات البلدين إذ بلغ عجز ميزانهما التجارى وقتئذ ٤٠٠ مليون ليرة ورافق ضعف التصدير هبوط فى الأجور والأسعار . وخيف أن يؤول الأمر إلى كارثة تصيب الاقتصاد السورى وصناعاته الناشئة وزراعته الكثيرة التكاليف . ومستهلكه الذى يحمل عبئا ثقيلا من الضرائب فاضطرت الحكومة السورية مرة ثانية إلى تذكير لبنان بالأمر الواقع وإلى طرح المشكلة بوضوح وشجاعة .

الانفصال الجركى بين سوريا ولبنان :

فى ٧ آذار ١٩٥٠ أرسلت الحكومة السورية مذكرة إلى الحكومة

اللبنانية أشارت فيها إلى أن تجارب السنين السبع التى مرت فى ظل الاتحاد الجمركى دلت على أن الاتفاقات المؤقتة عنصر ضعف واضطراب فى سياسة المصالح المشتركة يضاف إلى ذلك انفراد لبنان فى تحديد سياسته النقدية والضريبية . مما أخل بتوازن المصالح بين البلدين وأضر بسوريا وأخذت على لبنان عدم تنفيذه أحكام اتفاق ٨ تموز ١٩٤٩ . الأمر الذى أدى لاختلال فى حركة التجارة والمدفوعات بين البلدين . وخلصت من ذلك إلى أن الوحدة الجمركية قد فشلت . وأن من الخير للبلدين إقامة وحدة اقتصادية بينهما تتناول توحيد نظامهما الجمركى والنقدى وسياستهما الاقتصادية فى التصدير والاستيراد وتوحيد معدلات الضرائب . على أن تدار المصالح المشتركة والجمارك على قدم المساواة . وطلبت إلى الحكومة اللبنانية إبداء رأيها فى مبدأ الوحدة الاقتصادية فى غضون مدة لا تتجاوز ٢٠ آذار ليتسنى التفاوض على أساسها وختمت مذكرتها بأنه « إذا كانت الحكومة اللبنانية لا توافق على هذا المبدأ . فالحكومة السورية تعتبر ذلك إنهاء للوحدة الجمركية الحالية . وترى نفسها مضطرة لإقرار الخطة التى تتفق مع مصلحتها » .

لم تنتظر الحكومة اللبنانية ٢٠ آذار لتعطى جوابها . وإنما سيطرت عليها عاطفة التحدى فتسرعت بإرسال مذكرة جوابية إلى الحكومة السورية بتاريخ ١٠ آذار دفعت فيها عن نفسها تهمة مخالفة العقود . وألقت على سوريا تبعة الخلافات وأبدت استعدادها لإعادة النظر باتفاق شتورا لعام ١٩٤٣ لإكمال نقائصه . أما ما يتعلق بالوحدة الاقتصادية فقد كان جوابها السلبى صريحا يجب إيراده كما هو : —

« إذا كان البلدان مكملين لبعضهما فى الشؤون الاقتصادية . فلا يمكن أن يتجاوز هذا الواقع حد انتهاج سياسة ترتكز على تنسيق اقتصادى يحفظ لكلا البلدين طابعه واختصاصه ووضعه الطبيعى . كما أنه لا يمكن التسليم بما تضمنه الاقتراح السورى بشأن النقد إذ أن تحقيقه يفرض حتما توحيد الإصدار وعناصر التغطية كما ينتج عنه توحيد فى العمل المالى والاقتصادى والتشريعى

والسياسى . وفى ذلك انتقاص من سيادة الدولتين . فضلا عن أنه يؤدى حتما إلى إضعاف النقد اللبنانى دون أن يعزز النقـــد السورى . وإذا لم تأخذ الحكومة السورية بوجهة نظرها فإنها « تحتفظ لنفسها بانتهاج السياسة التى تراها متفقة مع مصلحتها » .

كانت هذه المذكرة مفاجأة للمهتمين بالشؤون الاقتصادية العربية ـ الذين اسفوا لها كما أسف واضعها فيما بعد ـ إذ كانت نكوصا عن اتفاق شتورا لعام ١٩٤٩ فيما يتعلق بإزالة الفروق بين النقدين وكان من المنطق أن تعمل سوريا حسبما جاء فى الجواب اللبنانى على « أن تثبت نقدها بالوسائل التى تراها » وأن تستعيد حريتها فى معالجة شؤونها الاقتصادية والنقدية وفق مصلحة البلاد فرأت اتخاذ بعض تدابير انتقالية مؤقتة دفاعا عن النقد السورى اتخذها مجلس الوزراء على أن تطبق اعتباراً من صباح ١٤ آذار ١٩٥٠ . وتتناول تطبيق أنظمة القطع على العمليات الجارية بين سوريا ولبنان . ومنع سفر السوريين إلى لبنان إلا بإجازة تعطى عند الضرورة . وإقامة مراكز جمركية على الحدود لقمع التهريب ومنع نقل البضائع الأجنبية من لبنان إلى سوريا باستثناء المحروقات والبضائع المنقولة بطريق الترانزيت والبضائع المعفاة من رسم الجمرك .

ثم عرض الأمر على الجمعية التأسيسية السورية وقدمت اللجنة الاقتصادية تقريرا فى الموضوع ذهبت فيه أكثريتها إلى « أن الحكومة السورية محقة فى اتخاذها التدابير التى اتخذتها بعد أن عملت حكومة لبنان على قطع العلاقات الاقتصادية بيدها » وأوصت الجمعية بإقرار تدابير الحكومة وبعدم العودة إلى التعامل مع لبنان كما كان فى السابق إلا بعد إقرار الوحدة الاقتصادية التامة . أما فى لبنان فإن الحكومة اللبنانية أعلنت إعفاء الحبوب واللحوم والأجبان الأجنبية المستوردة من الرسوم الجمركية . ثم منعت استيراد الإنتاج السورى عدا الجلود والصوف مما اضطر سوريا إلى ايقاف الاستيراد والتصدير مع لبنان . وقررت الاستقلال بمرفأ سورى تنشئه فى اللاذقية .

بعد الانفصال :

كان للانفصال نتائج فورية هامة . فقد لوحظ فى سوريا تضاعف دخل الطوابع والبرق والبريد . وزيادة أعمـــال المصارف . ونشاط الصناعة . ولوحظ أكثر من ذلك كله عودة التجارة إلى سوريا بعد أن بارحتها إلى لبنان . وحدث ذلك لما صار من الواجب استيراد البضائع الأجنبية مباشرة .

بلد المنشأ . لم يعد مركز بيروت هاما بالنسبة للتجارة السورية فبدأت حركة واسعة لتأسيس الشركات والوكالات التى تقـــوم بالوساطة بين سوريا والخارج .

أما فى لبنان فإن قيود انتقال الأفراد أصابت تجارة المفرق فى بيروت وطرابلس وأضرت بالفنادق ومدن الاصطياف . وقد تضررت تجارة الجملة ونصف الجملة فى بيروت وطرابلس وكسدت الثمار والخضار اللبنانية . وانكمش الإنتاج الصناعى . مما أدى إلى ازدياد كلفته ووقعت الصناعة اللبنانية فى أزمة شديدة .

فأمام الاستياء الشعبي لم يسع الحكومة اللبنانيـــة إلا أن تعود إلى المفاوضات مع سوريا فاجتمع وزيرا المالية للبلدين فى ٣ تشرين الأول ١٩٥٠ وقدمت سوريا مشروع وحدة اقتصادية على أساس التبادل الحر للمنتجات الزراعية والتبادل المقيد للمنتجات الصناعية . وعلى أن تؤمن سوريا حاجات لبنان من الحنطة وعلى أن يتعهد لبنان أن لا يستورد من الخارج منتجات يصنع مثلها فى سوريا أو أصنافا تعتبرها سوريا مواد كمالية . ولم تقبل الحكومة اللبنانية بهذه المقترحات وقدمت مقترحات مقابلة . ولكن جمود التجارة فى طرابلس — بسبب الانفصال — وغيرها من المدن أدى إلى اضطرابات واضرابات . ولم ينته اضراب طرابلس إلا حين منحت الحكومة زراع الفواكه فى طرابلس مليون ليرة كتعويض عن خسائر الموسم بسبب الانفصال ثم عقد اتفاق فى كانون الأول ١٩٥٠ نص على تبادل المنتجات

الزراعية فى حدود حاجات الاستهلاك حسب التعريفة الجمركية .

وفى ١٤ آذار صرح مدير الجمارك السورية عقب سنة من الانفصال أن الواردات الجمركية السورية بلغت ٤٠ مليون ليرة بينما كانت حصة سوريا من الجمارك قبل الانفصال ٢٧ مليونا .

عودة إلى الاتفاق :

لما ولى حسين العويني الحكم فى ربيع عام ١٩٥١ استؤنفت المفاوضات مع سوريا . وفشلت عقب رفض الحكومة السورية اطلاق حرية السفر إلى لبنان واستؤنفت المفاوضات بعد ذلك فى أيام حكومة عبد الله اليافى وانتهت باتفاق ٤ شباط ١٩٥٢ الذى وضع حدا لحالة التوتر بين البلدين وكان عامل وئام بينهما . واستطاع أن يحل كثيرا من القضايا المعلقة .

* * *

اتفاق ٤ شباط ١٩٥٢ :

أمام الإلحاح الشعبى وسوء الأحوال الاقتصادية فى لبنان استطاع اليافى التحرر من كبار المستوردين ونجح فى إنهاء مفاوضات استمرت منذ حزيران ١٩٥٠ وبعقد اتفاق ٤ شباط سنة ١٩٥٢ الذى يمكن تلخيصه فيما يلى :

١ — يصبح التبادل الزراعى حرا .

٢ — التبادل الصناعى يقسم إلى ثلاثة طبقات : —

(أ) المنتجات التى يعتبرها الطرفان محلية وتستفيد من الاعفاء الجمركى .

(ب) المنتجات الخاضعة للتعريفه الدنيا .

(ج) المنتجات الخاضعة للتعريفه العادية وهى المنتجات التى تتضمن مواد أجنبية أكثر من ٣٥ فى المائة .

٣ — قبلت سوريا مبدأ حرية انتقال رعايا الدولتين فى نطاق مصلحة الدفاع الوطنى .

٤ — المبادلات التجارية : تقبل سوريا باستيراد المنتجات الأجنبية من لبنان أما الاستيراد من بلاد المنشأ فيتم فى نطاق المصلحة التجارية للبلدين .

٥ — الـ ٤٤ مليون ليرة : يقبل الجانب السورى بما اتفق عليه أيام حسنى الزعيم . إذ اتفق على أن يجرى الدفع بحواله على الخزينة الإفرنسية التى تدفع المبلغ للبنان فرنكات .

٦ — عجز سكة د · ح · ت : تقبل سوريا تحمل نصف العجز .

٧ — · · . شركة بترول العراق يخضع حل المسألة إلى لجنة خاصة .

٨ — الترانزيت : بقيت أحكام الترانزيت على ما هى عليه .

وعقدت الاتفاقية لسنة .

استقبل الاتفاق باستحسان فى سوريا ورؤى ملائما للزراع ولمستهلك الانتاج اللبنانى وللزراعة السورية وللصناعة السورية ولا سيما النسيج والجلود المدبوغة .

أما فى لبنان فلقى استقبالا فاترا . وما عدا الانعزاليين رآه الجميع عامل هدوء بين بيروت ودمشق إذ ينهى خلافا ووضعا عصبيا يتجاوز نطاق الاقتصاد ويفتح الباب لاتفاق أفضل .

وتلا هذا الاتفاق اتفاقات أخـــرى مددته وعدلت بعض أحكامه . ولا تزال المفاوضات بين الفريقين من أجل وضع أساس دائم للعلاقات الاقتصادية بين بلدين خلقا ليكونا وحدة اقتصادية .

ثالثا ـ العلاقات الاقتصادية بين لبنان وسوريا فى الوقت الحاضر

لا تزال العلاقات الاقتصادية بين البلدين فى موقف حيرة وانتظار فلكل من الفريقين موقف معروف . ونظرية يؤمن بها . ومصلحة يدافع عنها .

أما موقف لبنان فتمليه اعتبارات كثيرة منها الاقتصادى العلمى ومنها

البعيد عن هذا النطاق . ويمكن تلخيص هذا الموقف فيما يلى :-

إن السياسة الاقتصادية الوحيدة التى تلائم الاقتصاد اللبنانى . كما ارادت أوضاعه الجغرافية والتاريخية أن تكون هى سياسة الحرية والابتعاد عن التدخل والتنظيم والتقييد . وهى سياسة من شأنها نمو دخله القومى . ومضاعفة صادراته غير المرئية . ذلك أن لبنان أصبح بعد الحرب سوقا مالية عالمية تضاهى هونغ كونغ . يثمر فيها كثير من الممولين الوطنين والأجانب رساميلهم فى المضاربة وفى تجارة العملة . وفى أعمال المصارف ولا ينمو هذا النوع من التجارة الا فى جو الحرية .

ولبنان بلد ساحلى يملك المرافىء وأجهزة التجارة والمخارة وتقاليد تجارية قديمة ويجب أن يقوم بدوره كممون لبلاد الشرق وكمستورد كبير من أجلها . وإن هذه التجارة الواسعة وما يتصل بها من خدمات ومصالح هى سر بقاء لبنان ومصدر حياته . فكل تحديد للاستيراد وكل تنشيط للصناعة على حساب الاستيراد يخالف مصلحة لبنان . ولذلك كان شعار هؤلاء « الاستيراد أو الموت » .

ثم أن لبنان بلد حبته الطبيعة بمزايا تجعله بلد إشتاء واصطياف وسياحة . ولذا يجب أن يبقى رخيصاً . أى يجب إباحة الاستيراد من غير قيد . وعدم حماية الإنتاج الوطنى بتعريفات جمركية مرتفعة تؤدى إلى ارتفاع الأسعار .

أما إذا طرحت الحكومه سياسة الحرية وسلكت الطريق الذى تسلكه سوريا وتدعو لبنان إليه . أى طريق الاقتصاد الموجه فيترتب على ذلك أن مبدأ التدخل لن يقف عند الحماية الجمركية بل سيقتضى تدخل الدولة ورقابتها فى التجارة والضرائب وسائر نواحى الاقتصاد . وسيستوحى مبادىء الوحـــدة الاقتصادية التى تقترحها سوريا مما يقارب بين تشريع البلدين ونظمهما . وما قد يؤدى لوحدة سياسة لا يرضى عنها هؤلاء الانعزاليون . ومع اعتراف هؤلاء أن فى الوحدة تقوية للصناعة اللبنانية . باعتبار أن سوقها هى السوق السورية . وباعتبار أن سوريا مصدر مادتها الأولية .

وباعتبار أن ذلك يجعل مصلحتها ومصلحة عمالها ورساميلها متضامنة مع مصلحة سوريا مما يهدد السيادة اللبنانية .

هذه هي أفكار دعاة الانعزالية في لبنان . ولا تزال تلاقي اذناً مصغية لدى الحكام . ولكن هؤلاء ليسوا كل لبنان . ففيه فريق يدعو إلى الوحدة الاقتصادية وإلى أكثر منها . وفيه فريق معتدل يضم جمهور رجال الأعمال والصناعة . وقد أعرب هـذا الفريق عن رأي وسط في اجتماع عقد في بيروت مع الحكومة اللبنانية . ضم ممثلي الهيئات الاقتصادية في لبنان .

١ — هـذا الفريق يدعو لوحدة جمركية واقتصادية مع سوريا . إذ يكون من شأن ذلك توسيع السوق الداخلية . وإطلاق حرية نقل الأموال والأشخاص .

٢ — ويدعو إلى صيانة حرية التجارة والواقع النقدي الحالي . وهو لا يمانع بتنشيط التجارة والصناعة والزراعة . ولكنه يطالب بحرية لبنان بتجارة العملة التي تعود بمبلغ أربعمائة مليون ليرة سنوياً ولذا يرفض أي اتفاق نقدي يربط ما بين النقدين .

٣ — وبانتظار انتهاء المفاوضات على هذه الأسس . في سبيل التوحيد الاقتصادي لم يتقدم هؤلاء بمطالب معينة .

فالمفاوض اللبناني يطلب دائماً ثلاثة أمور : أولها الغاء المرسوم التشريعي رقم ١٥١ الذي خلق التجارة السورية . وحمل كبار المستوردين اللبنانيين وأصحاب الوكالات الكبرى على الاقامة في سوريا وتعاطي الأعمال التجارية فيها . والذي قضى أن يتولى السوريين إدارة التجارة وأن يكون لهم نصيب في المشاريع . وبذلك أعاد النظر بوضع استمر طيلة عهد الانتداب وغذاه الانتداب .

الأمر الثاني : حرية انتقال الأشخاص والأموال بين سوريا ولبنان

بما يحل أزمة تجارة المفرق فى بيروت وطرابلس ويخفف ضغط جماهيرهما من أجل الوحدة الاقتصادية .

الأمر الثالث : إلغاء قيود الاستيراد والتصدير عن طريق بيروت وبتعبير آخر منع للسوريين بأن لا يستوردوا من بلاد المنشأ وبأن لا يتعاملوا مع العالم مباشرة . بل يصبحوا من جديد تجار مفرق يستوردون بضائعهم من مستودعات لبنان ولو أضاف ذلك إلى سعر الكلفة الأصلى نفقات جديدة . ويعنى ذلك أيضاً الاستغناء عن مرفأ اللاذقية السورى والعودة لشروط شركة المرفأ التعسفية المجحفة العاصية على أية مراقبة .

هذه هى تطورات المشكلة بين سوريا ولبنان وهى لا تزال تنتظر من يحلها ويجد الصيغه التى تؤلف بين المصالح جميعاً . وموقف المفاوض السورى فيها لم يعره تبدل أو تغير . فهو يرغب بالوحدة الاقتصادية . وأقام الدليل على ذلك بأن كان يقدم . فى اجتماع للمفاوضة . مشروعاً للوحدة الاقتصادية يحدوه إلى ذلك إيمانه بأن الاتحادات الجمركية صيغ بائدة كانت مقبولة فى القرن التاسع عشر يوم كان الرسم الجمركى وحده وسيلة تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية . أما وقد بلغنا عصرا تستعمل فيه الدولة إلى جانب الرسم الجمركى أدوات كثيرة للتدخل كالضرائب والسياسة النقدية والمصرفية فلم يعد الاتحاد الجمركى صيغة صالحة وإنما يجب العمل لتحديد العلاقات السورية واللبنانية فى صيغة اتحاد اقتصادى يلائم بين مصالح البلدين . غير المتناقضة فى الواقع لأنهما متكاملان . تكامل مرسيليا أو نيوبورك مع الداخل الفرنسى أو الأمريكى .

القسم الرابع

النقد السورى ومراحل استقلاله

لا تطلب الأمم استقلالها النقدى لمجرد المباهاة والافتخار وإنما تعتبره وسيلة لأهداف سياسية واجتماعية عليا . فلم يعد النقد فى أيامنا مجرد قطع من الورق والمعدن يتداولها الناس كأدوات للمبادلة أو يكتنزونها كأدوات ادخار . ولكنه أصبح أداة من أدوات التوجيه الاقتصادى ووسيلة تتيح لصاحب حق الإصدار أن يتصرف بالحياة الاقتصادية فينشطها ويكسبها عناصر الازدهار . أو يقضى عليها بالكساد والبوار ولذلك كانت خطوة الحكومة السورية فى إصدارها نظام النقد الأساسى فى الشهر الماضى خطوة حاسمة فى مصير النقد السورى . وفى حياة الاقتصاد السورى . فهذا النظام أو « الدستور النقدى » وضع أسس إصـــدار النقد وإحكام ضمانته . والأجهزة التى تشرف عليه وتضمن انساقه . ثم نظم مهنة الصيرفة وضمن أن تجرى أعمالها منسجمة مع إصدار النقد باعتبار أنها تصدر النقد الكتابى كما يصدر مصرف الاصدار الورق المصرفى . وضمن استقرار سياسة النقد بأن جعلها تابعه لهيئة عليا دعيت « بمجلس النقد والتسليف » تدير مصرف الإصدار . وتسهر على تثبيت أسعار النقد . وعلى تنمية السوق النقدية والمالية وتنظيمها وفقاً لحاجات الاقتصاد القومى . وتراقب مهنة الصيرفة . مما سيكون من شأنه أن يعيد للبلاد استقلالها النقدى . وللدولة حريتهـــا فى توجيه الاقتصاد السورى الوجهة التى تلائم نموه وتضمن ازدهاره .

على أن فهم هذا التشريع الجديد . وتقديره . يتقاضانا أن نبحث فى ماضى النقد السورى . وفى المراحل التى اجتازها منذ أول أيام الانتداب

حتى يومنا هذا لنستطيع تكوين صورة صحيحة عنه . لنقدر معنى الوثبة الجديدة ولنحل التشريع الجديد محله الحقيقى فى مراحل الاستقلال النقدى . وفى تدعيم الاقتصاد القومى .

والحق أن النقد السورى اجتاز فى حياته مراحل متعاقبة . كان بعضها مراحل استعمارية . وكان البعض الآخر مراحل فى سبيل الاستقلال وسنعنى فى بحثنا هذا بوصف هذين النوعين من المراحل .

أولا ـ مراحل الاستقلال النقدى

فترة الاحتلال

عندما دخلت جيوش الحلفاء سوريا ولبنان . وحلت محل الجيوش العثمانية . قررت القيادة البريطانية منع التعامل بالنقد الورقى التركى . وأعلن اللورد اللنبى التعامل القانونى بالورق النقدى المصرى على أساس سعره الذهبى الأصلى . كما أجاز التعامل بالنقود الذهبية المختلفة وبالنقود الفضية التركية والانكليزية والهندية والمصرية . ولقد دخلت البلاد بعد الحرب كميات كبيرة من النقد المصرى ناشئة عن نفقات جيوش الاحتلال . وعن تصدير المنتجات إلى البلاد العربية المحتلة التى لم تكن قد أحيطت بالحواجز الجمركية بعد .

كان الجزء الأكبر من الجيش المحتل هو الجيش البريطانى . ولكن القيادة العليا قررت تقسيم البلاد إلى مناطق دفاعية ثلاث ـ المنطقة الجنوبية (فلسطين) وأخضعت للرقابة البريطانية والمنطقة الشرقية واخضعت لرقابة الملك فيصل (الأمير فيصل آنئذ) والمنطقة الغربية وتشمل الساحل السورى وأخضعت لرقابة الجيش الفرنسى . ثم عين الجنرال غورو فى تشرين الأول ١٩١٩ مفوضاً سامياً لفرنسا فى سوريا . وحل الجيش الفرنسى محل الجيش البريطانى فى المنطقة الغربية التى دعيت « بلبنان » .

***

البنك الاستعمارى الأول ٣١ آذار ١٩٢٠

وجدت السلطة الفرنسية أن النقد المصرى هو النقد القانونى فى البلاد. فرأت من مصلحتها أن تتعامل البلاد بنقد يعد فى حكم النقد الإفرنسى. وكانت أداة الإصدار جاهزة من قبل الاحتلال الفرنسى وتعيين الجنرال غورو. فقد تألفت شركة فرنسية باسم «البنك السورى» غايتها حوز حق امتياز إصدار العملة الورقية السورية. وقد عقدت هذه الشركة التى هى فى الواقع فرع البنك العثمانى الموجود فى سوريا مع وزارة المالية الإفرنسية اتفاقية بشكل كتب متبادلة نصت على شرائط هذا الإصدار. وأعلن تنفيذ هذا الاتفاق بقرار من الجنرال غورو المفوض السامى الإفرنسى لسوريا مؤرخ فى ٣١ آذار ١٩٢٠. وهو الذى وضع الأسس الأولى لنظام النقد السورى فلما حل الجيش الإفرنسى فى المنطقة الغربية محل الجيش البريطانى تقرر إلغاء التعامل بالعملة المصرية وسحبها من التداول. وبدأ المصرف الجديد يصدر أوراقه منذ ١ مارس ١٩٢٠ وأعلن استعداده لإبدال العملة المصرية بالعملة الجديدة بمعدل ٣٢٥ قرشاً سورياً لكل جنيه مصرى.

أما فى المنطقة الشرقية. فإن حكومة الملك فيصل أصدرت فى نيسان ١٩١٠ قانوناً يضع نظامها النقدى. ويجعل الدينار الوحدة النقدية المبنية على أساس الذهب. ويترك العملة المصرية فى التداول متمتعة بقوتها الابرائية بمعدل ١٢٥ قرشاً سورياً لكل جنيه مصرى. ولم تر الحكومة العربية أن تسحب العملة المصرية من التداول لأن الصلات الاقتصادية بين سوريا وفلسطين ومصر كانت من التوثق والارتباط بحث كان لا يضير سوريا أن تجعل عملة بلد عربى آخر متمتعة بالقوة الإبرائية فى بلادها. وفضلا عن ذلك فقد كانت سوريا ولا تزال حاملة مشعل العروبة. وما كان يقوى الصلات السياسية مثل إقامتها على أساس من المصالح الاقتصادية. ولكن أمد حكومة فيصل لم يطل فقد تلقت من الجنرال غورو إنذاراً (اولتيماتوم) فى ١٤ تموز ١٩٢٠ يطالب فيه بإدخال بعض التعديلات

فى السياسة السورية الداخلية ومنها ، قبول النقد الذى يصدره المصرف السورى ، وأعقب هذا الانذار احتلال سوريا من قبل الجيش الإفرنسى على أثر معركة ميسلون يوم ٢٤ تموز ١٩٢٠ . فكان أول ما صنعه جيش الاحتلال الجديد إصدار قرار فى ٩ آب ١٩٢٠ يعلن التعامل بأوراق المصرف السورى ويقرر سحب العملة المصرية من التداول على غرار ماجرى فى المنطقة الغربية .

* * *

الصك الاستعمارى الثانى

وبعد عقد معاهدة لوزان (٢٣ تموز ١٩٢٣) التى أقرت انفصال ، أراضى العدو المحتلة ، عن الدولة العثمانية . رؤى من المناسب أن تؤخذ موافقة الدول السورية على اتفاق المصرف السورى مع الجمهورية الإفرنسية مهما كلف الأمر . وبعد أن بذلت وسائل شديدة للضغط . عقدت اتفاقية جديدة بتاريخ ٢٣ كانون الثانى ١٩٢٤ بين ممثلى اتحاد دول سوريا ودولة لبنان الكبير ودولة جبل الدروز من ناحية وبين ممثلى المصرف السورى تحت إشراف المفوض السامى للجمهورية الإفرنسية . وبمصادقة وزير ماليتها فأصبح اسم المصرف ، مصرف سوريا ولبنان الكبير ، وتثبت امتيازه بإصدار النقد ضمن الشرائط القديمة . إذ بقى النقد مؤسساً على الفرنك وأسعاره الخارجية ومنح الامتياز لمدة ١٥ سنة تبتدىء منذ ١ نيسان ١٩٢٤ وتقرر طبع سلسلتين من النقد إحداهما باسم سوريا والأخرى باسم ، لبنان الكبير ، ولكن كلا منهما يتمتع بالقوة الإبرائية فى البلدين اللذين كانا يؤلفان كتلة نقدية واقتصادية واحدة .

* * *

أسس النقد السورى حتى عام ١٩٣٩

إن اتفاقية ١٩٢٤ لم تكن أكثر من تأكيد للأسس التى وردت

فى « الصك الاستعمارى » الأول . وكان النقد السورى عبارة عن نقد افرنسى مقنع ويتجلى ذلك فى العبارة التى أدرجت على الليرة السورية . وهى « تدفع لقاء شيك على باريز بقيمة عشرين فرنك » ويعنى ذلك أن سعر التعادل لكل ليرة هو عشرون فرنكا . وأن القوة الشرائية لليرة تختلف قوة وضعفاً بحسب قوة الفرنك . ترتفع إن ارتفع وتهبط إن هبط . والواقع أن تاريخ الفرنك إنما هو تاريخ هبوط الفرنك . ولذلك رافقت الليرة السورية الفرنك فى هبوطه المستمر فى سنى ١٩٢٤و١٩٢٨ و ١٩٣٦و١٩٣٧ و ١٩٣٨ ونتج عن هذا الهبوط خسائر لحاملى الليرة وضعف للقوة الشرائية السورية . لأسباب لا تتصل بالاقتصاد السورى ولكنها ناشئة عن ضرورات الاقتصاد الفرنسى .

أما تغطية النقـــد السورى . فكانت عبارة عن اسناد على الخزينة الإفرنسية مودعة فى بنك فرنسا أو ودائع فى الخزينة الإفرنسية . وكان بينها أسناد تجارية لا تتجاوز ٧ فى المائة من مجموع الأوراق المتداولة ولا تزيد عن مليون ليرة سورية أما الذهب فقد كان ضئيل المقدار بحيث كانت نسبته الوسطية تدور حول ٥ فى المائة . وقـــد حدد الاتفاق الحد الأقصى للنقد المتداول بخمسة وعشرين مليون ليرة سورية . فيتبين من ذلك أن هذه الاتفاقية كانت تهدف إلى تأمين نفقات الجيوش الفرنسية . أكثر مما كانت تهدف لتسيير التجارة السورية . ولذلك كانت تلح على التقليل من الإصدار الذى تتطلبه الحاجات الاقتصادية . وتجعله فى حـــدود ضيقة مما جعل المصرف وهو مصرف الإصدار . عاجزاً عن أن يلعب أى دور فى النهضة الاقتصادية .

* * *

الصك الاستعمارى الثالث (عام ١٩٣٩)

عقدت اتفاقية عام ١٩٢٤ لمدة خمسة عشرة سنة أى أنها كانت ستصبح

فاقدة المفعول فى ٣١ آذار ١٩٣٩ . فبدأت مفاوضات جديدة منذ أوائل عام ١٩٣٧ بين المصرف من ناحية وبين كل من الحكومتين السورية واللبنانية وبينما كانت المفاوضة مع الجانب اللبنانى جارية فى سهولة ويسر . كانت تصطدم بالصعوبات فى سوريا . فتكررت المأساة التى رأيناها عام ١٩٢٠ . واتفق لبنان مع المصرف فى ٧ حزيران ١٩٣٧ على تجديد الامتياز لمدة خمس وعشرين سنة اعتباراً من نيسان ١٩٣٩ . وهكذا أصبح وضع المصرف شرعياً فى لبنان .

أما فى سوريا فقد استطاع الفريقان الوصول إلى مشروع اتفاقية فى ٢٥ شباط عام ١٩٣٨ . بعد صعوبات طويلة . ولكن لم يكتب لهذه الاتفاقية أن صدقها مجلس منتخب . إذ رؤى أن المجلس القائم لن يصدقها وأن الأمة تريد استقلالها النقدى فتقرر حل المجلس فى ٨ تموز ١٩٣٨ وحل محل الحكم النيابى حكومة مديرين تملك السلطة التنفيذية وتمارس السلطة التشريعية عن طريق اصدار مراسيم اشتراعية يصدقها المفوض السامى .

وحث ان اتفاقية المصرف يجب أن تجدد اعتبارا من ١ نسيان ١٩٣٩ فقد اصدر المفوض السامى يوم ٢٩ آذار قرارا بتمديد اتفاقية عام ١٩٢٤ . كما اصدرت حكومة المديرين مرسوما اشتراعيا فى ٩ أيلول ١٩٣٩ أقرت بموجبه مشروع اتفاقية ٢٥ شباط ونظام المصرف الأساسى الملحق بها . وصادق المفوض السامى على المرسوم التشريعى المذكور فى التاريخ نفسه ونصت الاتفاقية الجديدة على تجديد امتياز المصرف لمدة خمس وعشرين سنة تبتدىء منذ أول كانون الثانى ١٩٤٠ وجعلت النسبة الكبرى من التغطية ودائع وسندات على الخزينة الإفرنسية ولكنها رفعت نسبة الأوراق التجارية فى التغطية إلى ٢٥ بالمائه من التداول . وأدخلت فى التغطية سلفا على الخزينة السورية ونصت على رفع نسبة الذهب إلى ١٠٪ حتى ١٩٤١ و ١٥٪ فى حزيران ١٩٤٢ كما أجازت رفعها أن طلبته الحكومة السورية . حتى ٢٠٪ عام ١٩٤٩ و٢٥٪ عام ١٩٥٦ و٣٠٪ عام ١٩٦٣ .

التدابير التعسفية أثناء الحرب الثانية :

عندما اعلنت الحرب العامة الثانية بدأ المفوض السامى بتعديل أحكام الاتفاق السابق بقرارات منه أو بمراسيم اشتراعية يستصدرها من مجلس المديرين ولا سيما ما يتعلق منها بعناصر التغطية . وتعديلها تأمينا لنفقات الجيوش المرابطة مع اعتبار بيروت مركزا للصرف بعد سقوط فرنسا.

ولما احتلت جيوش الحلفاء البلاد أنفقت فيها مقادير كبيرة من النقد الاسترليني والدولار الأمريكى ثمنا لمشترياتها من منتجات البلاد فكانت هذه الأموال تعطى لمكتب القطع الذى كان يقيدها بشكل دين على الحكومة الإفرنسية ويصدر لقاءها ورقا سوريا . مما اتاح لحكومة فرنسا الحرة وضع يدها على جميع هذا القطع الأجنبى وإحلال الفرنك الفرنسى محله . حتى بلغت نسبة الفرنكات فى التغطية ٩٨ ٪ وقد بلغ مقدار النقد الصادر بهذا الشكل ٨٠٠ مليون ليرة سورية استولت فرنسا على ما يقابلها من القطع الذى دفع لقاء الانتاج السورى . ولقاء جهود العمال والزراع والصناع السوريين .

وقد ترتب على دخول سوريا كتلة الاسترليني وقتئذ حرية تحويل النقد الاسترليني وشرائه . فاستعمله السوريون فى تموين البلاد وفى تجهيزها الصناعى . مما أدى لقلة التضخم النقدى إذ خرج من البلاد مايقرب من ٤٠ مليون ليرة سورية .

وقد كان الاستيلاء على القطع الأجنبى . على الوجه الذى ذكرنا ظلماً صارخاً وافتئاتا جديدا على حقوق البلاد . مما شدد الجهود نحو التخلص من هذه التباعة النقدية .

* * *

٢ – مراحل الاستقلال النقدى

المرحلة الأولى – اتفاق كانون الثانى ١٩٤٤

عقدت حكومة فرنسا الحرة مع الحكومة البريطانية اتفاقاً مالياً تقرر فيه تخفيض الفرنك بالنسبة للجنيه إذ أصبح الاسترلينى يعادل ٢٠٠ فرنك بعد أن كان يعادل ١٧٦٦٢٥ وخيف أن يشمل التخفيض النقد السورى فاغتنمت الحكومة السورية الفرصة وقامت بالمفاوضات لتعديل الأوضاع النقدية وانتهت هذه المفاوضات إلى اتفاق مشترك مؤرخ فى ٢٥ كانون الثانى ١٩٤٤ وقع عليه السيد خالد العظم عن سوريا والسيد رياض الصلح عن لبنان والمسيو شاتينيو عن فرنسا والجنرال سنيرس عن بريطانيا . ونتج عن هذا الاتفاق انفصال النقد السورى عن الفرنك الفرنسى فى التعادل . فحدد سعر تعادل الليرة السورية مع الجنية بـ ٨٨٣ قرشا سوريا للجنيه الاسترلينى أى مايعادل ٢٢٫٦٥ فرنكا . وتعهدت فرنسا بإعادة ذهب التغطية الذى كان موجودا فى خزانة البنك السورى فى زحلة وأرسل إلى فرنسا بدون علم الحكومتين السورية واللبنانية . أما تغطية النقد السورى فقد بقيت بالفرنكات المودعة فى الخزينة الفرنسية ولكن هذا الاتفاق ضمن ثبات قيمة التغطية أى الدين الذى لسوريا على فرنسا بالنسبة للاسترلينى إذا أجبرت فرنسا أن تأخذ على عاتقها كل خسارة ناشئة عن تخفيض الفرنك بأن تضيف إلى التغطية مقداراً من الفرنكات يجعلها مساوياً لسعرها بالاسترلينى قبل التخفيض . وقد قضى هذا الاتفاق أيضاً أن يستمر نظام حرية شراء الليرات الاسترلينية . وأن لايعدل بدون استشارة الحكومة السورية . مع مراعاة مصالح السوريين .

التراجع الإفرنسى :

حافظت فرنسا على عهدها حين خفضت الفرنك فى ٢٥ كانون الأول سنة ١٩٤٥ إذ زادت كمية الفرنكات الموضوعة فى تغطية النقد السورى لتبقى

محافظة على قيمتها الأصلية بالجنيهات الاسترلينية . ثم عادت إلى عادتها القديمة واعتراها التشويه المسلكى فبحثت عن وسيلة للتراجع ولنقض الاتفاق وسارت خطوتين إلى الوراء . الأولى حين أعلنت الحكومة السورية أنها قررت إلغاء حرية شراء الاسترلينى حرصاً على مصلحة السوريين (وزعمت أنها قررت ذلك خوفاً من أن تؤدى الحرية إلى تبذير رؤوس الأموال المحلية الضرورية لتجهيز البلاد صناعياً) . والجدير بالذكر أن الحكومة البريطانية أعلنت موافقتها على هذا التدبير الفرنسى : والثانية حين حاولت إلغاء ضمان التعادل مع الاسترلينى : إذ حين خفضت فرنسا الفرنك عام ١٩٤٥ وأصبحت الليرة السورية تعادل ٥٤ فرنكا دفعت فرنسا ١٦,٥ مليار فرنك للبنك السورى لتثبيت سعر التغطية . فلما أرادت التملص من الاتفاق المذكور أعلنت أن تعهدها لا يسرى إلا مرة واحدة عن التخفيض الأول ، وأنه لن يسرى فى المستقبل وطلبت فتح باب المفاوضات لتصفية اتفاق ١٩٤٤ . فأجابتها الحكومة السورية أن تعهدها يتعلق بدين متوجب عليها فما دام دين سوريا ولبنان باقياً على فرنسا فالضمانة باقية حتى يتم تسديد الدين كاملا . وأبدت استعدادها لدخول المفاوضات لتصفية اتفاق ١٩٤٤ المذكور .

المرحلة الثانية اتفاق ٧ شباط ١٩٤٩ .

بقيت الحكومات السورية المتعاقبة منذ اتفاق عام ١٩٤٤ فى نضال مستمر مع فرنسا من الخروج بالنقد السورى إلى وضع سليم مستقل . فقد اشتركت سوريا فى عضوية النقد الدولى فى نيسان ١٩٤٧ . وعينت سعر تعادل الليرة السورية مع الذهب (٤٠٥,٦ يبلغ من الذهب) ومع الدولار (٢١٩,١٤٨ قرشا سوريا للدولار) . وفى الوقت نفسه كان النقد السورى مرتبطا بالفرنك الذى كان تغطية له . وبالاسترلينى من حيث سعر التعادل وتثبيت سعر التغطية فرغبة من الحكومة السورية فى تقويم هذه الأوضاع قبلت الدخول فى المفاوضات مع الجانب الافرنسى .

بدأت المفاوضات فى باريس منذ أول تشرين الأول ١٩٤٧ بين سوريا

ولبنان من ناحية وبين الحكومة الفرنسية من جهة ثابتة . واستمرت وقتاً طويلا لتباين وجهات النظر . وأخيرا أعاد التاريخ نفسه . وأبلغت الحكومة الفرنسية الحكومتين السورية واللبنانية إنذارا بشكل أولتيماتوم بقبول المشروع الفرنسي أو رفضه خلال مدة تنتهي في ٣١ كانون الثاني ١٩٤٨ ومددت إلى ٦ شباط وقد اهتم رجال الأعمال في البلدين بالأمر وحرصوا على وحدة العمل والصف في هذا المجال . ولكن لم يلقوا أذنا صاغية لدى الأوساط الرسمية اللبنانية فأعاد التاريخ نفسه أيضا . فقبل لبنان المشروع الإفرنسي في ٦ شباط ١٩٤٨ وأعلنت سوريا رفضها له لأنه لم يكن محققا لأهدافها في تأمين استقلال النقد السوري فكان تصرف لبنان الضربة الأولى في صرح الوحدة الاقتصادية بين البلدين .

وبديهي أن العوامل النفسانية هي المرتكز القوي لقيمة النقد في العالم . فأحبت فرنسا أن تضرب ضربتها الكبرى مغتنمة فرصة انعزال سوريا بسبب تغاذل لبنان . فأعلن المصرف السوري في لبنان أن الليرة فقدت قوتها الابرائية في لبنان . ومنح حامليها مهلة ثماني ساعات لإبدالها فانتشر الذعر في الأسواق اللبنانية . وهرع الناس إلى المصرف السوري وإلى مخافر الشرطة والدرك ومراكز الأقضية يتخلصون من نقودهم السورية حتى بلغ ما أبرزوه أربعة وأربعين مليون ليرة سورية وظن الجميع أن سوريا ستركع هذه المرة . على الأقل . ولكن البلاد قامت قومة واحدة حكومة وشعبا فحافظت على هدوئها وعلى ثقتها بنفسها . وتجلى في هذه الفترة أثر الروح الوطنية والعوامل النفسانية في تثبيت الأوضاع الاقتصادية . فحافظت على هدوئها واتخذت الحكومة طائفة من التدابير الفنية التي تبين عزمها على المحافظة على سلامة نقدها . ففيما يتعلق بتخفيض النقد الفرنسي ورفض فرنسا القيام بتعهدها ضمانة التغطية . أعلنت الحكومة السورية مصرف سوريا ولبنان أنها قررت أن لا يشمل التخفيض النقد السوري وأنها ستؤدي فروق التغطية عن طريق إصدار سندات على

الخزينة السورية توضع فى التغطية بلا فائدة وأبلغت ذلك صندوق النقد الدولى معلنة عزمها على التمسك بتعهداتها .

وقد احتمل النقد السورى والشعب السورى الصدمة بصبر وأناة بيد أن انفصال النقدين السورى واللبنانى أحدهما عن الآخر أدى إلى تبدل أسعارهما بحسب العرض والطلب . مما أدى إلى انفصال البلدين الجمركى واتخاذ التدابير التى تضمن سلامة النقد السورى . وإلى استقرار أسعار النقد السورى ثم إلى دخول الحكومة السورية المفاوضات مع الحكومة الفرنسية وهى مرتاحة البال . وانتهت المفاوضات إلى اتفاق ٨ شباط ١٩٤٩ المدعو باتفاق التصفية والذى لا يزال نافذا حتى اليوم .

* * *

مضمون اتفاق التغطية .

١ — قسمت التغطية قسمين . أحدهما لا تشمله الضمانة من التخفيض والثانى تشمله الضمانة وقد سرت أحكام هذا الاتفاق على التخفيض الذى كان جرى فى ٢٥ كانون الأول ١٩٤٧ فدفع الجانب الإفرنسى ما يعادل ٨,٥ مليارات فرنك لتضاف إلى التغطية المضمونة .

٢ — ينص الاتفاق على تصفية الجزء المضمون بصورة تدريجية بمدة ست سنوات تبتدىء منـــذ أول تشرين الأول ١٩٤٨ وتنتهى فى ١ تشرين الأول ١٩٥٤ فإذا بقى رصيد بعد هذا التاريخ حق للحكومة السورية تحرير سدسه كل ستة شهور اعتبارا من ١ تشرين الأول ١٩٥٥ حتى تشرين أول سنة ١٩٥٧ .

٣ — ان القسم الغـــير المضمون من التغطية يستعمل لتسديد ديون الحكومة السورية من قبل الحكومة الإفرنسية لقاء أملاكها فى البلاد . والباقى منه . وهو مبلغ ضئيل . يمكن استعماله لشراء بعض القطع الأجنبى وبضائع من بلاد كتلة الفرنك .

٤ — خرجت الليرة السورية من كتلة الفرنك إذ أصبح نقل الأموال إلى فرنسا خاضعا لدوائر مراقبة القطع السورية وأصبحت سوريا حرة فى تعديل أنظمة القطع لديها .

قانون النقد (آذار ١٩٥٠ :

بما ان اتفاق التصفية أقر استقلال النقد السورى . الذى أصبحت قيمته محدودة بالذهب بالنسبة للنقود الأجنبية الأخرى . رأت الحكومة من واجبها تنسيق النصوص المتعلقة بالنقد واصدارها فى قانون موحد فأصدرت المرسوم التشريعى رقم ٧٦ بتاريخ ١١ آذار ١٩٥٠ الذى نسق الأحكام النافذة ولكنه أضاف إليها مادة تعلن أن الدولة هى التى تتولى اصدار النقد السورى . وأنه يجوز أن تقوم مؤسسة خاصة بإدارة الإصدار لحساب الدولة . وقد احتج المصرف السورى على هـــذا المبدأ إذ فهم منه سلبا لامتيازه فى الاصدار . فأجابت الحكومة السورية أن قانون النقد انما يقرر مبدأ عاما هو حق الدولة بالاصدار ولكنه يحترم امتياز المصرف التعاقدى .

يتبين من كل ذلك . أن النظام النقدى السورى الحالى . لا يزال فى دور تصفية وأنه لا يصلح لتحمل الأهداف والغايات التى رسمتها الحكومة السورية للنهوض بالاقتصاد السورى وهو فى دور النمو والتوسع لذلك كانت المصلحة الوطنية تقضى بهذه الخطوة الجريئة الحكيمة التى وضعت للنقد السورى دستورا يكفل متانته . ويجعله متلائما مع حاجات الاقتصاد السورى . صالحا لاقامة نظام اقتصادى يضمن للبـــلاد ازدهارها ويقيم الدليل على كفايتها .

الوحدة الاقتصادية العربية

ليس بدعا أن يتنادى رجال المال والاقتصاد وأهل التجارة والصناعة والزراعة من كل قطر عربى ليتدارسوا شؤون بلادهم العامة ويبحثوا مصائرها ويضعوا الدعائم الثابتة لوحدتها ومنعتها . وقديما ضربت قرطاجنة التاجرة المثل للعالم فى الموت بشرف وشجاعة . وقديما رأينا رجال المال من الصحابة يجهزون جيش العسرة ويلبون الدعوة وينصرون الرسالة . وفى العصر الحديث رأينا رجال الصناعة والتجارة من الألمان يعملون للوحدة الجمركية الألمانية « الزلفراين » ويحققون للوحدة الألمانية السياسية عنصر المصلحة المادية المشتركة .

وليس أفضل من هذا الوقت ليتدارس العرب شؤونهم . فهم لا يزالون فى أول نهضتهم الاقتصادية . وحرياتهم واستقلالهم أصبح مهددا بعدو يقيم وسط حدودهم . ويفصل بين بعض بلادهم . ولذلك أحببت أن أعرض على هذا المؤتمر الذى يضم صفوة رجال الاقتصاد العرب . الوسيلة التى أجدها وحدها مؤمنـــة للعرب وسائل القوة . ومقومات الدفاع . وهى الاتحاد الاقتصادى . فأبحث فى أول الأمر الوضع الحالى للعلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية . ثم أذكر المساعى التى بذلت حتى الآن فى سبيل هذا الاتحاد وما يجب عمله فى المستقبل . مع القسط الذى يجب أن يقوم به مؤتمرنا فى هذه الغاية الكبرى .

* * *

العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية .

إذا رجع الباحث الحيادى إلى نصوص المعاهدات والاتفاقات

محاضرة ألقيت فى حلب خلال انعقاد الدورة الثالثة لمؤتمر الغرف الاقتصادية العربية .

الاقتصادية التى عقدت حتى الآن بين البلاد العربية . لا يظن أنها اتفاقات معقودة بين بلاد كانت منذ ثلاثين سنة تقريبا تؤلف جزءا من وحدة اقتصادية وسياسية كبيرة وترتبط فيما بينها روابط النسب واللغة والروح . ولا يفصلها فيما بينها عائق جمركى . وانما يجدها عبارة عن صيغ متعارفة دوليا تستعملها الدول جميعا على اختلاف ما بينها . تبدأ بأن كلا من الفريقين المتعاقدين حبا بتنمية مبادلاتهما التجارية يسمح بتصدير البضائع واستيرادها مع الفريق الآخر فى حدود النظم القائمة فى كل من البلدين . ثم تذكر أن كلا من الفريقين منح الآخر شرط الأمة الأكثر رعاية . وهو شرط يعنى أن كلا من الفريقين سيعامل الآخر مثلما يعامل أى بلد فى العالم .

ولقد كان يشاع فى بعض الأوساط العربية أن هذا الشرط الذى تأخذه على نفسها احدى الدول العربية يمنعها من أن تعامل دولة عربية أخرى معاملة خاصة . لأن هذه المعاملة ستطبق نفسها على الدول جميعا . وصار لهذه الشائعة شىء من التأثير على حسنى النية ممن يرغبون بالتقريب بين الدول العربية .

ولكن هل صحيح أنه لا يجوز للدول العربية أن يمنح بعضها بعضا مزايا جمركية تبقى قاصرة عليها من غير أن يحق للدول الأجنبية المطالبة بمثلها ؟ .

ان هذا غير صحيح حتما . فالأعراف الدولية . والمعاهدات الدولية والاتجاه الحديث فى السياسة الاقتصادية العالمية . كل ذلك يجيز للدول العربية أن يعامل بعضها بعضا معاملة تفضيلية خاصة من الناحية الجمركية مما يكون من شأنه انماء مبادلاتها فيما بينها . والتخلص من بنـــد الأمة الأكثر رعاية .

فقد نصت معاهدات الصلح التى عقدت بعد الحرب العالمية الأولى على جواز الخروج على هذا الشرط فيما يتعلق بالأجزاء المنفصلة عن الامبراطوريات الكبرى مثل أجزاء الأمبراطورية العثمانية . والامبراطورية

الروسية . وبناء على ذلك عقدت اتفاقات بين سوريا وفلسطين وشرقى الأردن تمنح كلا من هذه البلاد معاملة تفضيلية لا تستطيع أن تطالب الدول الأخرى بمثلها . وكانت القاعدة المتبعة بينها اعفاء المنتجات المحلية من الرسوم الجمركية وقد استمر الاتفاق بين سوريا وفلسطين حتى قويت الصناعة اليهودية . فبدأت حكومة الانتداب بتعديله لحماية هذه الصناعة الناشئة .

وفضلا عن ذلك فالعرف الدولى يقبل أن تتفق البلاد المجاورة فتعقد فيما بينهما اتفاقات إقليمية تعود عليها بالمزايا الجمركية الخاصة بهـا وحدها مثل « صيغة البلطيك التى طبقت على الصلات التجارية بين دول البلطيك . ومثل اتفاق الدول الاسكندنافية . ودول التحالف الصغير ومثل « صيغة البلقان » التى طبقت على صلات دول الاتحاد البلقانى .

أما بعد الحرب العالمية الثانية . فاتفاقية جنيف للتجارة أجازت لدول الشرق الأدنى ولدول أمريكا اللاتينية تأليف كتل اقتصادية تمنح أعضاءها تعريفات جمركية تفضيلية كما دعت إلى عقد اتحادات جمركية واقتصادية تقوم على أساس تفضيل أعضاء الاتحاد على سواهم فى المعاملة الجمركية والاقتصادية

كل هذا يرينا أن الاتجاه فى العالم يجيز للدول العربية أن يعامل بعضها بعضاً معاملة ممتازة لا يجوز لأحد أن يطالب بمثلها فما هى الخطوات التى سارها العرب فى هذا السبيل ؟ .

نستعرض المقترحات التى أبديت حتى اليوم . فنجد اولا المشروع المعروف باسم « مشروع نورى السعيد » ففى ١٢ شباط ١٩٤٦ زار نورى السعيد سوريا واجتمع إلى المرحوم السيد سعد الله الجابرى ثم إلى السيد سامى الصلح فى بيروت واقترح رسمياً إقامة اتحاد اقتصادى يضم العراق وسوريا ولبنان ووضع ضبط بالمحادثات نشرته الصحف فيما بعد . وكان اقتراح السعيد ينص على عقد اتفاق بين الأقطار الثلاثة يتناول الشؤون التالية :

التبادل التجارى والمواصلات والتعاون الثقافى والتعاون بين سلطات الأمن وتنظيم الرى وشؤون الجنسية والسفر والإقامة . ففيما يتعلق بالتبادل التجارى . يأخذ بمبدأ تخفيف الرسوم أو إلغائها عن المنتجات المحلية من زراعية وصناعية ومعدنيـــة ، وفيما يتعلق بالمواصلات يقترح إنشاء خط حديدى يربط بين دمشق وبغداد وبيروت بصورة مباشرة . كما يقترح تخفيض رسوم الخطوط الحديدية وفتح الموانىء . ودمج شركات الطيران العربية . وفيما يتعلق بالرى يقترح التعاون على الاستفادة من مياه دجلة والفرات بين سوريا والعراق . ومن مياه العاصى بين لبنان وسوريا واقترح المشروع إلغاء السمات وحرية التنقل ورسوم الإقامة والقيود المفروضة على المقيمين وممتلكاتهم فيما يتعلق برعايا البلاد العربيه .

ولم يكتب لهذا المشروع أن يتحقق لأنه خيف أن يبدو بمظهر تكتل إقليمى لا يرضى البلاد العربية الأخرى فرؤى اطراحه والعمل على الوصول إلى مثله عن طريق الجامعة العربية وباتفاق جماعى بين دولها .

وظهر بعد مشروع السعيد مشروع دعى باسم مقترحه السيد فؤاد عمون مدير الخارجية اللبنانية . وهو عبارة عن اقتراح شفهى عرضه السيد عمون على السيد الجمالى ممثل العراق فى الجامعة العربية وعلى السيد الرفاعى ممثل الأردن . فقبلاه مبدئياثم تقدم به السيد عمون خطياً لمجلس الجامعة العربية . ويقترح هذا المشروع عقد اتفاق اقتصادى بين الدول العربية على أن يبدأ بالدول المتقاربة جغرافياً واقتصادياً وهى لبنان وسوريا والعراق والمملكة الأردنية الهاشمية وذلك لتشابه الأوضاع الاقتصادية بين الدول الاربع لما يربط ما بينهـــا من روابط اقتصادية قديمة فصمها الانتداب البريطانى والافرنسى بعد أن كانت هذه البلاد جزءا من وحدة اقتصادية كاملة . ويترك المشروع الباب مفتوحا للدول العربية الأخرى لتنضم إلى هذا الاتفاق متى شاءت . ولكن الأسباب التى أدت إلى إطراح مشروع السعيد عادت فأدت بدورها إلى السكوت عن مشروع عمون . وهى كونه يتجلى بمظهر تكتل بعض الدول العربية .

ثم تقدم السيد كمال جنبلاط إلى الجامعة العربية بمشروع اتفاق جمركى يرمى إلى تنمية المبادلات بين البلاد للعربيةعن طريق توحيد السياسة الجمركية والنقدية وتسهيل المواصلات وتبادل المنتجات . وينص المشروع على إعفاء البضائع المصنوعة فى أى بلد من البلدان العربية من الرسوم الجمركية وعلى تسهيل التجارة العابرة وتسهيل معاملات استرداد الرسوم الجمركية .

وقد أحالت الجامعة العربية هذه المشاريع إلى لجنة من الخبراء وخرج عن ذلك مشروع عرف باسم « مشروع الخبراء » ويقترح عقد اتفاق بين دول الجامعة على أساس إقليمى يتضمن إعفاء المنتجات العربية أو تخفيف الرسم عنها .

وإل جانب هذه المشاريع العامة . نجد بعض الاقتراحات الفرعية مثل مشروع السيد خالد العظم الذى اقترح فيه إلغاء العملات العربية الحاضرة وإبدالها بعملة رسمية موحدة عربية تصدرها «مصلحة النقد العربى » وتشترك بهذه المصا ة الدول العربية بحصة معينة من رأس المال . كما اقترح إيجاد مصلحة موحدة للقطع بين البلاد العربية . وقد أحيل هذا المشروع لوزارة المالية المصرية وللسيد فان زيلاند. فأجابت وزارة المالية المصريه أنه مادامت البلاد العربية وحدات سياسية منفصلة اقتصاديا فلا يستطاع جعل العملة المقترحة اجبارية التداول فى البلاد العربية وأجاب السيد فان زيلاند أنه لا سبيل لتوحيد العملة إلا إذا عقدت الدول العربية اتفاقات شاملة تحقق وحدة كاملة فى السياسة الاقتصادية والمالية والمصرفية .

هذه خلاصة المشاريع المقترحة من أجل التقريب بين الوحدات الاقتصادية العربية . وهذه هى الجهود المبذولة حتى الآن فى سبيل توحيد الاقتصاد العربى . وبديهى أنا لا نستطيع الصبر طويلا على هذه الحال التى تضر بالاقتصاد العربى بمجموعه وإنما يجب علينا العمل لتوحيد الاقتصاد العربى . والبحث عن الوسيلة المثلى الموصلة إلى هذه الغاية .

أمامنا وسائل كثيرة وعلينا أن نختار منهـــا الأفضل والذى يتلاءم مع تطور العصر . أما الاتفاقات الثنائية فقد بلوناها حتى الآن . وبسببها تزداد الحواجز بين البلاد العربية ارتفاعا . وتزداد الهوة اتساعا . وقد نشأ عنها تقييد للمبادلات حتى صارت بعض الدول العربية تفضل أن تتعامل فيما بينها على أساس غير تعاقدى . بحيث تخضع للقواعد والنظم العامة الداخلية .

أما الاتحادات الجمركية . فقد جربتها سوريا ولبنان وباءت بالفشل الواقع . إن عهد الاتحادات الجمركية قد انقضى وأصبحنا فى عهد لا تعيش فيه إلا الاتحادات الاقتصادية . والسبب فى ذلك أن شكل الاتحادات الاقتصادية . فى القرن التاسع عشر كان يتجلى بصيغة الاتحاد الجمركى . باعتبار أن الرسوم الجمركية كانت الوسيلة الوحيدة التى تتخذها الدولة للتدخل فى الحياة الاقتصادية ولم تكن الحياة الاقتصادية معقدة . وإنما كانت بسيطة وكانت العملة قائمة على قاعدة الذهب فى أكثر بلاد العالم . وكان نقل الرساميل حرا وكان تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية حادثاً استثنائياً . ولكن ذلك كله قد تغير بعد الحرب العامة الأولى . فاندثرت قاعدة الذهب وبدأت الحكومة تأخذ بسياسة النقد الموجه . وأصبح التدخل فى السياسة النقدية وفى النظام المالى والضرائبى والمصرفى . وسائل تتخذها الدولة للتأثير على اتجاه الحياة الاقتصادية . فتبينت عندئذ محاذير الاتحادات الجمركية التى عقدت فى هذه الفترة مثل الاتحاد الجمركى السورى اللبنانى الذى أعقب الاتحاد الاقتصادى الذى كان مطبقاً طيلة عهد الانتداب . ومثل اتحاد فرنسا ــ السار منذ مارس ١٩٤٨ ومثل اتحاد البنلوكس (بلجيكا . هولنده اللكسمبورغ) واتحاد الأرجنتين الشيلى . إذ تبين أن مثل هذا الاتحاد يستوجب تشابها فى النظم المالية وفى سياسة الصرف وقيود الاستيراد وفى السياسة النقدية . مما يجعل من الواجب على البلاد العربية أن لا تجرب المجرب . وأن لا تعود إلى الطرائق التى ثبت فشلها .

فلا يبقى أمامنا غير الاتحاد الاقتصادى للتأليف بين اقتصاديات البلاد العربية .

والحق أنا فى وقت خطير . لا نستطيع فيه أن نفرق بين الاقتصاد والسياسة . فالاتفاقات الاقتصادية وسائل لتقوية الانتاج القومى . ومن مصلحة الدول العربية أن يكون اقتصادها قويا ليستطيع أن يتحمل عبء الدفاع عن استقلالها . ولذا يجب أن لا تخضع الاتفاقات الاقتصادية بين البلاد العربية للضرورات والمقاييس الفنية . بل يجب أن تخضع للضرورات العسكرية وأغراض الدفاع والتموين .

ولنا فى ميثاق الأطلس خير قدوة . فهـــذا الميثاق يعلمنا أن الأحلاف العسكرية لاتكون مكتملة إلا إذا توفرت لها شرائط تساعد على تحقيقها وأهم هذه الشروط أن لا يحمل الحليف الصغير اعباء التحالف بحسب موارده . ولكن يجب أن يقوم الحليف الكبير بمساعدة الحليف الضعيف فنيا ومادياً ليكون قادراً على حمل قسطه الكبير الذى تقضى به الضرورات العسكرية ولو كان فوق إمكانياته الاقتصادية . كما يجب أن يستند الحلف . لا إلى فكرة مشتركة وحسب . ولكن أيضاً إلى روابط مادية ومصلحة مشتركة .

ولهذا رأينا مشروع مارشال مصحوبا بتقارب جمركى بين دول البنلوكس وبين فرنسا وإيطاليا . وبإنشاء إدارة موحدة لصناعتى الفحم والفولاذ فى أوروبا .

إن الجيش الأوروبى والحلف الأطلسى إنما هو مرتبط بهذه التطورات الاقتصادية الواسعة . ولعل ارتباط التعاون الاقتصادى بالتعاون العسكرى فى ميثاق الضمان الجماعى صدى لهذه الحقيقة التى يجب أن تسود تفكير العرب فى وضع سياستهم الاقتصادية والعسكرية .

إن بلادنا مهددة بعدو قوى يعيش فى قلبها ويفصل بين أجزائها . وليس ينقذها غير جيش عربى موحد . يحمله اقتصاد عربى موحد . وان مؤتمرنا قد وجد غايته التى يجب أن يسعى نحوها بعد انفضاض دورته هـــذه . ليسعى

أعضاؤه لنشر فكرتهم . والدعوة للاتحاد الاقتصادى ، ولا ينبغى أن تقعدنا الصعوبات عن مواصلة السعى فالسنين لا تحسب فى حياة الأمم . ولست أجد كلمة أختم بها حديثى هذا أفضل من جملة ختم بها وزيرنا السيد محمد سعيد الزعيم خطابه فى الدورة الماضية من هذا المؤتمر « أن البلاد العربية كانت تعيش فى وحدة اقتصادية فى عهد المماليك ومن العار أن تبقى منفصلة مجزأة فى عهد حكومات الشعوب » .

الفهرست

الموضوع	الصفحة
مبحث تمهيدى	
مظاهر الكيان الاقتصادى السورى	١
القسم الأول : الزراعة السورية	٦
البحث الأول : مكانة الزراعة فى الدخل القومى السورى ...	٦
العوامل المؤثرة فى نمو الزراعة	٩
البحث الثانى : العوامل الإجتماعية	١٩
البحث الثالث : العوامل البشرية	٢٥
البحث الرابع : العوامل الإقتصادية	٢٩
البحث الخامس: الدولة والسياسة الزراعية	٣٢
البحث السادس: أنواع الزراعات السورية	٣٤
القسم الثانى :	
الصناعة السورية	٣٩
الحرب العالميه الثانية والصناعات السورية	٤٢
العوامل المؤثرة فى الصناعة السورية	٤٤
الجهاز الصناعى فى سوريا	٥٤
ثانيا : صناعات الغزل والنسيج	٥٨
ثالثا : صناعات مواد البناء	٦٠

الموضوع الصفحة

القسم الثالث :

التجارة السورية الخاجية ٦٣

بين سوريا والمملكة الأردنية ٧٠

بين سوريا والعراق ٧١

بين سوريا والمملكة العربية السعودية ٧٢

العلاقات الاقتصادية بين سوريا ولبنان ٧٤

القسم الرابع :

النقد السورى ومراحل استقلاله ٩٥

أولا ـ مراحل الاستقلال النقدى ٩٦

المرحلة الأولى ـ اتفاق كانون الثانى سنة ١٩٤٤ ... ... ١٠٢

المرحلة الثانية ـ اتفاق ٧ شباط سنة ١٩٤٩ ... ... ١٠٣

الوحدة الاقتصادية العربية ١٠٧

A.U.B. LIBRARY

DATE DUE

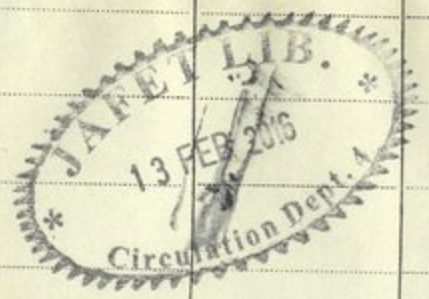

A.U.B. LIBRARY

330.9569:Sa18mA:c.1
السمان، احمد
محاضرات في اقتصاديات سوريا
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01017156

330.9569
Sa 18m A